مجلة تصدر عن:

شركة المدى

للصحافة والإعلام

الناشر / المدير العام

مصطفى الحمارنة
mustafa@al-sijill.com

نائب المدير العام
طارق قليلات

المدير المالي
سلام أبو كشك

المستشار القانوني
جهاد الشريف

العنوان

79 شارع وصفي التل (الغاردنز)
بناية دعسان - الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب. 4952
الرمز البريدي 11953
تلاع العلي، عمان

هاتف
00962 6 5536911
00962 6 5549797

فاكس
00962 6 5536991

البريد الالكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الالكتروني
www.al-sijill.com

أربعة أسابيع ص 4

أبرز أحداث شباط/فبراير 2010، بإيجاز وافٍ، ليتسنى للقارئ الاطلاع على بانوراما الشهر.

قارئ/كاتب ص 14

«وارد» مجلة **السجل**

الحكومة تعتمد لغة العاطفة رداً على «حقائق» هيومن رايتس ووتش ص 22

تعود قضية سحب الجنسية إلى السطح مجدداً في تقرير أصدرته المنظمة مؤخراً. دلال سلامة تناقش الارتباك الحكومي في الرد على التقرير.

نتائج التوجيهي: ارتباك في التعاطي مع الأزمة كاد يطيح بالوزير ص 26

خطأ في إعلان النتائج الإلكترونية للثانوية العامة، يربك آلاف الطلبة، ويفجّر مطالبات باستقالة الوزير. ليلى سليم ترصد ما حدث، وما آلت إليه الأمور.

سحب الجنسية: إقحام الاقتصاد في لعبة سياسية ص 62

واجه الأردن إدانة عامة بسبب سياساته المتعلقة بالسحب العشوائي للجنسية من أردنيين منحدرين من أصول فلسطينية. نسيم الطراونة، يناقش التكلفة الاقتصادية على المدى البعيد التي ستتحملها الدولة جرّاء هذا التوجّه.

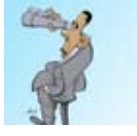

أوباما والشرق الأوسط: سنة مرت بلا تغيير فإلى متى الانتظار؟ ص 70

على أوباما أن يترجم كلماته إلى نتائج ملموسة، بدلاً من الانتظار كما فعل أسلافه في المنصب. رانية عطا اللّه تقترح ما يمكن فعله أميركياً لعبور النفق المظلم في منطقة الشرق الأوسط.

الرأي العام يستقبل الخطة التنفيذية للحكومة بفتور ص 18

هي المرة الأولى في تاريخ الوزارات في المملكة الرابعة التي تلتزم فيها حكومة حرفياً بوعود تطلقها لتحديث أساليب عملها وفق منهجية محددة. لكن رغم ذلك، لم تحظَ خطتُها بما اعتادت عليه الصحف من إشادة وترحيب. حسين أبو رمان يبحث في كيفية استقبال الرأي العام للخطة التنفيذية للحكومة.

القُضاة و«العدل»: وأخيراً المساءلة بدأت من الداخل ص 25

انتقادات علنية وجّهها قُضاة إلى سياسة وزارة العدل في تعاملها مع الجهاز القضائي، ومطالبات بالاستقلال المالي والإداري بدأت تَظهر إلى السطح. هل يؤشر هذا على نمط جديد من العلاقة بين الطرفين؟ منال مطر تتابع القضية ودلالاتها.

بدران: على المجتمع أن يعود ليصبح شريكاً للمدرسة ص 28

ثقافته الواسعة، وانتشاره في الفضاء العام عبر ثلاثة عقود، جعلا منه شخصية ذات حضور وفاعلية في الفكر والبحث العلمي والأكاديمي. وزير التربية والتعليم إبراهيم بدران حاورته **السجل** حول رؤيته تجاه التغيير المنتظر والمأمول في قطاع التعليم.

تجنيد الاقتصاد لمتطلبات النفوذ القومي ص 66

إسرائيل مضطرة اليوم، بغية تحقيق مصالحها، إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل، لكنها بدلاً من ذلك تجنّد اقتصادها في خدمة مشروع استعماري. امطانس شحادة يناقش إستراتيجية إسرائيل إزاء فلسطيني 1948.

AVATAR: اعتذار مبطَّن أم إحساس قاتل بالذنب؟

ص 90

◀ فيلم يرصد عالمَين متوازيين من الناحية البصرية ومحتوى السرد، محمّل برسائل تثير الأسئلة ولا تدّعي العثور على إجابات. لمياء الراعي شاهدت العمل الأخير للمخرج جيمس كاميرون، ودوّنت انطباعاتها.

العزاء: مناسبة للبهرجة والتسلية

ص 110

◀ حتى بيوت العزاء، تسرّب إليها النفاق الاجتماعي، وانتقلت إلى خانة الاستعراض. صلاح العبادي، يرصد التحولات التي أصابت هذه المناسبة الاجتماعية، ويدلل عليها بشواهد وأمثلة.

العنف الأسري: تابو خلف أبواب مغلقة

ص 116

◀ انتهاكات خلف الأبواب المغلقة، تطمس شخصية ضحاياها، وتترك في أرواحهم جروحاً لا تندمل. آمال إرشيد تتقصّى أسباب الظاهرة الآخذة في التنامي وتداعياتها.

صوت مدرَّب ينهل من المعاناة

ص 94

◀ في زيارتها الأولى لعمّان، أطلت مغنية السوبرانو الأميركية نيكول تايلور على جمهورها، محتفيةً بالحياة عبر ألحان وإيقاعات تصطبغ بالروحانية الإفريقية التي سادت في الولايات المتحدة مطلع القرن العشرين.

١٠٠ ألف أردنية بانتظار «الستر»

ص 114

◀ رغم أنها وصفٌ للرجل والمرأة على السواء، يجري حصر العنوسة بالمرأة وحدها، نظراً لقِيَم المجتمع الذكوري. ليلى سليم تناقش ملف الفتيات اللواتي تعدَّين الثلاثين دون زواج، واللواتي يُنظَر إليهن بوصفهن «مذنبات».

نادرة عمران: تراجيدية سيزيف

ص 120

◀ لو قُيّض لها أن تعيد عقارب الساعة وتبدأ من جديد، فإنها ستختار طريق الفن نفسها. الفنانة نادرة عمران، تستعيد ذكريات الطفولة والصبا، وتتحدث عن الحياة من زاوية نظر المسرح والدراما.

ملف العدد

البؤر الساخنة: الحملة الأمنية مستمرة

ص 35

القاضي: الانتخابات بعد رمضان، والقانون أواخر نيسان، والحملة الأمنية متواصلة
◀ حسين أبو رمان ص 36

عقيدة أمنية جديدة يجري تنفيذها
◀ عماد السعايدة ص 42

سحاب على «مفترق طرق» الحملة الأمنية
◀ عمرو الطهراوي ص 45

الشونة: فتاوى «طالبان» والماريجوانا
◀ منصور المعلا ص 48

اللبّن: توافق أمني-أهلي على تسليم المطلوبين
◀ السّجل-خاص ص 50

السّامك: أرباب سوابق يشوّهون صورتها
◀ أكثم الخريشة ص 52

تعاطي المخدرات والاتجار بها: الأردن مقرّ وممرّ
◀ السّجل - خاص ص 53

يفاوضونك على سيارتك وأنتَ صاحبها!
◀ صلاح العبادي ص 54

تجارة السلاح: التهريب يمدّها بالحياة
◀ أكثم الخريشة ص 56

الإعلام الأمني: ليس كل ما يحدث يُقال
◀ محمد الفضيلات ص 57

مساحة حرّة

تجزئة الإصلاح السياسي: تكلفة باهظة

◀ تأخير حزمة الإصلاح السياسي الشمولي، تكلفته وخيمة على المجتمع والدولة، قد تطال الاستقرار والأمن والسلْم الاجتماعي. هذا ما يرجّحه محمد محي الدين المصري.

ص 16

شأن اقتصادي

النمو المتوقَّع وتوزيعه بين فئات الشعب

◀ جواد العناني يدعو إلى عدم التسرع في الحكم على الناتج المحلي الإجمالي. فهذا الناتج، كما يرى، أفضل الموجود كمؤشر على النشاط الاقتصادي.

ص 60

عين ثالثة

مشكلة التعذيب في البحرين

◀ وضعت البحرين حداً لاستخدام التعذيب خلال العقد الأخير. لكن يبدو أن هناك نكوصاً نحو هذا السلوك بهدف انتزاع الاعترافات من معتقَلين. جو ستورك يشدد على أن هذا التوجه ينبغي أن يتغير.

ص 74

تفويض «الثقافة» بصلاحيات «المطبوعات»: خطوة ناقصة

في خطوة وصفتها الحكومة بأنها في اتجاه «تعزيز حرية تداول الأفكار والنشر»، أصدر رئيس الوزراء سمير الرفاعي قراراً بتفويض وزير الثقافة نبيه شقم، تولي المهام والصلاحيات الإدارية والمالية في دائرة المطبوعات والنشر.

شقم، أكد في تصريحات لوكالة الأنباء الرسمية **بترا**، إن القرار الذي صدر يوم 15 شباط/فبراير 2010، سوف «يخدم الثقافة والمثقفين ويزيل كل الحواجز أمام الحريات». لكن التطمينات الحكومية لم تَحُل دون شيوع حالة من القلق في بعض أوساط المثقفين بعد صدور القرار، وهو ما ظهر جليّاً في رسالة وجهتها إلى وزير الثقافة رابطة الكتّاب الأردنيين.

الرابطة التي تعدّ الجسم الأساسي للكتّاب في الأردن، والمؤسسة الأكثر فعالية في المشهد الثقافي، انتقدت عدم تضمّن القرار لأية إشارة لتغيير أنظمة دائرة المطبوعات، الأمر الذي يعني، بحسبها، أنه لن يعدو كونه عملية «تحويل» لوظيفة الرقابة على المطبوعات التي كانت تمارسها الدائرة، لتصبح وظيفة لوزارة الثقافة.

ربْط دائرة المطبوعات التي تأسست العام 1927، بوزارة الثقافة، هو حلقة في سلسلة، فقد بدأت «المطبوعات» دائرةً مستقلة، ثم أُتبعت لوزارة الإعلام، ومن ثمّ لرئاسة الوزراء، قبل أن تُربَط بوزارة الثقافة. وخلال ذلك بقي الخلاف سمةَ العلاقة بينها وبين المثقفين، وهو خلاف تواصلَ حتى بعد صدور قانون المطبوعات والنشر 2007، الذي ألغى الصلاحية الممنوحة لها بالرقابة المسبقة على الكتب، ومنح الكاتب حق طباعة الكتاب دون الرجوع إليها.

نقْل الرقابة من سابقة إلى لاحقة لم يكن كافياً لإرضاء المثقفين، فقد منعت الدائرة العديد من الكتب بعد إخضاعها للرقابة اللاحقة، منها **من الحزب إلى السجن** لضافي الجمعاني، **حساب السرايا وحساب القرايا** لنذير رشيد، **من النكبة إلى الانتفاضة** لبهجت أبو غربية، **حبر الشرق** لجمال الشلبي، كما أنها أحالت مؤلفي كتب إلى القضاء، ومنهم موسى حوامدة وإسلام سمحان وناهض حتر.

حالة التوجس السائدة بين المثقفين يعززها موقف اتّخذته الوزارة مؤخراً تجاه رواية للكاتبة ليلى الأطرش، أنجزتها ضمن مشروع التفرغ الإبداعي 2009. فقد حولتها الوزارة إلى دائرة المطبوعات للبتّ فيها، وهي ما زالت مخطوطة. الأطرش قالت في تصريح لـ**السّجل** إن موقف الوزارة «مخالف للقانون الذي لم يَعُدْ يجيز الرقابة المسبقة على المخطوطات من أي جهة كانت»، وهذا ما دعا دائرة المطبوعات إلى رفض طلب الوزارة منها النظرَ في المخطوط.

رغم أن الوزارة أفرجت عن الرواية بعد شهر ونصف من «الاحتجاز»، إلا أن تلك الحادثة تركت آثارها في المشهد الثقافي، فها هي الرابطة التي وصفت موقف الوزارة تجاه الرواية بـ«الخطير والسلبي»، تتساءل في رسالتها: إذا كانت الوزارة تتصرف بهذه الطريقة قبل صدور قرار التفويض، فكيف سيكون الحال بعد صدوره؟

السّجل اتصلت بأمين عام وزارة الثقافة جريس سماوي لمعرفة رأي الوزارة حول «هواجس» المثقفين، فأجاب على لسان سكرتيرته بأن التصريحات المتعلقة بهذا الموضوع من صلاحيات الوزير. فاتصلت **السّجل** بمكتب الوزير للاستماع إلى رأيه، لكن مديرة مكتبه قالت إنهم «سيتصلون» بنا، وهو ما لم يحدث حتى ساعة إعداد هذا التقرير، 26 شباط/فبراير 2010. ■

إسدال الستارة على قضية «التشيع» بـ«عدم المسؤولية»

بعد مداولات استمرت نحو سبعة أشهر، أُسدلت الستارة على «قضية التشيع»، إذ قضت محكمة أمن الدولة بـ«عدم مسؤولية» الأشخاص الستة في القضية الذين وُجهت لهم تهمة «إثارة النعرات المذهبية عن طريق ترويج المذهب الشيعي».

القضية التي بدأت نهاية آب/أغسطس 2009، تُعدّ الأولى من نوعها في البلاد، وقد أثارت جدلاً إعلامياً وقانونياً، لكون اختيار المذهب أو الديانة «يدخل في باب الحريات الشخصية المصانة بالدستور والقانون الأردني، بالإضافة إلى المواثيق والمعاهدات الدولية»، بحسب تصريح سابق لـ**السّجل** أدلى به رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان المحامي هاني الدحلة.

وأكد الدحلة أنّ حرية الاعتقاد واختيار المذاهب غير مجرَّمة في القانون الأردني ولا في أيّ قانون دولي أو إنساني، وأنه «ليس هناك نص قانوني أردني يمنع الشخص من اختيار مذهبه السنّي أو الشيعي أو تغييره، بعكس تغيير الدين إلى المسيحية مثلاً، فهو مجرم شرعاً».

من جهته، كشف إبراهيم أبو غربية، أحد وكلاء الدفاع عن الأظنّاء، أن ما قام به هؤلاء هو «محاولة إثبات انتسابهم إلى آل البيت»، حيث أنهم «من نسل الإمام الحسين بن علي كما هو ثابت في البيانات والمخطوطات التاريخية التي قُدمت للمحكمة». وقال أبو غربية لوسائل إعلام بعد صدور الحكم، أن موكليه «لم يثبت عليهم القيام بأي فعل مخالف للقانون، وأنهم لم يقوموا بدعوة أيّ شخص لاتباع أيّ مذهب معين أو الإساءة لأيّ مذهب آخر».

النائب الأسبق مصطفى العماوي لفت في حديث لـ**السّجل** إلى مسألة أن المحكمة قررت عدم مسؤولية الأظناء، وليس براءتهم، رغم أن كلا الحكمَين يعنيان أن المتهم لم يقم بأفعال تشكّل جرماً. ويعتقد العماوي أن الحكم بعدم المسؤولية اتُّخذ على الأغلب لمنع الملاحقة القانونية التي يمكن أن تنتج عن قرار البراءة، إذ «يستطيع الطرف المتضرر من وجهة نظره، المطالبة بالتعويض نتيجة تلك المحاكمة».

وفيما يرى العماوي أن «قرار المحكمة بعدم المسؤولية لا يحمل أيّ أبعاد سياسية»، رجّح إعلامي عربي مطلع على الشأن المحلي يعمل ويقيم في عمّان، أن يكون قرار المحكمة «بداية توجُّه للتخفيف من حدة تعامل الأردن مع الملف الشيعي في المنطقة». وأضاف الإعلامي الذي فضّل عدم نشر اسمه خشية أن يُحسَب عليه ذلك تدخُّلاً في الشؤون الداخلية، أن التحول الأردني إذا ما تمّ إزاء هذا الملف، فإنّه «نتيجة حتمية للتعنت الإسرائيلي في التعامل مع القضية الفلسطينية، إذ إن الأردن يتحمل العبء الأكبر في هذا السياق ولا بد له أن يلجأ إلى إستراتيجية بديلة ليجد الدعم المناسب».

كانت لائحة الاتهام تضمنت أن المتهمين بدأوا خلال العام 2009 الترويجَ للمذهب الشيعي عن طريق حثّ أشخاص من فئات المجتمع المختلفة، على اتّباع هذا المذهب والانضمام إليه مقابل مبالغ مالية، وأنهم عقدوا لقاءات وأصدروا بطاقات وشهادات يدّعون فيها أن نسبهم يصل إلى الإمام علي بن أبي طالب. ■

أزمة عمال المياومة: شتم وعجز موازنة واعتصامات

تشكّل دعوى «الاعتداء اللفظي» التي رفعها رئيس لجنة عمال المياومة محمد السنيد على وزير الزراعة سعيد المصري، فصلاً جديداً في قضية عمال المياومة المفصولين من وزارة الزراعة.

السنيد اتهم المصري بأنه شتمه مرتين بقوله: «أنت وقح»، وذلك في اجتماع ضمّ الوزير بوفد من عمال المياومه.

لكن المصري قال في تصريحات صحفية إن العبارة التي وجّهها للسنيد هي: «في كلامك شيء من الوقاحة».

المفارقة أن الوزير حاول «حلّ الموضوع عشائرياً» بحسب السنيد. فاتصل بعمّ السنيد، وهو أحد وجهاء بني حميدة، لتوسيطه لإنهاء الموضوع، لكن السنيد رفض الوساطة، لأن الإهانة، كما قال لـ**السّجل**، وُجهت إليه بوصفه ممثلاً عن عمال المياومة، وهي بالتالي «إهانة لهؤلاء العمال، ويجب أن تُحَلّ بالطرق القانونية».

كان قرار فصل عمال المياومة صدرَ في زمن حكومة نادر الذهبي، على أن يسري ابتداء من 31 كانون الأول/ديسمبر 2009. ويحمل هؤلاء، وعددهم في وزارة الزراعة 256 عاملاً منهم 186 عاملة، مؤهلات تُراوح بين الشهادتَين الإعدادية والبكالوريوس، ويعملون في مديريات الزراعة حراساً وسائقين ومراسلين وطابعين وغيرها.

العمال الذين مضى على تعيين بعضهم أكثر من سنة، يتقاضى الواحد منهم خمسة دنانير يومياً، يُخصم منها 13 ديناراً شهرياً للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

رئيس الوزراء سمير الرفاعي أعلن في تصريح صحفي، 14 شباط/فبراير، أنه لا عودة عن قرار فصل هؤلاء العمال، لأنه «لا مخصصات مالية محددة ومرصودة لهم في الموازنة في حال تعيينهم». وقال إن الحكومة قدمت عرضاً للعمال؛ يتمثل في إلحاقهم ببرامج الشركة الوطنية للتأهيل والتشغيل.

الشركة التي عُرض على العمال التدرّب فيها تقدم تدريباً على مهن مثل الميكانيك والحدادة والطوبار وما شابهها، مقابل مكافأة مالية مقدارها 170 ديناراً شهرياً.

العمال لم يرفضوا العرض كمبدأ كما يقول السنيد، فهم أيضاً مع التخفيف من الضغط على الجهاز الحكومي، ومع أن يتحمل القطاع الخاص مسؤولياته، لكن شروط هذه الشركة بالتحديد لا تنطبق على الغالبية الساحقة من العمال المفصولين، لأنها تقدم التدريب للذكور فقط، في حين أن معظم المفصولين هم من النساء، كما أنها تشترط ألا يزيد عمر المتقدم على 30 عاماً، في حين أن كل الذكور من العمال المفصولين باستثناء خمسة تجاوزوا هذه السن.

المفارقة كما يراها العمال، أن نصائح وُجهت لبعضهم بأن يتوجهوا إلى صندوق المعونة الوطنية، لأن شروط تلقي المعونة تنطبق عليهم. من بين هؤلاء ليندا العمري، 37 عاماً، التي فُصلت من عملها كمراسلة في مديرية زراعة الوسطية. ليندا أصيب زوجها قبل سنتين بجلطة دماغية، وهي المعيل الوحيد لثمانية أكبرهم فتاة في التاسعة عشرة، وأصغرهم في الثالثة. لكن ليندا ترفض فكرة المعونة بشدة، وتقول لـ**السّجل**: «لا أريد السعي للحصول على معونة كما لو أنني عاجزة، أريد أن يعيدوني إلى وظيفتي».

لجنة حكومية كانت شُكّلت للنظر في قضية العمال المفصولين، نسّبت يوم 21 شباط/فبراير 2009، إلى مجلس الوزراء بتثبيتهم، وإلى ساعة إعداد هذا التقرير، 26 شباط/فبراير، فإن المجلس لم يُصدر أي قرار بشأنهم. ■

المتهم في اختلاس «الزراعة» الهارب إلى مصر: كفّوا عن ملاحقتي وسأدفع المبلغ كلّه

مصدر «مقرب جداً» من المتهم الرئيسي الثاني في قضية اختلاس وزارة الزراعة، نقل عنه استعداده لـ«دفع المبلغ المختلس بكامله، والبالغ مليون و 650 ألف دينار، إلى الحكومة الأردنية مقابل إنهاء عملية ملاحقته». المصدر الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أضاف في تصريح لـ**السّجل** أن المتهم الهارب في مصر، «مُصِرّ على براءته»، لكنه «لا يريد التشويش على مكانته كمستثمر أردني».

يأتي هذا في وقت أُعلن فيه عن استكمال التحقيق في قضية الاختلاس، وتوجيه مدعي عام هيئة مكافحة الفساد تهمة «التدخل في الاختلاس» لهذا الشخص، وشخص آخر يعمل موظفاً في وزارة الزراعة، فيما وُجهت تهمة «الإهمال المفضي إلى الاختلاس» إلى 24 آخرين، منهم 17 موظفاً في البنك المركزي، والبقية في وزارة الزراعة. وبحسب تصريحات لوزير الزراعة سعيد المصري، فقد تمّ إيقاف متهم واحد، فيما تسير إجراءات القبض على المتهم الثاني بـ«شكل جيّد».

لكن المتهم بحسب المصدر، ينفي أن يكون ملاحَقاً في مصر، وبحسب ما نُقل عنه، فقد ألمح إلى أن ذلك يعود إلى «علاقات جيدة» تربطه بشخصيات مصرية متنفذة، وقد نفى في السياق نفسه ما كان وزير الزراعة قد صرّح به بأن «السلطات المصرية تحفظت على سيارات وشركات يملكها».

المتهم وفقاً للمصدر، كان ينوي نقل استثماراته إلى الأردن، لكن أحداث القضية حالت دون ذلك، ونُقل عنه قوله: «الوضع هنا في مصر مريح جداً، وأنا أعيش كملك، لكنني أرغب في العودة لأنني مللت الغربة».

التحقيقات الأولية في حادثة الاختلاس التي اكتُشفت في كانون الأول/ديسمبر 2009، قَدّرت المبالغ المختلسة بمليون و262 ألف دينار، ووُجهت التهمة حينها إلى موظف من داخل وزارة الزراعة، والآخر المتواجد في مصر، لكن دائرة الاتهام اتسعت لتشمل 24 شخصاً آخر، إضافة إلى ارتفاع المبلغ المختلَس إلى مليون و650 ألف دينار، وذلك بعد أن أعلنت لجنة الجرد التي شكّلتها الحكومة وشملت أعمالها السنوات 2007-2009، عن اكتشاف مبالغ مختلَسة جديدة، قُدّرت بأربعمئة ألف دينار. ■

رفض إنشاء نقابة للمعلمين: علاج الكفر بالكفر

بعد مضي نحو نصف قرن على إلغاء نقابة المعلمين الأردنيـة، إثـر إعـلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية، بدأ الحديث مجدداً، بخاصة بعد انتخابات 1989، حول ضرورة إنشاء نقابة للمعلمين.

المطالبات الملحّة التي عبّرت عنها حملات جمع تواقيع في مدارس المحافظات، تأتي في سياق رد الفعل على سوء أوضاع المعلمين، بحسب ما قاله الناشط النقابي محمود أمين الحياري لـ**السّجل**.

يتفق مع هذا الـرأي الناشطُ في حملة جمع التواقيع عبد الغفور القرعان، الذي قال لـ**السّجل**، إن الحملة انطلقت «نتيجة إحساس المعلمين بأنهم الفئة الأكثر تعرضاً للظلم على صعيد الرواتب والترقيات والعلاوات، إضافة إلى تراجع القيمة الاجتماعية للمعلم رغم ما يبذله من جهد».

القرعان أوضح أن الحملة التي انطلقت في المحافظات، «لا علاقة لها بأي إطار سياسي»، وأكد أنها تلقى إقبالاً كبيراً من المعلمين، وأن العمل يجري لمواصلتها ونقلها إلى العاصمة.

وزارة التربية والتعليم تاريخياً «عاجزة عن الدفاع عن حقوق المعلمين»، بحسب الحياري، الذي يرى أن الـوزارة أصبحت «طـاردة للكفاءات التعليمية، بسبب ضعف الرواتب، كما أن القوانين أفقدت المعلم الهيبة والمكانة الاجتماعية التي كان يتمتع بها في السابق».

من جهته، يؤكد أمين عام اللجنة الديمقراطية في حزب حشد، أمجد النسور، أن المطالبات بإنشاء نقابة للمعلمين تأتي «ضمن جهود تبذلها اللجنة التحضيرية لاتحاد المعلمين»، مفسراً ارتفاع وتيرة المطالبة بذلك إلى تزايد حجم التهميش الذي يشعر به المعلم. كانت اللجنة التحضيرية تشكلت مطلع تسعينيات القرن الفائت، من أحزاب يسارية ومعارضة ومؤسسات مجتمع مدني، للعمل على إنشاء اتحاد للمعلمين الأردنيين، وفقاً لما قاله لـ**السّجل** أمين سر اللجنة محمود البستنجي.

بحسب البستنجي، فإن مشروع إنشاء نقابة المعلمين الذي أعدته اللجنة بعد جمع 22 ألف توقيع من المعلمين للمطالبة بإنشاء نقابة، تبناه مجلس النواب الثاني عشر 1993، لكنه اصطدم بقرار المجلس العالي لتفسير الدستور الذي أفتى في 13 كانون الثاني/يناير 1994، بعدم دستورية إنشاء نقابة للمعلمين، لأنها تخالف نص الماده 120 من الدستور.

وجاء في القرار تبريراً لعدم دستورية إنشاء النقابة، أن معلمي وزارة التربية والتعليم موظفون عموميون، ويخضعون لنظام الخدمة المدنية الصادرة بموجب أحكام المادة 120 من الدستور.

الحياري يـرى أن التفسير السابق مرتبط بـ«بواعث سياسية» قائمة على الخشية من تحول النقابة في حال إنشائها إلى قوة سياسية مؤثرة في حال تمت قيادتها على أسس حزبية وسياسية. ويصف الموقف الرافض لإنشاء النقابة خشية الآثار السياسية، بـ«كمن يعالج الكفر بالكفر».

في السياق نفسه يقول البستنجي إن التخوف من الآثار السياسية في حال إنشاء نقابة للمعلمين «غير مبرر»، مؤكداً أن الاستقرار السياسي في البلاد «مسؤولية جمعية لشرائح المجتمع كافة، بخاصة فئة المعلمين».

من جهته، يتوقع نقيب المحامين السابق صالح العرموطي، إمكانية العدول عن التفسير السابق للمجلس العالي لتفسير الدستور، مستنداً إلى أن هذا التفسير جاء قبل توقيع الأردن على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إذ إن هذا العهد «يعطي الحق بإنشاء النقابات»، ما يعني أنه «لم يعد هناك أي مبرر لعدم إعطاء المعلمين حقهم في إنشاء نقابة خاصة بهم».■

مؤشر نوعية الحياة: الأردن في مقدمة الدول العربية

علّقت سيدة ثلاثينية بانفعال على خبر نشرته وسائل إعلام محلية حول حصول الأردن على درجة 55 من 100 في تقرير حول مؤشر نوعية الحياة أصدرته مجلة **إنترناشونال ليفينغ** الإيرلندية للعام 2010.

السيدة التي تعمل في دائـرة حكومية، قالت لـ**السّجل** بتهكُّم: «نعم، يتمتع الأردنيون برفاهية العيش، ولكن ليس الناجين من الطبقة المتوسطة وبقية فقراء البلاد»، وأضافت الأم لأربعة أبناء: «أعتقد أن التقرير يشمل فقط مناطق غرب عمان، وكي أكون أكثر دقة من يسكنون هذه القصور»، وأشارت بيدها إلى مجلة تصدر باللغة الإنجليزية تخصص نحو عشر صفحات للقصور وساكنيها في عمان.

تبدو ردة الفعل تلك حادة وانفعالية، لكنها تعبّر عن رأي يتبناه كثيرون في البلاد، بخاصة أنّ التقرير المذكور شمل 194 دولة حول العالم، وحصل الأردن إلى جانب الكويت درجة 55، لتكون هاتان الدولتان في مقدمة الدول العربية في هذا المجال.

ويعتمد التقرير على رصد عناصر فرعية توضح نوعية الحياة التي يعيشها المواطنون في الدول الخاضعة للدراسة، وهي مؤشرات على مدى تقدم الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها. وهذه العناصر هي: الصحة، المخاطر والأمن، المناخ العام، الرفاهية والثقافة، البيئة، تكلفة الحياة، الاقتصاد، الحرية والبنية التحتية.

رغم المؤشر الإيجابي للتقرير، لا يمكن التقليل من أهمية ردة الفعل هـذه، في ظل الإحصاءات الرسمية التي صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبينت أنّ 880 ألف مواطن يعيشون تحت خط الفقر، 14 في المئة من السكان يعانون نقصاً شديداً في الإمكانيات واحتياجات الحياة الأساسية، 41 منطقة مصنفة رسمياً كجيوب للفقر، و80 في المئة نسبة الفقر في بعض التجمعات السكانية.

طـلال، طالب كويتي يتابع دراسته العليا في الأردن، بدا غير مقتنع بما خلص إليه التقرير، رغم إقراره أن الأردن «شهد قفزات تنموية هائلة خلال العقد الأخير»، وأن ما حدث فيه «يُعدّ إنجازاً كبيراً بالنسبة لدولة بلا ثروات مقارنة بدول نفطية مثل الكويت والإمارات».

من جهته، يرى المحامي الأردني محمد كايد الذي يعمل في الإمـارات، أن التقرير «يحمل قدراً كبيراً من الدقة»، فالأردن بحسبه «يتقدم على دولة مثل الإمارات مثلاً في كثير من المجالات الخدمية المقدمة للمواطن»، ويوضح: «المقصود هنا ليس الرفاهية المادية السطحية، وإنما البنية التحتية للخدمات الصحية والتعليمة التي تتفوق فيها الأردن على كثير من الدول».

رئيس القسم الاقتصادي في صحيفة **العرب اليوم** سلامة الدرعاوي، يتفق في الـرأي مع كايد، إذ يعتقد أن نتائج التقرير «تنطوي على كثير من الدقة»، ويقول لـ**السّجل**: «رغم الصعوبات الاقتصادية وعجز الموازنة، إلا أن الأردن استطاع أن يعزز الأمن المعيشي للمواطن ويحقق شبكة أمان اجتماعي جيدة إذا ما أُخذت في الحسبان قلّة الموارد».

«لدينا تأمين صحي شامل، ضمان اجتماعي، نظام تقاعد مبكر، وتعليم أساسي مجاني عالي الجودة، وهذا أمر لا توفره دول كبرى»، يقول الدرعاوي، لافتاً إلى أنّ الأردن «حقق عنصراً حياتياً أساسياً، هو الأمن في بلد يتوسط محيطاً متوتراً وقلقاً».■

احتفاء متأخر:
ذكرى أربعين الشريف علي بن زيد

فرقٌ شاسع بين الخبر المقتضب المصاغ بلغة رسمية وباردة الذي بثته وكالة الأنباء الأردنية **بترا** يوم 30 كانون الأول/ديسمبر 2009، وأعلنت فيه نبأ استشهاد الشريف علي بن زيد «أثناء مشاركته في أداء الواجب الإنساني الذي تقوم به القوات المسلحة الأردنية في أفغانستان»، والاحتفالية التي أقيمت له يوم 7 شباط/ فبراير 2010، في مرور أربعين يوماً على استشهاده، وتصدّرت فيها صورُه واجهات الصحف والمواقع الإخبارية.

الشريف علي حظي يوم استشهاده بستين كلمة فقط، هي عدد كلمات خبر **بترا**، الذي لم يذكر أي تفاصيل عنه، وعن طبيعة عمله في أفغانستان وملابسات وفاته، وكان على الناس أن يتابعوا وكالات الأنباء العالمية ليعرفوا أنه كان في أفغانستان في إطار التعاون الاستخباراتي الأردني الأميركي في مجال مكافحة الإرهاب، وأنه قضى في تفجير خوست الذي نفّذه الأردني همّام البلوي في قاعدة أميركية.

الملك والملكة وأفراد من العائلة المالكة استقبلوا يوم 2 شباط/فبراير 2010، جثمان الشريف حيث أقيمت له جنازة عسكرية، وباستثناء ذلك كان التعاطي الرسمي مع حادثة استشهاده «خجولاً»، وبدا أن الحادثة قد أحرجت الحكومة، لأنها كشفت أن لها تواجداً عسكرياً في أفغانستان، وأنها ترتبط بعلاقات أمنية على مستوى عال مع الولايات المتحدة الأميركية، هذا رغم أن الموقع الإلكتروني لحلف شمال الأطلسي **ناتو**، يشير إلى أن هناك 90 عسكرياً أردنيا في أفغانستان، لكنه أمر لم يسبق للحكومة أن أعلنته.

في ذكرى مرور أربعين يوماً على استشهاده، وفيما بدا أنه استدراك متأخر للخطأ، احتلّت صور الشريف علي الصفحات الأولى في معظم الصحف اليومية والمواقع الإخبارية، وكتب العديد من كتّاب الأعمدة مقالات تأبينية، وقد أجرت صحيفة **الغد** لقاء مع عائلته، حيث سردت زوجته ووالدته وشقيقه تفاصيل حميمة عن شخصيته وحياته.

مصادر مقرّبة من عائلته نقلت «عتبها» على الإعلام الذي صمت في الأيام الأولى، لكنه «استدرك» ما وقع فيه، فاحتفى بالشهيد، وإن جاء ذلك متأخراً بعض الشيء. ■

توقيف محادين والتل: «خلل فني» في ماكينة الديمقراطية

بعد إيقافه عن الكتابة في صحيفة **العرب اليوم** مدة أسبوع خلال كانون الثاني/يناير 2010، على خلفية تصريحاته المناهضة للتواجد العسكري الأردني في أفغانستان، عاد الكاتب موفق محادين إلى الواجهة مجدداً وبسبب التصريحات نفسها، بصحبته هذه المرّة الناشطُ والخبير البيئي سفيان التل، الذي أدلى بتصريحات مشابهة.

فقد أصدرت محكمة أمن الدولة يوم 10 شباط/ فبراير، قراراً بتوقيف محادين والتل في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة 15 يوماً على ذمة التحقيق، إثر دعوى أقامتها عليهما مجموعة من المتقاعدين العسكريين، واتهمتهما فيها بـ«الإساءة إلى الجيش ودماء الشهداء».

الدعوى استندت إلى تصريحات أدلى بها محادين إلى برنامج «ما وراء الخبر» الذي بثّته قناة **الجزيرة** في كانون الثاني/يناير، وكان مخصصاً لمناقشة تفجير خوست. محادين كان أبدى معارضته للتعاون الأمني الأردني الأميركي في أفغانستان في مجال مكافحة الإرهاب، وقال إن الأردن «دخل في ما يمكن تسميته: الاستثمار في الإرهاب». أما التل فقد أدلى بتصريحات مشابهة حول القضية نفسها في برنامج «بلا رقابة» الحواري الذي عرضته قناة **نورمينا** الفضائية الأردنية في كانون الثاني/يناير 2010.

المدعي العام وجه إلى الاثنين تهماً منها تعكير صفو العلاقات مع دولة أجنبية، وإثارة النعرات العنصرية، والنيل من هيبة الدولة، إضافة إلى اتهام التل بـ«ذم» هيئة رسمية هي الجيش، إذ وصف في البرنامج الذي شارك فيه الجيش الأردني في هاييتي بـ«المرتزقة». وبحسب تصريح أدلى به محاميهما رياض النوايسة لوكالة **رويترز** يوم 11 شباط/فبراير، فإنهما معرّضان لعقوبة سجن تُراوح بين خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة.

الناطق الرسمي للحكومة نبيل الشريف، أكّد في تصريحات صحفية له، أن القضية «جنائية» وليست «سياسية»، لكن بياناً وقّعه أكثر من 40 شخصية أردنية، وصفَ التوقيف الذي استمرّ خمسة أيام قبل أن توافق المحكمة على خروج محادين والتل بكفالة، بأنه ذو «طابع سياسي محض». وقد أثار التوقيف استغراب منظمات مجتمع مدني وفعاليات سياسية ونقابية وثقافية.

البيان حذّر من ناحية أخرى، من تشجيع ظاهرة قيام مواطنين وجمعيات على رفع دعاوى على مواطنين أو منظمات مجتمع مدني على خلفية سياسية، قائلاً إن ذلك سوف يُطلق «فوضى التخاصم القضائي لأسباب سياسية»، ويؤدي إلى «تقييد الحريات وتمزيق المجتمع الأردني». ■

الأسرة أكثر تعرّضاً للفقر إذا كان المعيل امرأة

◄ كشفت دراسة هي الأولى من نوعها في الأردن، أن الأسرة التي تعيلها امرأة، معرّضة للوقوع في الفقر أكثر من الأسرة التي يعيلها رجل.

الدراسة التي أعدتها الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي وحملت عنوان «فقر المرأة في الأردن»، أطلقت برعاية الأمين العام للجنة الوطنية لشؤون المرأة أسمى خضر، في مؤتمر صحفي عُقد يوم 16 شباط/فبراير 2010، ووصفت فيه خضر الدراسة بأنها «نوعية»، لافتة إلى أن نتائجها سوف تساعد في قياس الأهداف العامة للإستراتيجية الوطنية الخمسية لشؤون المرأة.

الدراسة رصدت 660 حالة امرأة فقيرة في مناطق البلاد المختلفة، خلال العام 2009، حيث عرّفت المرأة الفقيرة بأنها المرأة البالغ عمرها 15 سنة فأكثر وتعاني من «حرمان» ينعكس سلباً على مستوى دخلها المادي، وحالتها الصحيّة وحظها من التعليم.

ولحظت الدراسة انخفاض المشاركة الاقتصادية للنساء الفقيرات، حيث سجلت مشاركتهن ما نسبته 14,2 في المئة.

أغلبية النساء المشمولات في الدراسة، حمّلن المجتمعَ مسؤولية ضعف مساهمتهن الاقتصادية، ورأيْنَ أنه «ضيّق دائرة خياراتهن»، عندما قسّم المهن إلى «لائق» و«غير لائق»، ما حرمهن من «فرص تحسين الدخل»، فقد قالت 71 في المئة منهن إنهن عانين من أوصياء شرعيين تبنّوا ثقافة العيب ورأوا أن عمل المرأة «يهيئها للاختلاط بالذكور، ويجعلها تتأخر عن منزلها».

الدراسة عزت فقر النساء اللواتي يتولين إعالة أسرهن إلى أسباب عدة، منها وفاة المعيل أو غيابه، انخفاض المستوى التعليمي، وعدم حصولهن على تأهيل مهني، فما نسبته 86 في المئة تقريباً لم ينلن تعليماً يؤهلهن لامتهان وظائف أو أعمال مأجورة، كما أن 84 في المئة تقريباً لم يتلقّين أي تدريب مهني.

سوء الوضع الصحي للنساء المعيلات أحد أسباب الفقر أيضاً بحسب الدراسة، فما نسبته 22 في المئة تقريباً من النساء يعانين من أمراض تتطلب علاجاً مستمراً، وتكلفة عالية، مثل الإصابة بضغط الدم والسكري وارتفاع نسبة الكولسترول، إضافة إلى أمراض نفسية مثل الاكتئاب والقلق. ولفتت الدراسة إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين النساء الفقيرات، وارتفاع عدد أفراد الأسرة نتيجة عدم تنظيمها.

وخلصت الدراسة إلى توصيات، منها تعديل قانون الأحوال الشخصية بما يتماشى مع المواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن، مثل اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية الحد الأدنى من الزواج، واتفاقية **سيداو**، وتنظيم حملات توعية بمشكلات اجتماعية مثل مخاطر الزواج المبكر والعنف الأسري وتنازل النساء عن حقّهن في الميراث.

كما طالبت الحكومةَ بإعداد موازنات مالية «صديقة للمرأة» في أهدافها ونتائجها، ودعت القطاع الخاص إلى تولّي «مسؤوليته الاجتماعية» في هذا المجال. ■

خطط الحكومة لضبط النفقات: تفادي مخاطر زيادة العجز

◄ بالتزامن مع تصريحات متتالية تعكس نية الحكومة فرض حزمة ضرائب لمعالجة الخلل الذي تعاني منه موازنة العام الجاري، بحسب ما صدر عن رئيس الوزراء سمير الرفاعي، اتجهت قرارات حكومية نحو ضفة أخرى تتمثل في تخفيض النفقات. حيث صرّح وزير المالية محمد أبو حمور في مؤتمر صحفي، 24 شباط/فبراير 2010، بأن «الحكومة ستتخذ إجراءات عدّة لضبط النفقات العامة، تجنّباً لرفع الدعم عن بعض السلع والمواد الأساسية».

النوايا الحكومية بإقرار عدد من الضرائب، تراجعت ربما بعد حملة إعلامية حذّرت من تبعات إرهاق مداخيل المواطنين التي تعاني ارتفاع تكاليف المعيشة.

التفكير الحكومي بزيادة الإيرادات انطلق من فرضيات الموازنة التي أظهرت أن العجز للعام الجاري سيرتفع ليصل 1,105 بليون دينار، حيث تُتوقَّع زيادة حجم الإنفاق وتراجع الإيرادات حوالي 420 مليون دينار، تُضاف إلى العجز المقدَّر في موازنة 2010، البالغ 685 مليون دينار.

وتحدث تقرير حكومي أعدته وزارة المالية عن ارتفاع الدَّين العام ليصل 10,9 بليون دينار نهاية العام، أي ما نسبته 62,3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة اللجوء إلى الاقتراض لتغطية الفرق في قيمة الإيرادات والمنح.

جانب الإيرادات كان الشق الأول الذي رأت فيه الحكومة مخرجاً من المأزق، إذ فكرت في البداية بتخفيض العجز في جانب الإيرادات التي تقل عن المقدَّر نحو ربع بليون دينار، والتي قُدِّرت بحوالي 4,445 بليون دينار، فيما بلغت خلال العام 2009 ما قيمته 4,193 بليون دينار.

وفي ما يتعلق بأبرز الفرضيات التي استندت إليها الموازنة في مجال النفقات، فقد ارتكزت على ضبط النفقات، بخاصة بنود المصاريف التشغيلية وخفضها بمعدل 20 في المئة، ووقف شراء المركبات نهائياً باستثناء ما يخص الأجهزة الأمنية ووزارة الصحة، إلى جانب وقف شراء الأثاث وقفاً تاماً باستثناء وزارتَي التربية والتعليم والصحة.

واتخذت الحكومة قراراً يقضي بقصر التعيينات على وزارتي التربية والتعليم والصحة فقط، وعدم رصد أي مخصصات لمشاريع رأسمالية جديدة باستثناء المرتبط منها بالمنح

والاتفاقيات الدولية، وحصر زيادة الرواتب والأجور بالزيادة السنوية الطبيعية.

أبرز فرضيات سبل تقليص العجز، تمثلت في تقديم جميع الوزارات والدوائر الحكومية مبادرات ذاتية لكلٍّ منها لتخفيض نفقاتها الجارية والرأسمالية في العام 2010 ورفعها لمجلس الوزراء.

وتهدف خطط ضبط النفقات إلى تفادي مخاطر زيادة العجز، وذلك ضماناً للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، وجاذبية البيئة الاستثمارية المحلية، ومصداقية الأردن داخلياً وخارجياً. ■

ATV: مفاوضات يلفّها الغموض ومصير مجهول للعاملين

«ثمة الكثير الذي لا يمكن الحديث عنه في موضوع **ATV**»، هذا ما يقوله لـ**السّجل**، مسؤول حكومي فضّل عدم نشر اسمه، موضحاً أن حكاية هذه القناة التلفزيونية، يلفها الغموض منذ تأسيسها، فضلاً عن مشكلة العاملين فيها، الذين ما زال مصيرهم مجهولاً.

تعثُّر القناة ظهرَ منذ البدايات، فقد تعاقبت عليها إدارات عدة وانتقلت ملْكيتها إلى غير جهة. انطلق المشروع باسم الشركة الأردنية المتحدة للبث الإذاعي والفضائي التي يملكها ناشر **الغد** محمد عليان، لكن قراراً مفاجئاً صدرَ بإجهاض بثّها عشية انطلاقها، مطلع آب/أغسطس 2008، ولم يُعرف السبب الحقيقي وراءه.

ثم بيعت القناة حسب الأصول القانونية لشركة العجائب التي رأس مجلس إدارتها الإعلامي راضي الخَص، قبل أن يبيع الأخيرُ ما نسبته 86 في المئة من أسهمها للمنتج طلال عدنان العواملة، وأبقت شركة العجائب 14 في المئة لصالحها بحسب المدير العام السابق لهيئة الإعلام المرئي والمسموع حسين بني هاني. وها هي المفاوضات تتواصل لبيع القناة للحكومة، وهي مفاوضات تجري «بسرية» بحسب وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال نبيل الشريف.

الشريف أكد لـ**السّجل** أن موضوع شراء **ATV** قيد الدراسة، وأن المفاوضات «مستمرة مع الطرف الآخر»، آملاً أن تُكلَّل بالنجاح، وموضحاً أن اللجان الفنية المختصة «تحاول الوصول إلى توافق حول القضايا الاشكالية».

مصدر مطلّ على ملف التفاوض قال إن «المالك الحالي يطلب 80 مليون دينار من الحكومة إذا أرادت شراء القناة، ليس من ضمنها 8 ملايين دينار بدل عقود تأجير القناة الثانية في التلفزيون الأردني لقناة **ATV** ».

مسؤول حكومي سابق أكد لـ**السّجل** أن شركة العجائب باعت القناة للعواملة في صفقة بلغت قيمتها 14 مليون دينار، لكن الخَص قدَّرَ قيمتها بـ29 مليون و200 ألف دينار، بحسب ما نقله عنه المدير العام الأسبق للتلفزيون فيصل الشبول في حديث لـ**السّجل**، و«تمت الصفقة أخيراً» يقول الشبول.

ملف التفاوض بيد نائب رئيس الوزراء وزير الدولة رجائي المعشر ومستشار رئيس الوزراء معن النسور، كما يطلّ رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتفزيون صالح القلاب على مجريات عملية التفاوض، لكون القناة ستنضم للتلفزيون الأردني، بحسب مصدر إعلامي فضّل عدم نشر اسمه.

تعدد الملْكية لهذه القناة، دفعَ ثمنَه مئات الموظفين، ما زال مصير جزء منهم في مهب الريح. رئيس لجنة موظفي قناة **ATV** صالح ماضي، قال لـ**السّجل** إن «المشاكل تطارد موظفي القناة منذ ولادتها»، وأضاف أنه ليس هناك من إدارة القناة ومالكيها مَن يريد الحل، وأن الإدارة الحالية للقناة «تريد اللعب بالأوراق للحصول على شروط تفاوضية أفضل لبيعها».

ما تبقّى من عاملون في القناة ويبلغ عددهم نحو 150 موظفاً، فوجئوا بحسب ماضي ببيان من الإدارة في نهاية العام 2009، يقضي بانطلاق البث في 30 كانون الثاني/ يناير 2010. ويوضح: «كنت على قناعة أننا لن نستطيع الخروج على الهواء، فنحن نحتاج أكثر من هذا الوقت، كما أن إدارة القناة لم تُحدث تغييراً جوهرياً في تجهيزاتها، وقد أجبرتنا الإدارة على توقيع موافقات على إجازات من دون راتب، مما دفع نقابة الصحفيين إلى تبني موقفنا برفع دعوى ضد مالك القناة». ■

البوم والعوسق: لا قوارض ولا مبيدات

حرب جديدة ستشتعل في دير علا للتنازع على الوجود، قوامها المخالب الفتاكة والمناقير الصلبة في مواجهة «عدو» يجيد الهرب والاختباء، والهدف النهائي: القضاء على القوارض الضارة باللجوء إلى استخدام طائر البوم والعوسق (الصقيري) بدلاً من المبيدات الحشرية التي تهدد البيئة والحياة البشرية والنباتية.

المشروع الذي ينفَّذ بالتعاون والتنسيق بين بلدية دير علا ومركز عمان للسلام والتنمية ومؤسسة **هانز سايدل** الألمانية وجمعية أصدقاء الأرض، يأتي في إطار ما يعرف بـ«المكافحة الحيوية».

مدير جمعية الأرض والإنسان زياد العلاونة أكد لـ**السّجل** أهمية «المكافحة الحيوية» في الحفاظ على التوازن البيئي، لافتاً إلى أنها من أقدم طرق المكافحة وأكثرها مأمونية، حيث تقوم على تنمية الأعداء الطبيعيين للكائنات الضارة.

وينقسم المشروع بحسب تصريحات رئيس بلدية دير علا خليفة الديات لوكالة الأنباء الأردنية **بترا**، 19 شباط/فبراير 2010، إلى مرحلتين: تقوم الأولى على التوعية بأهمية طائر البوم وتغيير النظرة التشاؤمية نحوه. فيما تتضمن الثانية توزيع صناديق وبيوت تفريخ وتعشيش لهذين الطائرين ضمن منطقتَي الطوال الشمالي والطوال الجنوبي، قبل تعميم الفكرة على جميع مناطق البلدية.

وتشير دراسات علمية إلى أن ذَكَر البوم يتغذى على 2000 جرذ سنوياً، أما طائر العوسق فيتغذى على 3000 جرذ سنوياً.

العلاونة يؤكد أن هذه الطريقة في المكافحة لا تنطوي على أي مخاطر، مستدركاً أن الخطر ينشأ في حال تغذى الإنسان على الطيور المستخدمة في عملية المكافحة الحيوية، الأمر المستبعد حدوثه بالنسبة للبوم والعوسق.

ويؤدي استخدام المبيدات الحشرية السامة في مكافحة القوارض، إلى أضرار بيئية، عبر القضاء غير المنظم على القوارض، ما يهدد دورها في المنظومة الطبيعية، إضافة إلى أضرار على الإنسان بسبب انتقال المبيدات إلى الخضراوات التي يتناولها، إذ يصاب الإنسان بالتسمم في حال ذوبان تلك المسممات في جسمه. ■

دمغ «الجورجي» بالأخضر:
السّجل تثير القضية و«الصناعة» تضع أسساً جديدة و«الأمانة» تنقل العجلوني

اعترفت وزارة الصناعة والتجارة ضمنياً بما أثارته **السّجل** في عددها الثامن، حول دمغ الخروف الجورجي بالختم الأخضر الذي يُدمَغ به الخروف البلدي، ما يؤدي إلى تضليل المستهلك. فيما كشف موقع وكالة **التقرير نت** الإخبارية، أن قرار نقل مدير دائرة المسالخ في أمانة عمان الكبرى، وليد العجلوني، ليعمل في برنامج تابع لوزارة الزراعة، ذو صلة بما أثير في وسائل إعلام محلية مؤخراً حول القضية.

فقد نشرت الوزارة إعلاناً مدفوع الأجر في الصحف اليومية، 21 شباط/ فبراير 2010، جاء فيه أن هناك أسساً جديدة ستعتمدها لختم اللحوم، على إثر استيراد خراف أجنبية مشابهة للخراف البلدية، وقيام بعضهم بختمها باللون الأخضر لبيعها على أساس أنها لحوم بلدية.

كانت **السّجل** نشرت تقريراً في ملف العدد الثامن، حول مسلخ عمّان، كشفَ فيه الزميل سامي محاسنة أن الخاروف المستورد من جورجيا الذي يشبه الخاروف البلدي من حيث الشكل إلى حد كبير، يُذبح في المسلخ ويُدمغ باللون الأخضر على اعتبار أنه بلدي.

بعد ذلك، نشرت صحيفة **العرب اليوم** تقريراً في 17 شباط/فبراير 2010 حول الموضوع. معدّ التقرير الزميل عماد السعايدة قال إنه عندما اطلع على تقرير **السّجل** اكتشف أهمية متابعته، فبادر للاتصال بإدارة المسلخ والتقصّي حول المسألة.

وتحدث الكاتب نزيه القسوس في مقالته في **الدستور**، 21 شباط/فبراير، عن تحايل من التجار يقع ضحيتَه مواطنون ، عندما تُدمَغ لحوم مستوردة وغير بلدية باللون الأخضر، في غياب رقابة الجهات المعنية في وزارتَـي الصناعة والتجارة، والزراعة.

التلفزيون الأردني ناقش الموضوع هو الآخر، وخصص له نحو 20 دقيقة في البرنامج الصباحي «يحدث اليوم» الذي بُثّ في 18 شباط/فبراير، وقد أجرى خلال ذلك اتصالاً هاتفياً مع الزميل محاسنة.

وأكد مدير المسلخ وليد العجلوني، في حديثه ضمن البرنامج، ما ورد في تقرير **السّجل**، موضحاً أن دور المسلخ هو «دمغ اللحوم الصالحة للأكل والاستهلاك البشري»، وليس من صلاحياته التدخل في تصنيف اللحوم وتسعيرها، عادّاً هذا الأمر من اختصاص وزارتَي الصناعة والتجارة، والزراعة.

تصريحات العجلوني تلك لم يمر عليها سوى أيام، قبل أن تقرر «الأمانة»، 22 شباط/فبراير، نقله للعمل في برنامج تابع لوزارة الزراعة حول المسالخ في المملكة. لكن «مصدراً مسؤولاً في الأمانة» أكد لموقع **عمون** الإخباري، أن لا علاقة للقرار بتصريحات العجلوني حول آلية العمل في المسلخ، لافتاً إلى «احترام الأمانة لدور وتاريخ وخبرة العجلوني على مدى عشر سنوات في دائرته»، ومنوهاً إلى أنه سيحتفظ براتبه ورتبته.■

المناشدات مدفوعة الأجر في الصحف: تجاوز للبيروقراطية وتحقيق للمطالب

شهدت الآونة الأخيرة لجوء مؤسسات نقابية وهيئات أهلية إلى الإعلانات مدفوعة الأجر عبر الصحف، لإيصال قضاياها وتقديم مطالبها للحكومة والجهات الرسمية.

هذا التحوُّل في طريقة مخاطبة الجهات المعنية، جاء رغبةً في تجاوز الأساليب التقليدية التي تتسم بـ«البيروقراطية»، بحسب ما يرى نقيب أصحاب الباصات الأردنية وشركات النقل السياحي وشركات التأجير عاكف حجازي.

يقول حجازي لـ**السّجل**، إن انتهاج هذا الأسلوب لا يستهدف الدعوة للنظر في المطالب فحسب، بل يستهدف اختصار المسافة الزمنية التي يتطلبها إيصال رسالة ورقية للجهة المعنية وانتظار الرد عليها سلباً أو إيجاباً بعد مرورها عبر القنوات الإدارية المتبعة.

فضلاً عن ذلك، يطمح بعض الذين يميلون إلى هذا التوجه إلى حشد تأييد الرأي العام، ودفع القراء والعامّة إلى مؤازرة مطالبهم. فنشر إعلان على صفحة كاملة أو نصف صفحة في صحيفة يومية، كفيل بأن يجعل آلاف القراء شركاء في القضية، أو معنيين بالتعرف على تفصيلاتها، بخاصة إن كانت ذات علاقة بالمطالب الخدمية أو الضرائب أو السياسات الحكومية المتبعة إزاء أحد القطاعات. بمعنى أن هناك جانباً إعلامياً يُتوخّى تحقيقه من الإعلان.

مدير العلاقات العامة والإعلان في **صحيفة العرب** اليوم ثابت عبيدات، قال لـ**السّجل** إن هذه المناشدات والرسائل المفتوحة يتم التعامل معها على أنها إعلانات مدفوعة الأجر، لكنها «تخضع لخصم كبير على قيمتها أسوةً بالجمعيات الخيرية»، الأمر الذي من شأنه الإسهام في تكريس هذه الظاهرة.

من الأمثلة على هذا التوجه، الإعلان الذي وضعته النقابة العامة لأصحاب الباصات الأردنية وشركات النقل السياحي وشركات التأجير، الذي تضمّن مناشدة «مدفوعة الثمن» عبر إعلان في الصحف اليومية المحلية، لرئيس الوزراء والحكومة، باستثناء وسائط النقل العام كافة من قرار الحكومة بوقف العمل بالضريبة المقطوعة على المركبات، وإعادتها على المركبات كافة والعمل على تخفيضها وصولاً إلى إلغائها نهائياً، مقابل إعادة النظر في جميع الضرائب المفروضة على المركبات، وبخاصة ما يُعرف بضريبة 5 في المئة الواردة في القانون الجديد للضريبة الذي «يؤدي إلى إرهاق المشغّل والمستثمر وينعكس بالتالي على المواطن»، كما جاء في الإعلان.

بحسب عبيدات، هذا الأسلوب «مفيد في معرفة ردة الفعل الحكومية إزاء مطالب هذه الجماعات، وعادة ما يكون رد الفعل فورياً، ودرجة الاستجابة مرتفعة». وهذا ما حدث فعلاً لمطالب النقابة العامة لأصحاب الباصات الأردنية وشركات النقل السياحي وشركات التأجير، إذ يؤكد حجازي: «حققنا مطالبنا، واستجابت الحكومة فوراً وبعد يومين، وقد حصلنا على المطلب الأول المتعلق بالإعفاء من ضريبة 5 في المئة التي كانت تُدفع مسبقاً على العقود، بينما ما زال المطلب الثاني قيد البحث مع الحكومة».■

TechnoMarine®

GENÈVE

UF6 MAGNUM

MagnumChronograph-45mm
Titanium & PVD
Swiss Made

www.technomarine.com
Information and retailers
+ 41 22 317 0060

gulf beauty
general trading LLC.
TEL. 5548 790

Available at:
- Beauty Gallery for watches
Mecca Mall Ground floor, main building
Beside Al-Mikhi book shop
مكة مول الطابق الارضي – المبنى الرئيسي
- GIFTS CENTER –Adoun Branch
- AHMAD JABASINY JEWELRY (Sweifieh)

عامر خمّاش:

رحيل صديق

تعود علاقتي بعامر خماش إلى العام 1953، لكنني كنت أعرفه قبل أن ألتقيه، فقد جمعتني مقاعد الدرس بأخيه طارق الذي كان يسبقني بصف في ثانوية عمان 1942-1944، والذي كان يورثني دفاتره لأستفيد منها في دراستي.

عمل عامر مرافقاً عسكرياً لخمس رؤساء وزارات، بدأ في العام 1953 مرافقاً لتوفيق أبو الهدى، وكنت حينئذ مساعداً لرئيس التشريفات الملكية. وكان هنالك تقليد في بداية عهد الراحل الحسين أن يجتمع برئيس وزرائه مرة كل أسبوع، فيأتي عامر إلى مكتبي ونظل معاً طيلة الاجتماع، نتحدث في أمور الدنيا والبلاد والمنطقة.

واصلنا لقاءاتنا على هذا المنوال حتى العام 1955، وربطت بيننا صداقة عميقة، ثم تزاملنا عندما عدت رئيساً للديوان الملكي 1979 وكان عامر وزيراً للبلاط. وقد اتسمت علاقتنا بالحميمية، وتحقّقَ انسجام تام بيننا في الفكر والموقف السياسي، فكنا نتعاون ونتخذ القرارات كفريق واحد.

عرفتهُ مولعاً بالقراءة والمطالعة في القضايا العسكرية، وتاريخ الحروب في العالم، وكان مفكراً عسكرياً إستراتيجياً له مكانته. وأكبر مثال على ذلك أن جلالة الحسين الراحل خبرَهُ وعرف قدرته القيادية والعسكرية، وقد اصطحبه إلى القاهرة في العام 1964 ليقدم أمام قادة الدول العربية عرضاً للخطة الإستراتيجية الأردنية للوضع العربي الإسرائيلي، وسُبل تهيئة العرب لمواجهة إسرائيل عسكرياً. كان ذلك عندما دعا الرئيس الراحل عبد الناصر إلى أول مؤتمر قمة عربي، وكنت مساعداً لرئيس الديون الملكي، وقد أرسلت برفقة وزير الخارجية آنذاك أنطون عطاالله، وأمين عام الرئاسة آنذاك سعد الدين جمعة إلى القاهرة لترتيب زيارة سيدنا لها. وقد لمست مدى التقدير والإعجاب الذي أبداه القادة تجاه الخطة التي عرضها خماش، وكان حينها مديراً للتخطيط في الجيش العربي.

وعندما كنت رئيساً للوزراء العام 1972 زارنا السلطان قابوس، وكانت النية تتجه لتعيين عامر سفيراً في عُمان لمساعدة الأشقاء هناك في المعركة ضد ما كان يجري في منطقة ظفار. لكن عامر استأذن سيدنا الحسين في أن لا يُعيَّن سفيراً، على أن يقوم بالمهام المطلوبة منه عبر زيارات متتالية ومتتابعة للسلطنة. وهذا ما كان. وقد ترك عامر أثراً كبيراً في عُمان، وظل يتمتع باحترام الأشقاء العُمانيين وتقديرهم حتى وفاته.

استمرت علاقتي معه وازدادت متانة بعد

إسحق مرقة:

حياة حافلة بالعطاء

وأنا أتلقى نبأ رحيله المفجع، مرّ أمامي شريط طويل من الذكريات، المشهد الأول فيه تتلمذُه رحمه اللّه على يد عمتي في روضة الست نبيهة خوري في الخليل. وتتوالى المشاهد التي طوتها الأعوام، ومنها أنه كان الذي امتحنني في امتحان البورد الأردني، وعملي برفقته عندما ترأس جمعية العلوم العصبية ولجنة جراحة الأعصاب في المجلس الطبي، وتشارُكنا في عدد من العمليات الجراحية.

تميز أبو الرائد بحياة حافلة بالعطاء والعمل الدؤوب، ومتابعة الشؤون العلمية، والاهتمام بمرضاه، والتواصل مع زملائه كافة، حيث كان يهتم بشؤون الكبير والصغير منهم على السواء، الأمر الذي أكسبه تقديراً كبيراً في عيون الآخرين.

وقد بقيتُ على تواصل معه دائماً، وأحببته واحترمته مثل جميع الذين عرفوه أو عملوا معه، وكنا نعتز بالتعلم على يديه، والإفادة من خبرته، كيف لا وهو أحد أبناء الرعيل الأول في مجال جراحة الدماغ والأعصاب على صعيد المنطقة، إذ كان هو وأنطون ترزي ومحمد هنية ومحمد السرطاوي يُشار لهم بالبنان في هذا المجال.

وُلد محمد إسحق مرقة في 6 آذار/مارس 1934 في مدينة الخليل، ونال شهادة البكالوريوس في الطب من جامعة القاهرة العام 1958 وبعد أن عمل متدرباً في مستشفى قصر العيني بالقاهرة غادر إلى بريطانيا العام 1960، وتدرب في الجراحة العامة لغاية 1964، حين حصل على زمالة كلية الجراحين الملكية من جلاسكو في أسكوتلندا. عمل بعدها استشارياً في الجراحة العامة في الخدمات الطبية الملكية لغاية العام 1967 حين ذهب إلى غلاسكو للتدريب في مجال جراحة الدماغ والأعصاب. وفي العام 1970 ترأس قسم جراحة الدماغ والأعصاب في مدينة الحسين الطبية حتى العام 1978 حين غادرها ليعمل في القطاع

أن غادرتُ الديوان الملكي في العام 1984، إذ جمعنا مجلس الأعيان معاً. وعندما كنت أتلقى دعوة للمشاركة في مناسبة ما، أطلب أن يُدعى عامر معي، لثقتي بعقله وإعجابي بخلقه.

ولا بد لي من شهادة حق، حول سجلّ عامر خماش، كجندي باسل شجاع، وبخاصة في فترة رئاسته لأركان القوات المسلحة الأردنية أثناء معركة الكرامة، وما تحقَّقَ فيها من نصر على جيش إسرائيل، وتكبيده هزيمة نكراءً تمثّلت بفداحة خسائره، فكان أول نصر يسجله جيشٌ عربي منذ هزيمة حزيران 1967.

زرته في المستشفى يومياً بعد إصابته بالغيبوبة، وعندما استيقظ منها واظبتُ على زيارته.

كان رحمه اللّه شفافاً وعفوياً وبشوشاً. وعلمتُ بعد وفاته، أنه حفرَ قبره وهيّأه بنفسه دون أن يُخبر أحداً. كان في أعماقه يعرف أن اللحظة الحاسمة اقتربت.

وبعدما تلقيت نبأ رحيله، حزنت لفراقه أيّما حزن، وكنت أزور بيت العزاء يومياً، إخلاصاً لصديقي الذي ظل وفياً لأصدقائه ولأهله.

كل العزاء لأسرته، وآل خماش بعامة.

أحمد اللوزي
رئيس وزراء أسبق

الخاص في مجال تخصصه، وظل على رأس عمله حتى رحيله في 14 شباط/فبراير 2010.

وقد شغل الراحل مناصب إدارية في كلٍّ من مدينة الحسين الطبية والمستشفى التخصصي والمستشفى الإسلامي ومستشفى ابن الهيثم، وكان من مؤسسي جمعية العلوم العصبية، ورئيساً للجنة جراحة الدماغ والأعصاب في المجلس الطبي الأردني، وانتُخب نقيباً للأطباء، وعُيّن وزيراً للصحة، كما اختير عضواً في المجلس الوطني الاستشاري.

نال أبو الرائد عدداً من الأوسمة تقديراً لخدماته الطبية والاجتماعية والوطنية، منها وسام الكوكب من الدرجة الأولى، ووسام الاستقلال من الدرجه الثانية، ووسام القبر المقدس من الدرجة الثانية. ■

رحمه اللّه وأسكنه فسيح جنانه.

نصري خوري
استشاري جراحة الدماغ والأعصاب
رئيس الجمعية الأردنية لجرّاحي الدماغ والأعصاب

محمد عيسى صالحية

مصباح دافق وأنشودة خالدة

◄ بالأمس ترجل فارس من فرسان الكلمة الحقة، كان دوماً يثير العقل والفكر والضمير لينير الطريق أمام تلامذته ومحبيه.. كالمصباح الدافق الذي يشع بعلْمه وفكره وإنسانيته، يملأ كيانهم بالقيم والمثل الداعية لمحبة الوطن العربي الأكبر، ودرء كل ما قد يعْلَق بتراثه الحضاري الخالد من تضليل أو تشويه. لقد رحل عنا العالم الجليل محمد عيسى صالحية كلمح البصر، ودون أن يتسنى أن نقول له: وداعاً.

أبو الرائد، كان قمة من القمم الفكرية الراسخة، امتلك القدرة التحليلية الواعية لمقومات الحضارة العربية الإسلامية ومنطلقاتها الفكرية العربية الأصيلة، فجاءت كتاباته العديدة حول المحاور الاقتصادية الاجتماعية لمسار التاريخ العربي الإسلامي لتسلط الأضواء على الدور الريادي العرب والمسلمين في مختلف المجالات العلمية والطبية والهندسية. كما كان لعالِمنا الفقيد دور كبير في تحقيق وإعادة نشر العشرات من المخطوطات التراثية الثمينة، بخاصة تلك المتعلقة بالأرض والسكان، بالإضافة إلى قضايا المياه والفلاحة والحِرَف اليدوية والمهنية وغيرها.

أمضى أبو الرائد ما يقارب العقدين من الزمن محاضراً وباحثاً متنقلاً بين جامعات ليبيا والكويت وماليزيا وتركيا وبريطانيا، إلى أن انتهى به المطاف العام 1991 أستاذاً بجامعة اليرموك، حيث استقر متصومعاً في دارة له شيدها على رابية من روابي بلدة كفرخل المجاورة لمدينة إربد، أضحت مقصداً للعديد من الباحثين والدارسين الأردنيين والعرب، يغرفون من علم صاحب الدار ومن مكتبته المتخصصة التي تضم آلاف المصادر والمراجع والوثائق التي أوصى قبل رحيله بأن تظل من بعده هي والدارة وقفاً للدارسين وطلبة العلم.

كان -رحمه اللّه- يردد دائماً: «رأيت النور أول ما رأيته في بلدة عنابة بفلسطين العام 1941، وبقيتْ حلمي السرمدي الدائم، أما بلدة كفرخل بالأردن التي ضمّتني بين جوانحها، فسأودعها كل ما حباني اللّه من مقتنيات علمية وتراثية».

ظل صالحية معادياً ورافضاً للوجود الصهيوني بجميع أشكاله وفي مختلف الظروف. أمضى سنوات شبابه مناضلاً ومحارباً الظلمَ والعسف والاحتلال، وحينما أثقلت عليه صروف الدهر لجأ إلى صومعته عائداً لا يملك إلا سلاح النظرية والمنهج؛ سلاحه الوحيد المتبقي ضد التمويه والكذب على النفس، يضع المتاريس ويحارب عدواً قبع في خندقه. وقد نشر العديد من الدراسات والتحقيقات المتعلقة بتاريخ فلسطين ومدنها، أرضها وسكانها، منذ مجيء العثمانيين حتى مطلع القرن الماضي. كما تناول بالدراسة والتوثيق الطرق والأساليب التي أنتجها الصهاينة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية واحتلالها. وكان عالِمنا قد أفرد قبل ذلك مجلدات عدة في دراسة وثائقية شاملة لأحوال اليمن الاقتصادية والاجتماعية منذ حملة سنان باشا حتى نهاية حكم الإمام يحيى حميد الدين.

حينما اشتدت عليه وطأة المرض الخاطف، عادت بي الذكرى إلى تلك الهمسات الغالية لأستاذنا المرحوم هشام شرابي وهو على فراش المرض: «الطَّرْق الخفيف يذكّرني بأن الحياة لا تفضى إلى شيء، تتوقف فجأة كالشريط السينمائي فلا تفسح لنا مجالاً لمغادرة لائقة أو كلمة أخيرة».

رحمك اللّه يا أبا الرائد، فقد كنت عَلَماً من الأعلام، مرناً تساير روح التقدم وتساعد على البناء لا الهدم. سنفتقد فيك الشموخ القومي في زمن بات يتنكر فيه الكثيرون لعروبتهم وأصالتها، سنفتقد فيك ذاك التصميم الرافض لكل القيود النفسية والفكرية. ستظل يا أبا الرائد، أنت وفكرك وإنسانيتك وشجاعتك، أنشودة خالدة لنا نردد معها: يا جبلاً أُرسي على نعشه أعجب كيف طاق النعش حمْلَه! ■

أمين محمود
وزير ثقافة أسبق

فيس بوك ولغة العصر

◄ «هل لديك **فيس بـوك**؟»، سألتني شابة تعرفت عليها خلال أمسية ثقافية، فأجبتها بالنفي فبادرت للقول بمرح: «أنت أول شخص أقابله لا يملك **فيس بوك**»، فهمت نظرات الاستغراب في عينيّ فأردفت: «يقول المثل العصري: إذا لديك **فيس بوك** فأنت موجود».

كشفت لي هـذه الحادثة الهوس الـذي يعيشه شبان عصر الإنترنت والتكنولوجيا لاهثة الخطوات، فمن غرف **الشات** إلى منتديات الحوار إلى المدونات والإيميلات وصولاً إلى آخر موضات العصر: **فيس بوك**.

فيس بوك موقع لشبكات العلاقات، ابتكره مارك جوكر بيرغ الطالب في جامعة هارفارد الأميركية، وقد أصبح بيرغ بعدها من الأثرياء الذين تقدَّر ثروتهم بالملايين، ومن المتوقع أن تصل إلى المليارات بعد أن تنافست على شراء الموقع كبرى شركات الكمبيوتر في العالم من مثل **غوغل** و**ميكروسوفت**.

التسجيل في **فيس بوك** متاحٌ للجميع، ويمكن للمرء أن يحصل على مئات الصداقات والعلاقات المتشابكة والمتداخلة، وهو ما يجذبه للاستمرار في التحديق بجهاز الكمبيوتر خاصته للتواصل مع أنـاس من مختلف أقطار العالم، والغريب في الأمر أنه، وبمرور الوقت، تتشكل علاقات حميمة بين المشتركين بحيث لو غاب أحدهم فترة عن **الشات** سيجد مئات الأصدقاء يسألون عنه ويستفسرون عن سر غيابه، في حين قد لا يلحظون غياب زميل لهم في الدراسة أو العمل أو حتى غياب أحد أفراد عائلاتهم عن المنزل.

فيس بوك هوسُ العصر، وليس من المستغرَب أن معظم الشبان يقضون الليل بطوله يتواصلون مع أصدقائهم المفترضين، في حين يقضون النهار نياماً يتزودون بالطاقة التي تمكنهم من السهر مرة أخرى وهكذا.. شبان يستبدلون بالحياة المعيشة والملموسة حقيقةً، حيث اللقاء بالأصدقاء واحتساء كوب من الشاي معهم، أو الانضمام للعائلة في سهراتها الجميلة، حياةً «عابرة للقارات» قوامها مجموعات الأصدقاء والصور والفيديوهات والألعاب و**الشات** والموسيقى والهدايا والكاريكاتورات..

لعل ذلك يرجع إلى ما يقدمه **فيس بوك** من صورة تجميلية لنا، حيث لا يظهر الشخص في صورته الإلكترونية كما هو في حقيقته، وحيث إن الوقت المتاح للتعرف على سمات هذا الصديق عبر الشبكة هو الوقت الذي يحدده الصديق، وكذلك بالنسبة للمعلومات التي يختار هو منها ما يريد إظهاره للآخرين.

جمعني حديث بأحد الشعراء العرب الكبار، تحدثنا طويلاً عن أثر فيس بوك وغيره من تقليعات العصر على الشبان وهدر أوقاتهم وطاقاتهم، تفاجأت حين استدار خارجاً وقال لزميلتي التي تجاورني بالمكتب: «عندك **فيس بوك**؟»، فأجابته واثقة: «طبعاً عندي»، فقال لها: «طيّب.. **add me**»! ■

سلمى إبراهيم

أهلاً بالربيع

◄ عطلة نهاية الأسبوع في هذه الأيام الربيعية، حافلة بالرحلات العائلية التي يحضّر لها الأم والأب، طوال أيام مرهقة من العمل، جاهدين لإيجاد متسع لاصطحاب الأبناء وقضاء وقت «ربيعي» معهم.

وما دام للربيع وقعه في النفوس، فهو شهر الخصب بامتياز، إذ تبدو الأرض فيه حبلى تعيش مخاضات الأخضر يوماً بعد يوم.

في عاصمتنا الحبيبة عمّان، التي يتزاحم فيها أفراد العائلة الواحدة في شقة لا تتسع حتى لمد البصر، نفتقد الربيع سريعاً، شهران أو ثلاثة ثم يغيب، نستفيق على غيابه بألم الذكرى ونبدأ لوم أنفسنا: لماذا لم نأخذ إجازة لأسبوع أو أكثر ونقضيها في أحضان الطبيعة، كيف مر الربيع سريعاً قبل أن نتمكن من التقاط صور تذكارية لنا معه/معنا!

وننظر لأولئك الذين يعيشون في الريف بكثير من الحسد؛ لأنهم حقاً يعيشون تفاصيل الفصول بكل جمالياتها، ويبدو أنهم على توافق فطري مدهش معها.

في خضم عملي المكتبي المرهق، خطرت ببالي مهاتفة صديق يعيش في إحدى قرى الشمال، قلت له بكياسة: «ماذا تفعل؟»، رد بفطرية وتلقائية: «بلقّط عكوب.. وأنتِ»، ضحكت وقلت ممازحاً: «بلقّط ملفات؟». انتهت المكالمة فاسترخيت على كرسي المكتب وقد بدا لي أن أقصى ما أطمح إليه أن أكون برفقته مع عائلتي.

للربيع بهجةٌ ما، لا أفهمها، أحاول الاقتراب من تلك الفكرة الصاخبة المسترخية على أراض شاسعة حتى أجدني أضيع في التقاط تلك المعاني التي، لو نجحتُ بالتقاطها، ربما ظهر الربيع أكثر فصاحة، إلا أنه لا يحتاج فصاحتي أبداً، فهو يعرف تماماً كيف يرتب عشبه الأخضر داخلي لأستلقي عليه وفيه.

هو يدمن الشمس والتربة الصالحة وأجسادنا المتعَبة، لا يميز كثيراً بين هؤلاء الذين يجدونه دفئاً لهم، وبين الذين يمرون عنه سريعاً دون التفاتة إليه.

أهلاً بالربيع فصلاً يتوج الفصول، يبعث الحياة في نفوسنا من جديد. ■

منال حمدي

We create your moments.
Almhairat
TRAVEL
Honeymooner's specialist
Almhairat
TRAVEL
Tel : 06 5526692 - 06 5526691 - Email: info@almhairat.com
www.almhairat.com
Mecca Street - Al Rabyeh - Um Othaina Traffic Lights - Al Khairat Building

تجزئة الإصلاح السياسي: تكلفة باهظة

محمد محي الدين المصري

النقاش والحوار حول إدارة الدولة والوضع السياسي العام في الأردن، يكاد يسيطر عليه سؤال واحد: ما شكل قانون الانتخاب الجديد الذي سوف تُجرى الانتخابات النيابية على أساسه؟

منذ نحو عقدين من الزمن والنقاش يدور حول تغيير قانون الانتخاب أو تعديله، وعلى مدار الفترة نفسها والخطاب العام سواء كان رسمياً أو حزبياً أو نخبوياً أو حتى شعبياً، يستخدم، وبإفراط، مفردات وتعابير مثل: عملية الإصلاح السياسي، عملية تعميق التحول الديمقراطي، ترسيخ الانفتاح السياسي ومأسسة الحياة السياسية.

ورغم التباين والاختلاف في الإطار المعرفي لاستخدام تعابير التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي من جانب التوجهات المختلفة في المجتمع الأردني، إلا أن هنالك توافقاً عاماً على أن تحقيق هذا الهدف يجب أن يتم من خلال الدولة. ولعل التوافق على هذا يُعزى إلى عاملين مترابطين: الأول؛ أن دور الدولة في المجتمع في حالة الأردن دورٌ طاغ تاريخياً، فتأسيس الدولة كان أسبق من تأسيسٍ المجتمع، كما أن الإمكانيات المتاحة للدولة مقارنة بتلك المتاحة للمجتمع أدت إلى تطوير مؤسسات الدولة الحديثة بوتيرة أسرع مقارنة بتطور التكوينات الاجتماعية، حتى أصبحت الدولة عاملاً أساسياً ومؤسسياً في إعادة ترتيب التكوين الاجتماعي، بخاصة في ظل زيادة انخراطها بوصفها لاعباً اقتصادياً في النصف الثاني من القرن العشرين. أما العامل الثاني؛ فهو ضعف الأطر والقوى الاجتماعية والسياسية الشعبية القاعدية الضاغطة من أجل إنجاز انفتاح سياسي أو تعميق التحول الديمقراطي.

وقد أسَّسَ ترابط هذين العاملين إلى أن يكون الخطاب الداعي إلى التحول الديمقراطي، سواء أكان الخطاب شعبياً أم نخبوياً، ضمن آلية واحدة هي قيام الدولة بإدارة دفة القيادة لمثل هذا التحول؛ أي أن يتم الإصلاح «من أعلى إلى أسفل». وأسهم وجود هذين العاملين وتقاعُس حتى النخبة عن التأسيس لأطر شعبية قاعدية ذات جذور تطالب بعملية الإصلاح السياسي، إلى حدّ كبير، في أن لا يكون خطاب الدولة حول الانفتاح أو الإصلاح السياسي أو إعادة بناء خريطة العملية السياسية، ضمن الأولويات الملحّة على أجندتها، بل كان في بعض الأحيان، خطاباً مكرَّساً للاستهلاك الداخلي النخبوي ولضرورات سياسية مؤقتة.

كما أدى استمرار الخطاب دون قيام أي طرف بالجهد اللازم لتهيئة الظروف لتحويله إلى إطار مؤسسي وتراكمي عملي يسهم في تحقيق أهداف التحول الديمقراطي، إلى التركيز المجزوء على بعض مفردات الإصلاح السياسي التي تختلف باختلاف الطرف الذي يتناول الفكرة، أو بحسب طبيعة المرحلة السياسية السائدة، فيصبح كل التركيز قائماً على معالجة جزئية ما، وتتعدد بذلك عناوين المرحلة، فيصبح العنوان «تمكين المرأة» ليتحول ويصبح «تمكين المجتمع المدني» في مرحلة أخرى، ثم ما يلبث أن يتغير العنوان ليصبح «حرية الإعلام». ولأن التعامل مع الإصلاح السياسي محدود الإنجاز، لا تتحول هذه العناوين الجزئية إلى عناوين ذات طابع شمولي تتناول طرح أفكار وسياسات جديدة، بل تبقى في أطر قطاعية غير مترابطة وذات قواعد اجتماعية محدودة.

عدم المضي في التحول الديمقراطي وإبقاؤه في سياقات مجزوءة له كلفة عالية على المجتمع والدولة على حد سواء. ويمكن رصد تحولين رئيسيين: الأول؛ تغليب الانتماء التقليدي غير الطوعي على الانتماء الطوعي والجمعي المرتكز على الأسس الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للأفراد؛ أي تشطير المجتمع وتمرُّسه على أسس الانتماءات الثانوية التقليدية لتصبح هي الإطار الاجتماعي والسياسي وأحياناً الاقتصادي في العلاقة الاجتماعية البيئية أو علاقة المجتمع بالدولة.

الثاني: في ظل غياب الإصلاح السياسي الفعلي، أي ما فوق الخطابي، ضعفت المؤسسية في الدولة، وأدى ذلك إلى تعدد مرجعيات صنع القرار، بحيث ترسّخَ الانطباع أن الدولة نفسها تشطرت إلى مراكز قوى ذات أجندات مختلفة، وأحياناً متضاربة تعكس الانشطار في المجتمع.

فالإصلاح السياسي في ضوء هذه المتغيرات خرج عن إطار الترف الفكري والحوار اللانهائي حول جدواه، ليصبح المخرج الوحيد لعملية الانشطار اللانهائية، بحيث يعيد العمل السياسي إلى إطاره المؤسسي، وضمن أسس توضح المسؤولية، وتقسم الاختصاص في إطار الدولة، وفي بناء أسس جديدة لعلاقة المجتمع بالدولة، وفي معالجة انطباع أن الدولة مجزوءة ومنشطرة.

تكلفة تأخير حزمة الإصلاح السياسي الشمولي، وفي المجالات كافة، وخِيمةٌ على المجتمع والدولة، بل إن تقدير هذه التكلفة غير معروف البتة، ويمكن أن يكون الاستقرار والأمن والسلْم الاجتماعي.

وعليه، فإن الإصلاح السياسي لن يكون في إطار تغيير قانون الانتخاب فقط، على أهمية ذلك، بل يجب أن يتجاوز هذه الجزئية إلى الحاجة إلى ميلاد حزمة الإصلاح السياسي التي يكون أحد عناوينها الرئيسية تغيير قانون انتخاب يضمن بالضرورة معالجة الانشطار الاجتماعي، وإعادة هندسة المجتمع على أسس المصالح الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للأفراد؛ أي على أسس طوعية وليست جهوية أو قرابية، بما يعني إعادة النظر في الصوت الواحد، وإمكانية طرح القوائم الانتخابية، وتوسيع الدوائر الانتخابية لتلافي الخلل في قانون 2001 الذي مأسس للقواطع الانتخابية على أسس وتحالفات قرابية.

حزمة الإصلاح السياسي لا بد أن تتضمن التفعيل العملي للتشريعات، وحق المواطن والمؤسسات في الحصول على المعلومة، وأن تكون الحرية المطلقة غير المقيدة من جانب المؤسسات فوق القانونية هي الإطار الناظم للصحافة والإعلام، وأن يكون أحد أسس اللعبة السياسية تصريحُ العمل السياسي على إطلاقه على قواعد الإعلان والإشهار وعدم ضبطه بمتطلبات العدد والجهويات.

إن حماية التعددية الفكرية والسياسية للمجتمع، وتوسيع الإطار العام لمناقشة القضايا كافة، أمرٌ أساسي لخلق مجتمع نابض ديناميكي قادر على عقد الصفقات والوصول إلى توافقات. وتُعَدّ إعادة تعريف الدولة في إطار من المؤسسية التي تضمن التوازن بين سلطات الدولة، ووضوح آليات صنع القرار، أمراً لا مفر منه في عملية صياغة علاقة صحّية بين المجتمع والدولة. ■

ARKO®
MEN

بلّش نهارك صح

مستحضرات الحلاقة الجديدة من اركو
من خبراء التجميل في تركيا

SKSC | الوكلاء: شركة صابر خوري وأولاده (عمان - الأردن) تلفون: 4206234 - فاكس: 4206277

رغم كونها «إنجازاً مهماً»

الرأي العام يستقبل الخطة التنفيذية للحكومة بفتور

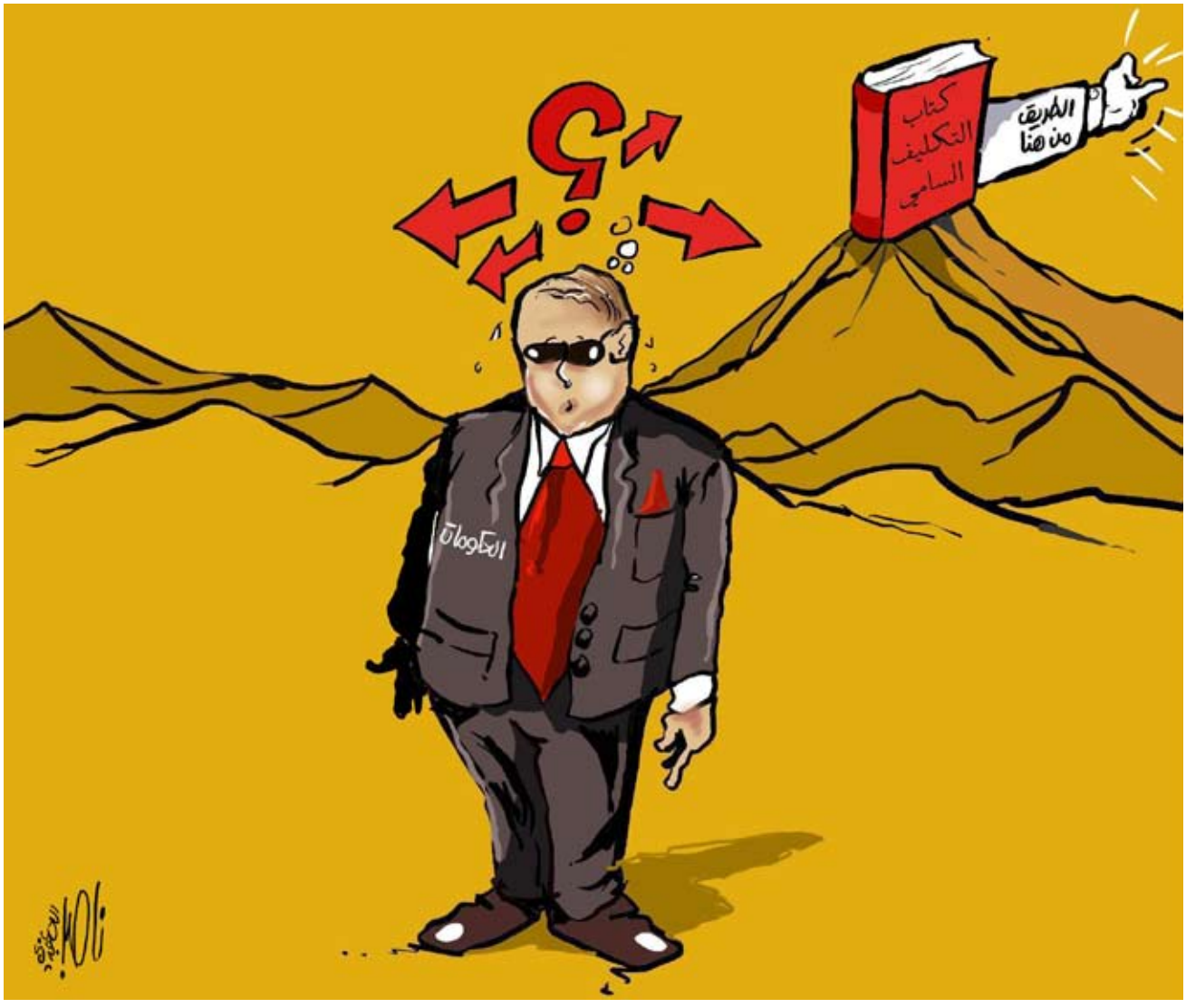

حسين أبو رمان

حقق رئيس الحكومة سمير الرفاعي إنجازاً غير مسبوق في إعداد الخطة التنفيذية لبرنامج عمل الحكومة لسنة 2010، وفي تقديمها للملك عبداللّه الثاني في 18 شباط/فبراير 2010.

بهذا يكون الرفاعي قد التزم بالتوجيهات التفصيلية التي تضمنها كتاب التكليف الملكي بهذا الخصوص، والتي طالبت الحكومة بأن ترفع للملك «بعد ما لا يزيد على شهرين من تشكيل الحكومة خطة عمل كل وزارة بعد مناقشتها وتبنيها في مجلس الوزراء» لضمان عمل الجميع فريقاً واحداً منسجماً واضح الرؤية، وحتى يعرف الشعب «الأسس التي يعمل عليها الفريق الحكومي والأهداف الموكل إليه تحقيقها بوضوح وشفافية».

فمن أجل تجسيد التزامه بكتاب التكليف، تابع الرفاعي شخصياً منذ تشكيل الحكومة في أواسط كانون الأول/ديسمبر 2009، الاطمئنان على إعداد كل وزارة خطتها الخاصة تمهيداً لصياغة الخطة الإجمالية للحكومة، من خلال

فهد الفانك

محمد حسين المومني

زيارات تعبوية إلى مختلف الوزارات.

إن كسب رئيس الحكومة للتحدي بإنجاز خطة الحكومة ورفعها للملك، يكتسب أهميته المباشرة من مسألتين؛ الأولى هي أن هذه هي المرة الأولى في تاريخ الوزارات في المملكة الرابعة التي تلتزم فيها حكومة حرفياً بوعود تطلقها على تحديث أساليب عملها وفق منهجية محددة. والمسألة الثانية هي أن هذا الأداء لرئيس الحكومة يجسد درجة متقدمة من التناغم مع الديوان الملكي، وهو ما سبق أن أشرنا إليه في عدد سابق من **السّجل**.

لكن برغم ذلك، لم تحظ هذه الخطة بما اعتادت عليه الصحف من إشادة وترحيب بأنشطة رؤساء الحكومات وإنجازاتهم. وباستثناءات محدودة، غلب على تعليقات الكتاب والصحفيين مناقشة الخطة كموضوع أكثر من كونها برامج ومشاريع.

الخبير الاقتصادي وكاتب العمود اليومي في صحيفة **الرأي** فهد الفانك، «أنصف» الخطة حين وصفها في مقاله يوم 21 شباط/فبراير 2010 بأنها «أكثر من بيان وزاري وبرنامج حكومة جديدة تطلب الثقة على أساسه، وأقل من خطة تنمية اقتصادية واجتماعية على النمط السابق»، قاصداً خطط التنمية الخمسية التي عرفها الأردن قبل عقود.

كتاب آخرون، أبرزوا ترحيبهم بالخطة مثل أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك محمد حسين المومني الذي رأى **الغد** (2/19) أن «الخطة تستحق علامة جيد جداً»، مفسراً ذلك بأنها «أنجزت في الوقت الذي حدد لها وبسبب العملية التشاركية التي أنتجتها بالإضافة بالطبع لمضمونها».

غير أن كاتباً آخر من **الغد** (2/22)، إبراهيم غرايبة، أخذ منحى «تشاؤمياً» دون سبب ظاهر، مؤكداً أن «خطة الحكومة وبرامجها كما نشرت في الصحف تبعث على الإحباط وفقدان الأمل في جدية الحكومة وقدرتها على مواجهة التحديات». ويبرر غرايبة موقفه هذا بأن «ما تملكه الحكومة مجرد اقتراحات وأفكار عامة بلا محاكمة إلى الاحتياجات والأولويات الحقيقية، والفرص والتحديات القائمة، والقوة والضعف في القطاعات والأعمال والمجالات المستهدفة».

وفي تقييم لمضامينها، يقول الفانك «لم تتطرق الخطة إلى مشكلة العجز في الموازنة العامة وتضخم المديونية، ولم تتوسع في ذكر المشاريع الكبرى وكيفية تمويلها، ولم تتناول موضوع المساعدات العربية التي نضبت فجأة بدون مبررات أو أسباب في أشد الأوقات حاجة إليها».

ويسلّط الفانك الضوء على ما أسماه «المعضلة» التي تواجه الحكومة، والتي تتمثل في أن كثيراً من المشاريع الحكومية «يحتاج للمال وزيادة الإنفاق في حين أن أهم أولوياتها تخفيض الإنفاق وتقليص العجز وعدم السماح للمديونية بأن تتسارع لدرجة خطرة».

المومني عزا من جهته علامة الـ «جيد جداً» التي منحها للخطة، إلى أن العملية التي أنتجت خطة الحكومة التنفيذية «تميزت نسبياً عن سابقاتها»، من حيث أنها واءمت ما بين أسلوب البناء والتخطيط من الأسفل إلى الأعلى، وضمنت مراجعة مهنية من مستويات إدارية عليا، بمعايير جودة عالمية، لمخرجات أسفل الهرم الإداري التخطيطي.

ويقارن المومني في هذا السياق، خطة حكومة الرفاعي مع خطط حكومات أخرى، ويقول إننا في السابق كنا أمام «اقتراحات براشوتية» اصطدمت ببديهيات الواقع الأردني، أو أنها «كانت تفتقد أحياناً للجودة ومعايير الكفاية السائدة دولياً».

المسألة التي استوقفتنا أكثر من غيرها في ما يخص مضمون الخطة هو أنها تضمنت برنامجاً في محور القطاع العام، ينص على متابعة تحقيق «الأجندة الوطنية» والتي كانت لجنة ملكية أشرفت على إعدادها العام 2005 لتكون بمثابة برنامج عمل عشري للدولة الأردنية للسنوات 2006-2015، إلا أنها وضعت على الرف تماماً في عهد حكومة معروف البخيت التي عهد إليها بوضعها موضع التطبيق العملي، وفي عهد حكومة الذهبي التي تلتها. وفي هذا مؤشر قوي على مدى ما تمارسه بعض الحكومات من تجاهل للبرامج والخطط حينما تقترن بمؤشرات ملزمة على الأداء، هروباً إلى الأمام باتجاه أداء «كشكولي».

النقص الأكبر في تقييم الخطة، ربما نجده بشكل خاص لدى مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب السياسية، والتي لم تكن بادرت بعد مرور أسبوع على نشر الخطة الحكومية إلى إعلان موقفها أو تقييمها للخطة.

الناطق الرسمي للجنة التنسيقية العليا لأحزاب المعارضة، نشأت أحمد ذكر لـ**السّجل** أن أحزاب المعارضة لم تصدر حتى تاريخه (2/24) موقفاً تجاه برنامج الحكومة التنفيذي، لكنه رجّح أن تقوم هذه الأحزاب في اجتماعها اللاحق بعد أيام بدراسة الخطة الحكومية والتعليق عليها.

غير أن أحمد الذي يشغل في الوقت نفسه، منصب الأمين العام لحزب الحركة القومية المباشرة، وهو أحد الأحزاب السبعة المنضوية تحت لواء «تنسيقية» المعارضة، أشار إلى أن حزبه أصدر بياناً يوم 20 شباط/ فبراير 2010، أبدى فيه رأيه الأولي بالخطة الحكومية، وإلى أنه يعتزم في اللقاء القيادي القادم على مستوى «المجلس العام» مطلع آذار/مارس الجاري، إجراء تقييم معمق لها وإصدار موقف بذلك.

أحمد شرح أن بيان حزبه والذي تلقت **السّجل** نسخة منه، تناول ستة من محاور الخطة، وعلى رأسها محور المشاركة السياسية والمدنية، مشيراً إلى أن الخطة رفعت شعار المشاركة السياسية لكل ألوان الطيف السياسي المكون للمجتمع الأردني، موجهاً انتقاده إلى وزير التنمية السياسية موسى المعايطة، والذي انتقد ما اعتبره محاولة للتأثير على الرأي العام بتصريحه الذي قال فيه إن أكثرية من 50 إلى 60 في المئة من الأردنيين يقفون مع الصوت الواحد.

وذكّر أحمد بدعوة حزبه و«الملتقى الوطني» الذي عقد يوم 13 شباط/فبراير 2010 بمشاركة الأحزاب المعارضة وهيئات مدنية ونقابات مهنية وشخصيات إلى تبني قانون انتخاب مختلط، يعطي الناخب صوتين،

ويوزع مقاعد البرلمان مناصفة بين الدوائر الفردية والقائمة النسبية، إضافة إلى مطالب أخرى من ضمنها الدعوة إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني الدولية في مراقبة سير العملية الانتخابية.

رئيس رابطة الكتاب الأردنيين سعود قبيلات، أفاد أن الرابطة لم تصدر موقفاً رسمياً من الخطة في جانبها الثقافي، ولم يستبعد أن يتم ذلك في الأيام القادمة. غير أنه ذكر أنه أدلى بتصريح صحفي بين فيه موقف الرابطة.

قبيلات قال إنه في حدود النص الذي اطلع عليه في الصحف، فإنه يرى أن برنامج وزارة الثقافة «هزيل»، ولا يمثل الدور المطلوب منها في دعم الثقافة.

قبيلات يرى أن وزارة الثقافة، قدّمت في عهد الوزيرين عادل الطويسي ونانسي باكير برامج ثقافية حقيقية، وإنجازات مهمة للحركة الثقافية. ولمّا سألناه عمّا إذا كان يرى أن وزير الثقافة الجديد نبيه شقم قد أخذ فرصته على مسافة شهرين ونيّف من التشكيل، أجاب بأن الحكومة لم تعر الثقافة ما تستحقه من اهتمام مستدلاً على ذلك بعدم تضمين الرد على كتاب التكليف الملكي أي إشارة للثقافة.

و«علاوة على أن ميزانية الثقافة هزيلة، فقد تم خفضها إلى النصف»، بحسب قبيلات الذي انتقد بشدة أيضاً عدم إشارة الوزارة إلى ما أسماه أهم مشاريع الوزارة، مثل مشروع «مكتبة الأسرة»، والذي يتضمن طباعة مئة عنوان سنوياً بمعدل خمس آلاف نسخة لكل عنوان، وبسعر مبيع رمزي يتراوح بين 25 و35 قرشاً.

«مؤقتة» تلي أخرى

جدير بالذكر أن الخطة الحكومية تشتمل على إعداد عشرات من مشاريع القوانين الجديدة أو المعدلة لقوانين سارية. وإذا ما افترضنا أن أياً من مشاريع هذه القوانين قد أصبح جاهزاً، فقد تتجه الحكومة تلقائياً لإصداره كقانون مؤقت باعتبار أن المجلس النيابي منحل.

فقد كان متوقعاً بعد حل مجلس النواب الخامس عشر أن تلجأ الحكومة، إلى إصدار عدد من القوانين المؤقتة التي تحمل طابع الاستعجال والضرورة، مثل قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010، وقانون انتخاب جديد لمجلس النواب. لكن إقدام الحكومة على سن أية قوانين مؤقتة أخرى، يثير إشكالية التثبت من دستورية هذه القوانين من حيث ضرورة توافر شرط «الضرورة» بمعنى أن يكون مستعجلاً وغير قابل للتأجيل.

حكومة الرفاعي سنّت حتى الآن ثمانية قوانين مؤقتة جميعها ذات صبغة اقتصادية، أربعة صدرت منها أواخر العام 2009، هي: قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2009 ، تلاه قانون مؤقت رقم 28 لسنة 2009- قانون ضريبة الدخل، فقانون مؤقت رقم 29 لسنة 2009- قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات، ثم قانون مؤقت رقم 30 لسنة 2009- قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010.

أما القوانين الصادرة العام 2010، فهي: قانون مؤقت رقم 1 لسنة 2010 قانون تصديق اتفاقية الامتياز المعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة البترول الوطنية

سمير الرفاعي

عماد فاخوري

المساهمة العامة المحدودة و**بي بيه إكسبلوريشن أوبريتنج كومباني لمتد**، ثم قانون مؤقت رقم 2 لسنة 2010 قانون التصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة الأردنية الهاشمية وكندا. تلاهما قانون رقم 3 لسنة 2010 قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، فقانون رقم 4 لسنة 2010 قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2010.

إن حكومة الرفاعي ينبغي ان تستفيد من تجارب حكومية سابقة في ميدان التشريع وخاصة عندما يتعلق الأمر بقوانين مؤقتة، وفي مقدمة ذلك، إيلاء اهتمام جدي لصياغة مشاريع قوانين مدروسة جيداً وذات سوية عالية حتى لا تضطر الحكومة إلى استتباعها بعد إقرارها بسلسلة من القوانين الجديدة المعدِّلة.

حكومة الرفاعي مطالبة أن تتجنب إصدار أي قانون مؤقت إلا إذا توافر له عنصر الضرورة والاستعجال، وهذه مسألة بحاجة إلى مسوغات موضوعية. وفي هذه الحالة يستحسن أن تشرح الحكومة ضمن «الأسباب الموجبة»، مسوغات إصدار القانون كقانون مؤقت، حتى تخضع لرقابة مجلس الأمة اللاحقة.

أما مجموعة مشاريع القوانين التي ستعدها وتحيلها إلى مجلس النواب القادم، فإن الحكومة معنية أن تولي صياغتها كل الاهتمام لضمان أن تكون مدروسة جيداً وذات سوية عالية حتى لا تضطر الحكومة إلى استتباعها بعد إقرارها بسلسلة من مشاريع القوانين المعدِّلة.

تشتمل الخطة التنفيذية الحكومية على سبعة محاور، أعدتها ست لجان وزارية، على النحو التالي:

القطاع العام

المحور الأول هو «تطوير القطاع العام وتفعيل المساءلة وقياس الأداء الحكومي»، وأعدته لجنة تطوير القطاع العام التي يرأسها وزير تطوير القطاع العام، وزير الدولة للمشاريع الكبرى عماد فاخوري.

يحتوي هذا المحور تسعة برامج ذات أولوية، هي: البرنامج الشمولي لتطوير القطاع العام والإدارة الحكومية، برنامج إعادة هيكلة القطاعات الحكومية، برنامج تحسين وتبسيط الإجراءات في القطاع العام، برنامج رفع الجاهزية التكنولوجية في القطاع العام، برنامج أتمتة الخدمات الحكومية والحكومة الإلكترونية، برنامج التعامل مع الجمهور، برنامج تطوير الموارد البشرية الحكومية، برنامج متابعة أهداف الأجندة الوطنية، وأخيراً برنامج تعزيز الرقابة والمساءلة والشفافية في القطاع العام.

المشاركة السياسية

يحمل المحور الثاني عنوان «تفعيل المشاركة السياسية والمدنية»، أعدّته لجنة القرارات السيادية والمشاركة السياسية والمدنية، برئاسة رئيس الوزراء سمير الرفاعي.

يتسع هذا المحور لسبعة برامج، أبرزها؛ برنامج الانتخابات النيابية وبرنامج اللامركزية، يليهما: برنامج التنمية السياسية، برنامج الإعلام، برنامج الوسطية والاعتدال، العلاقات العربية والدولية، والأمن الوطني.

بيئة الاستثمار

المحور الثالث هو محور «تحفيز بيئة الأعمال والاستثمار»، أعدته لجنة التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الدولة رجائي المعشر.

ويقتصر هذا المحور على خمسة برامج، هي: برنامج تعزيز أداء المؤسسات المالية والحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي، برنامج تطوير التشريعات الناظمة والقوانين المحفزة للاستثمار، برنامج دعم القطاعات الاقتصادية وتعزيز تنافسيتها، برنامج تطوير البئة التشريعية للقطاعات الداعمة للاستثمار، وأخيراً برنامج تحسين وترسيخ الإجراءات المتعلقة ببيئة الأعمال والاستثمار.

كفاءة المواطن

المحور الرابع حمل مسمى «تمكين ودعم كفاءة المواطن الأردني»، وأعدته لجنة التنمية البشرية برئاسة وزير التربية والتعليم إبراهيم بدران. ويحتوي هذا المحور أربع برامج فقط، هي: برنامج تطوير التعليم العام، برنامج تطوير التعليم العالي وبناء القدرات، برنامج التدريب المهني والتأهيل والتشغيل، وبرنامج تطوير وتطبيق التشريعات.

النمو الاقتصادي

المحور الخامس هو محور «تحفيز النمو الاقتصادي»، أعدته لجنة البنى التحتية والمشاريع الكبرى برئاسة وزير تطوير القطاع العام ووزير الدولة للمشاريع الكبرى. ويشتمل هذا المحور على سبعة برنامج هي: برنامج مأسسة إدارة المشاريع الكبرى والمشاريع الاستراتيجية، برنامج المساهمة في تحقيق الأمن المائي المستدام في المملكة، برنامج المساهمة في زيادة قدرة المملكة على تحقيق أمن التزود بالطاقة، برنامج المساهمة في زيادة قدرة الأردن على تحقيق الأمن الغذائي، برنامج تطوير البنية التحتية لقطاع النقل، برنامج تطوير الممرات التنموية والمراكز الحدودية، برنامج حماية البيئة واستدامتها.

الطبقتان الوسطى والفقيرة

المحور السادس عنوانه «توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتمكين وحماية الطبقة الفقيرة»، وأعدته لجنة التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الدولة رجائي المعشر. ويتكون هذا المحور من خمسة برامج، هي: برنامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الانتاجية، برنامج توسيع قاعدة المشمولين بالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، برنامج تدريب وتشغيل العاطلين عن العمل في المناطق الأقل حظاً، برنامج توفير الدعم المباشر للطبقة الفقيرة، وأخيراً برنامج حماية الطبقة الفقيرة عن طريق توفير السلع المختلفة وبالأخص الأساسية منها بأسعار منافسة.

تحسين الخدمات

المحور السابع والأخير، هو محور «تحسين مستوى الخدمات للمواطنين»، أعدته لجنة الخدمات برئاسة وزيرة التنمية الاجتماعية هالة لطّوف، وهو أوسع المحاور جميعها من حيث عدد البرامج التي يشتمل عليها، وعددها 11 برنامجاً، هي: برنامج سكن كريم لعيش كريم، برنامج الخدمات الصحية، برنامج البنية المدرسية وتنمية الطفولة المبكرة، برنامج الخدمات الاجتماعية، برنامج خدمات المياه، برنامج خدمات البلديات، برنامج الخدمات البيئية والسلامة العامة، برنامج الرعاية الدينية، برنامج القوانين والتشريعات الخدمية، برنامج خدمات النقل، وبرنامج الثقافة. ■

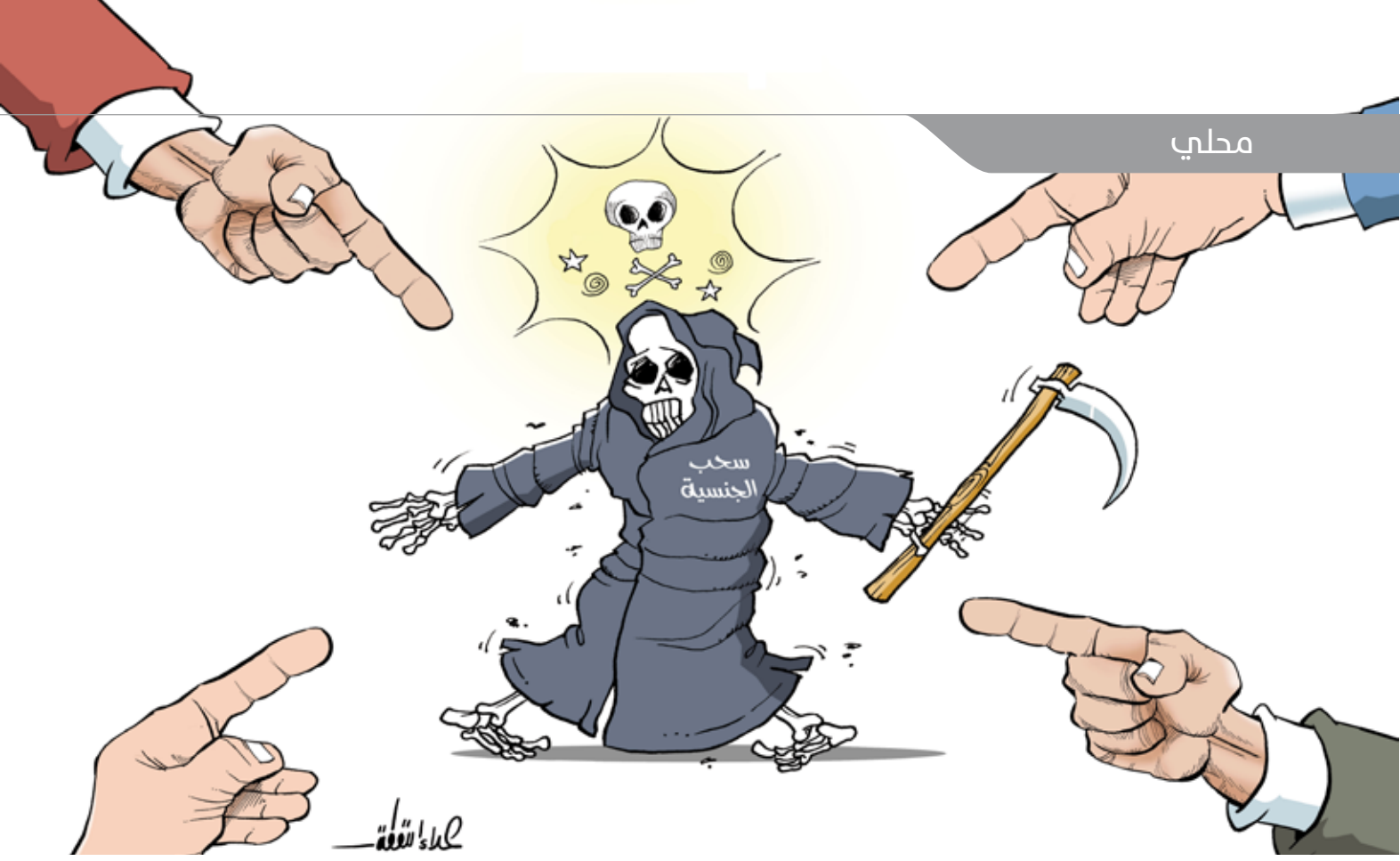

«سحب الجنسية» على الطاولة مجدداً

الحكومة تعتمد لغة العاطفة ردّاً على «حقائق» هيومن رايتس ووتش

دلال سلامة

◀ بعد أقل من شهر على مواجهة الحكومة مع منظمة **فريدوم هاوس freedom house** الأميركية على خلفية تقريرها الـذي اتهم الأردن بالتراجع في مجال الحريات العامة، نشبت مواجهة جديدة مع منظمة أخرى هي **هيومن رايتس ووتش Human rights watch** التي أصدرت مؤخراً تقريراً سلّط الضوء مجدداً على قضية سحب الجنسية من مواطنين أردنيين من أصل فلسطيني، وأدان موقف السلطات الأردنية التي قالت المنظمة إنها انتهكت حقوق الإنسان بحرمانها مواطنين فيها من جنسيتهم.

هي معركة أخرى راوحَ فيها الأداءُ الرسمي مكانه، ولم يقدّم جديداً، فكما حدث في كل مرة، استخدمت الحكومة لغةً عاطفية انفعالية، بلغت ذروتها عندما دعا الناطق الرسمي باسمها نبيل الشريف إلى «هبّة» في مواجهة **هيومن رايتس ووتش**، التي ألمح إلـى أن تقريرها جـزء من مؤامرة على الأردن.

التقرير الذي أطلقته المنظمة مطلع شباط/ فبراير 2010، بعنوان «بلا جنسية من جديد: الأردنيون من أصل فلسطيني المحرومون من الجنسية»، اتهم الحكومة بأنها خرقت قانون الجنسية الأردنـي للعام 1954، عندما قامت وابتداء من العام 1988، بسحب الجنسية من مواطنين أردنيين من أصل فلسطيني. وجاء فيه أن هذه العملية ارتفعت وتيرتها في السنوات الأخيرة، عندما قامت السلطات ما بين العامين 2004 و2008، بسحب الجنسية من أكثر من 2700 شخص. وبحسب المنظمة، فإن الحالات الفردية التي تحققت منها كشفت أن ذلك تمّ «بشكل متعسّف»، إذ كان هؤلاء يفاجأون باتخاذ هذا الإجراء بحقهم أثناء إنجازهم لمعاملاتهم الرسمية.

القضية كما طرحها التقرير ليست سياسية فقط، ولكنها إنسانية أيضاً، فقد أوردَ أمثلةً على العديد من الحالات الإنسانية لعائلات انقلبت حياتها رأساً على عقب عندما فقدت حقّها في المواطنة على حين غرّة، ومنها حالة درويش قواسمة، الذي وُلد في الخليل العام 1950، وقدِمَ إلى الأردن وعمره شهران، حيث عمل والده 25 سنة في الجيش الأردني.

قواسمة كان يحمل بطاقة صفراء، ولكنه لم يجددها منذ زار الضفة الغربية آخر مرة لحضور جنازة جده في العام 1984. وعندما أراد تجديد جوازات السفر للعائلة في العام 2007، سُحبت منه الجنسية هو وأبناؤه الأحد عشر الذين وُلدوا جميعهم في الأردن.

هناك أيضاً يوسف داودية الذي وُلد في يافا العام 1939، وانتقلت عائلته إلى الأردن العام 1948، وحصلت على الجنسية الأردنية العام 1951. في العام 1961 بدأ داوديـة العمل مع الأونروا في عمّان، التي نقلته للعمل في الضفة

الغربية العام 1968، وفي العام 1984 أعيد إلى عمّان حيث مُنح على الجسر بطاقة خضراء قيل له وقتها إنها لتسهيل تنقّله بين الضفتين. لكنه فوجئ العام 1990 بسحب جنسيته الأردنية، لأنه كما قيل له، «من حمَلة البطاقة الخضراء».

خبير القانون الدولي أنيس قاسم، الذي عمل مستشاراً قانونياً للوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن، ومؤسس الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، قال لـ**السّجل** إنه بحكم عمله في سلك المحاماة اطّلع على كثير من حالات سحب الجنسية، ومنها حالة مواطنة عمرها 60 سنة تقيم في الأردن منذ 40 عاماً، أرادت استصدار جواز سفر لتعتمر، ففوجئت بسحب رقمها الوطني، وعندما ذهب زوجها ليراجع في الأمر سُحبت جنسيته هو الآخر، وتم تبرير ذلك بأن بطاقته الصفراء غير مجددة منذ 25 سنة، وقد ترتب على ذلك فقدان أبنائه وبناته وأطفالهم الجنسية، ما يعني أن عائلة مكونة من 30 فرداً فقدت دفعةً واحدة حقها في المواطنة.

استخدمت الحكومة لغةً عاطفية انفعالية، بلغت ذروتها عندما دعا الناطق الرسمي باسمها نبيل الشريف إلى «هبّة» في مواجهة هيومن رايتس ووتش

قاسم الذي اتّخذ مواقف ناشطة ضد إجراءات سحب الجنسية، كشف أن الحالات الكثيرة التي اطّلع عليها من قرب، هي من التنوع والاختلاف بحيث أنه لم يتمكن «من استخلاص معايير محددة يمكن القول إن الحكومة تتبعها في إجراءاتها»، والتفسير هنا هو أن الحكومة في هذه القضية «تتخبّط» بحسب ما يرى.

هذا يؤكد ما ذهب إليه تقرير **هيومن رايتس ووتش** من أن الأمر لن يتوقف على من سُحبت جنسياتهم، بل إن مئات الآلاف مهددون بذلك، لأن إجراءات سحب الجنسية بحسبه، تفتقر إلى «الأساس القانوني الواضح»، وتستند فقط إلى «تفسيرات غامضة» لقرار فك الارتباط الذي صدر العام 1988.

هذا ما دعا المنظمة إلى مطالبة الحكومة الأردنية بإصدار تعليمات علنية وواضحة حول الوضع القانوني للأردنيين من أصل فلسطيني الذين يعيشون خارج الضفة الغربية، وتشكيل لجنة لمراجعة جميع الحالات التي سُحبت فيها الجنسية ابتداء من العام 1988، وإلى تقديم «تعويضات عادلة» عن الخسائر التي تكبّدها هؤلاء سواء كانت خسائر مالية، أو فرصاً ضائعة على صعيد التعليم أو العمل أو الحياة الأسرية.

المنظمة طالبت الحكومةَ الإسرائيلية أيضاً بعدم شطب الفلسطينيين الذي يعيشون في الأردن، والأردنيين من أصل فلسطيني، من سجلات السكان في الأراضي المحتلة.

اللافت في رد الحكومة الأردنية على التقرير هو ارتكازها على فرضية أن التقرير جزء من مؤامرة ضد الأردن. الناطق الرسمي الذي وصف التقرير بأنه ينطوي على الكثير من «المغالطات والادعاءات غير الصحيحة»، تساءل في تصريحات لوكالة الأنباء الرسمية **بترا** عن السر في تزامن «الهجمة الشرسة» على الأردن في ما يتعلق بقضية سحب الجنسية مع «المخططات الرامية لشطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين»، ودعا «مؤسسات المجتمع المدني والقوى السياسية إلى هبّة».

لكن الأسلوب الذي اتبعته الحكومة في الرد على التقرير وُوجه بانتقادات قاسية. فقد رفض العين مروان دودين في مقابلة مع برنامج «ستون دقيقة» الذي تقدمه في التلفزيون الأردني عبير الزبن، اللغةَ الاتهامية التي استخدمتها الحكومة، ورفضَ التشكيك بمصداقية **هيومن رايتس ووتش**، ونوّه إلى أن هذه المنظمة هي من كشف للعالم فضيحة الممارسات الأميركية في سجن أبو غريب العراقي.

في السياق نفسه، وصف قاسم الردَّ بأنه «طفولي ولا يليق بحكومة»، وتساءل عن المنطق في اتهام المنظمة باستهداف الأردن، في الوقت الذي تُصدر فيه هذه المنظمة تقارير تنتقد فيها انتهاكات حقوق الإنسان في بقاع الأرض المختلفة، كما تساءل عن المنطق في أن تتآمر -وهي منظمة حكومية أميركية- على الأردن الذي تقدّم إليه الولايات المتحدة مساعدات تصل إلى بليون دينار سنوياً، وترتبط معه بصلات أمنية وثيقة.

المفارقة أن الرد الحكومي على التقرير طالته انتقادات حتى من منتقدي التقرير، فقد كتب فهد الخيطان في **العرب اليوم**، 4 شباط/فبراير، يقول: «التقرير مليء بالثغرات والاختلالات التي يمكن تفنيدها بطريقة علمية ومنهجية من دون اللجوء إلى هبّة وطنية، لكن أسلوب الحكومة في الرد وضعها في موقف دفاعي ضعيف».

انتقاد آخر وُجّه إلى الحكومة يتعلق برفضها التعاون مع معدّي التقرير. فقد جاء في التقرير أن معدّيه توجهوا للحكومة مرتين طالبين تزويدهم بمعلومات، المرة الأولى في أيار/مايو 2009، والثانية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، لكنهم لم يتلقّوا أي

الخيطان: التقرير مليء بالثغرات والاختلالات التي يمكن تفنيدها بطريقة علمية ومنهجية

كريستوف ڤيلكي

أنيس القاسم

نبيل الشريف

فهد الخيطان

رد، ما دفعهم إلى اعتماد مصادرهم الخاصة، حيث التقوا بمسؤولين سابقين في وزارة الداخلية وصحفيين وناشطين في مجال حقوق الإنسان في البلاد، إضافة إلى أشخاص سُحبت جنسياتهم.

تعاوُن الحكومة جاء متأخراً؛ فبعد صدور التقرير، أعلن الباحث في قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة كريستوف ڤيلكي، أنه التقى وزير الداخلية نايف القاضي الذي زوده بـ«بعض الـردود» عن الأسئلة التي كانت المنظمة قد وجهتها إلى الحكومة. ووفق الأرقام التي قدمتها وزارة الداخلية، فإنه مقابل 2750 حالة سحب جنسية تمت خلال الفترة ما بين 2004-2008، كان هناك في الفترة نفسها 91 ألف حالة ثُبّتت لهم الجنسية وذلك عن طريق استبدال بطاقات صفراء ببطاقاتهم الخضراء.

امتناع الحكومة عن تزويد معدّي التقرير بالمعلومات التي طلبوها أثناء إعداده، كان بحسب الخيطان العائق أمام خروج التقرير «أكثر توازناً وموضوعية»، لكن قاسم يعزو هذا الامتناع إلى عدم رغبة الحكومة في الكشف عن الخروقات التي ترتكبها لقانون الجنسية الأردني، وللقوانين الدولية التي نظمت هذه المسألة، ذلك أن المقولة التي تواصل تكرارها حول أن ما يجري هو عملية «تصويب أوضاع» تطبيقاً لقرار فك الارتباط الذي صدر العام 1988، مقولة «غير مقنعة»، لأنه من غير المعروف، كما يقول قاسم، إن كان هناك أصلاً «قرار رسمي» بفك الارتباط، فكل ما هو معروف هو «خطاب الملك الحسين الذي أعلن فك الارتباط»، ولم يعلن قطّ عن صياغة قانونية لهذا الإعلان. «القانون الوحيد الذي نُشر في أعقاب الخطاب كان ذلك المتعلق بإغلاق جميع الفروع والأقسام التابعة لمؤسسات الدولة في الضفة الغربية باستثناء وزارة الأوقاف ودائرة قاضي القضاة، وما عدا ذلك كان كله عبارة عن تعليمات غير معلنة».

انتهاك القانون لا يتوقف عند سحب الجنسية فقط، بل يتعداه إلى حرمان الأشخاص الذين سُحبت جنسيتهم من حقهم القانوني في الطعن في القرار، بحسب قاسم، وجّهت الحكومة العام 1989، كتاباً إلى النائب العام المدني التابع لمحكمة العدل العليا، منعت بموجبه قبول دعاوى تتعلق بقرارات سحب جنسية من أردنيين من أصول فلسطينية بوصف هذه القرارات «عملاً من أعمال السيادة».

القضية كما طرحها التقرير ليست سياسية فقط، ولكنها إنسانية أيضاً، فقد أوردَ أمثلةً على العديد من الحالات الإنسانية لعائلات انقلبت حياتها رأساً على عقب عندما فقدت حقّها في المواطنة على حين غرّة

قاسم: انتهاك القانون لا يتوقف عند سحب الجنسية فقط، بل يتعداه إلى حرمان الأشخاص الذين سُحبت جنسيتهم من حقهم القانوني في الطعن في القرار

ويشير قاسم هنا إلى مفارقة، هي أن شخصاً عربياً مُنح الجنسية الأردنية ثم صدر قرار بسحبها منه لثبوت جرم التزوير عليه مثلاً، يملك الحق في الطعن في القرار رغم أن القرار يكون مصادقاً عليه من رئاسة الوزراء و«موشّحاً بالإرادة الملكية» ومنشوراً في الجريدة الرسمية، في حين يُمنع الطعن في قرار سحب الجنسية من أردنيين من أصل فلسطيني، ولا يكون قد مرَّ بمثل هذه الإجراءات القانونية.

المطلوب كما كتب طاهر العدوان في **العرب اليوم**، 3 شباط/فبراير، هو «طيّ الملف»، فالحكومة الأردنية التي لم تتخذ مواقف علنية بسحب الجنسية في «المفاصل التاريخية» التي كان يتمّ فيها التأكيد على دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين، دون أن يزعزع ذلك موقف الأردن «الرسمي والشعبي في رفض الوطن البديل»، ليس عليها أن تتخذها الآن في مناخ يخيّم على المنطقة العربية، ويتّجه إلى خلق وتغذية «النزعات التقسيمية» في كل بلد. ■

القُضاة و«العدل»:

وأخيراً المساءلة بدأت من الداخل

منال مطر

في خطوة غير مألوفة، وجّه مجموعة من القُضاة انتقادات علنية لسياسة وزارة العدل في تعاطيها مع المؤسسة القضائية، وطالبوا في رسالة رفعوها إلى الملك عبد اللّه الثاني باستقلال إداري ومالي للجهاز القضائي.

الرسالة وجهها القضاةُ إلى الملك في أعقاب المؤتمر القضائي الثاني الذي عُقد في البحر الميت يومي 15 و16 شباط/فبراير 2010، ودُعي إليه إضافة إلى قضاة أردنيين، وزراء عدل ورؤساء وقضاة محاكم عليا وخبراء من دول عربية وأجنبية، وتمّ فيه إطلاق «إستراتيجية تطوير القضاء» للأعوام 2010-2012.

احتجاج القُضاة تركّز على ما عدّوه «تهميشاً» لهم في المؤتمر الذي انعقد، كما كتبت القاضية إيناس الخالدي في موقع **عمون** الإخباري، بـ«مبادرة وإشراف ومتابعة وأفكار وتوقيت وزارة العدل»، دون أن يكون لأعضاء الجهاز القضائي «دور أو صوت»، حيث فوجئ هؤلاء بدعوتهم لحضور الفعاليات، دون أن يكون لهم فيها «أدنى مشاركة أو مساهمة». وهو أمر يؤكده قاضٍ حضر المؤتمر وطلب عدم ذكر اسمه.

القُضاة بحسب ما صرّح به هذا القاضي لـ**السّجل**، فوجئوا بمحتوى إستراتيجية تطوير القضاء التي تلاها في جلسة الافتتاح وزيرُ العدل أيمن عودة، والتي تضمنت الكثير من النقاط الخلافية، دون أن تتاح لهم فرصة مناقشتها، فالدعوة إلى المؤتمر وُجهت للأغلبية الساحقة من القُضاة لحضور حفل الافتتاح وتناول طعام الغداء، بينما اكتُفي في الجلسات التي نوقشت فيها أوراق العمل بدعوة عدد محدود منهم. ولفت هذا القاضي إلى أن الجلسة المغلقة التي جمعت القُضاة بوزير العدل ورئيس المجلس القضائي «لم تزد على أربعين دقيقة».

الشعور بأنه تمّ «انتقاء» قُضاة من غير المعارضين لسياسة وزير العدل لتقديم أوراق عمل في المؤتمر، كان كما يقول المحامي والكاتب في صحيفة **الرأي** محمد الصبيحي «شعوراً غالباً». ويدلل على ذلك باستثناء رئيس النيابات العامة من تقديم ورقة عمل تتعلق بنظام النيابة العامة، وتكليف قاضي تمييز بها، واستثناء مدير التفتيش القضائي من تقديم ورقة عمل في نظام التفتيش القضائي في الأردن وتكليف مدير المعهد القضائي بها. الحادثة الأخيرة كما يقول الصبيحي أثارت استغرابَ كبير مفتشي القضاء السعودي الذي قال في الجلسة أمام الحضور: «نحن نتحدث عن التفتيش القضائي في الأردن ولا نرى مفتشين».

السياسة التي اتبعتها وزارة العدل في إدارتها لأعمال للمؤتمر، فجّرت كما يبدو احتجاجات كامنة لدى القُضاة على سياستها تجاه المؤسسة القضائية بشكل عام، فطالبت الرسالة بالاستقلال المالي والإداري «الكامل والمطلق» للجهاز القضائي، وعدم منح «أي صلاحيات لوزير العدل من شأنها المساس باستقلال القضاء»، ومن بينها إلغاء دور الوزارة في التنسيب للوظائف القضائية، كما دعت إلى «إنشاء إدارة خاصة بالمحاكم تتولى الشؤون المالية والإدارية للقضاة والموظفين العاملين في المحاكم»، على أن تتبع هذه الإدارة المجلسَ القضائي كما هو معمول به في كثير من دول العالم، ودعت الرسالة أيضاً إلى إلحاق المعهد القضائي بالمجلس القضائي و«إنهاء تبعيته للوزارة وسيطرتها عليه».

قاض آخر فضّل عدم ذكر اسمه، قال لـ**السّجل** إن اعتراضات القُضاة هي في الأساس على المادة 16 من قانون استقلال القضاء، والتي يمكن بموجبها إحالة القاضي على التقاعد أو الاستيداع أو حتى إنهاء الخدمات دون إبداء أي سبب، ما حرمَ القضاة من «الأمن الوظيفي»، وجعل الأغلبية الساحقة تصمت عن النقد، حتى لا يحدث لها ما حدثَ لبعضهم ممن «دفعوا حياتهم المهنية ثمناً لموقف».

مطالب القُضاة كما يقول القاضي ثائر العدوان «قديمة»، لكن الجديد أنها خرجت بهذه القوة إلى العلن، وهو أمر يجب أن «لا يشكّل مأخذاً عليهم»، لأن «الانفتاح المنضبط على الإعلام» بحسب ما صرّح به العدوان لـ**السّجل**، جزء من حق الاستقلالية التي يطالبون به.

بموازاة الرسالة العلنية، وُزّع «منشور» في مبنى قصر العدل حمل عنوان «بيان قُضاة الأردن: يا وزير العدل كفاك استخفافاً بعقول قضاة قادرين على إدارة شؤونهم». البيان المغفَل من التواقيع حمل انتقادات شديدة النبرة لسياسة وزير العدل، الأمر الذي يعدّ سابقةً في هذا السياق.

وزارة العدل لم يصدر عنها أيُّ تعقيب على انتقادات القُضاة لها. **السّجل** اتصلت مرتين بمكتب وزير العدل لمعرفة رد الوزارة على هذه الانتقادات، وكان يتمّ التأكيد أن المكتب سيعاود الاتصال بـ**السّجل**، لكن ذلك لم يحدث حتى ساعة إعداد هذا التقرير، 26 شباط/فبراير 2010.

لكن رئيس المجلس القضائي راتب الوزني ردّ بحدّة على هذه الانتقادات، إذ رفض في تصريح أدلى به إلى وكالة الأنباء الأردنية **بترا**، 21 شباط/فبراير، مطالبَ القُضاة بالاستقلال، وقال إن عدداً محدوداً من الدول أقرّت تولّي الجهاز القضائي للشؤون الإدارية والمالية، وأنها أبدت «الندم» بعدها، وقال إن فرنسا مثلاً التي أجرت أخيراً إصلاحات دستورية تتعلق بالقُضاة، أبقت المسائل المالية والإدارية ضمن صلاحيات وزارة العدل هناك.

الوزني الذي وصف المؤتمر القضائي بأنه كان «ناجحاً بكل المقاييس»، قال إن لجنة من القُضاة قام بتسميتها، اشتركت في إعداد مسودة إستراتيجية تطوير القضاء، وأنه أجرى تعديلات عليها قبل اعتمادها.

من ناحية أخرى، حذّر الوزني القُضاةَ من التعرّض لأي جهة رسمية بالنقد، وقال إن بإمكانهم «نشر المقالات العلمية المتعلقة بالقوانين، ولكن لا يمكنهم التعرّض بالنقد لأي جهة رسمية».

هل يكون ما سبقَ، مؤشراً على مرحلة جديدة في العلاقة بين القُضاة ووزارة العدل؟ القاضي الذي فضّل عدم ذكر اسمه يرجّح ذلك. ■

الخطأ وقعَ في النسخة الإلكترونية فقط

نتائج التوجيهي: ارتباك في التعاطي مع الأزمة كاد يطيح بالوزير

ليلى سليم

«إذا اتضح أني راسب، فإن على وزير التربية دفع ثمن الكنافة التي وزعتها»، هذا واحد من مئات التعليقات التي انهالت على مواقع إخبارية محلية رصدت، وعلى امتداد أسبوع، تفاعلات قضية الأخطاء في النتائج الإلكترونية للثانوية العامة للدورة الشتوية 2010.

تلك الأخطاء دفعت الوزارة إلى سحب النتائج الإلكترونية بعد ساعة من إعلانها، صبيحة 6 شباط/فبراير 2010، على عشرات المواقع الإخبارية، وهي نتائج رسب فيها ناجحون ونجح راسبون، ونجح فيها طلبة في مواد لم يتقدموا إليها، في حين سقطت مواد امتحنوا فيها.

ردود أفعال الطلبة وأهاليهم لم تكن بالمستوى نفسه من الهدوء والظرافة الذي تمتع بها صاحب التعليق السابق، فقد نُظّمت اعتصامات علت فيها هتافات تدعو إلى سقوط وزير التربية إبراهيم بدران، وشهدت مديريات التربية في المحافظات تواجداً أمنياً مكثفاً لمنع جموع الطلبة وذويهم من دخولها، بل إن مديرية الامتحانات في العبدلي شهدت محاولة اقتحام أفشلتها قوات الأمن العام.

العنف لم يكن سمة ردة الفعل الأولى، فعلى أثر الاعتراف بوجود أخطاء اقتصر الأمر على تجمعات قلقة ومترقبة للطلبة وذويهم أمام مديريات التربية، لكن القلق سرعان ما تحول إلى غضب، غذّاه سريعاً ارتباك الوزارة في التعاطي مع الأزمة، على الأقل في بدايتها.

فبعد سحب النتائج عن المواقع الإلكترونية والاعتراف بوقوع أخطاء، أعيد إعلان النتائج في اليوم نفسه حصراً على موقع الوزارة الرسمي، ليصار بعد ساعات إلى سحبها مرة ثانية بعدما اتضح أنها ما زالت تتوافر على أخطاء.

في السياق نفسه، أكد الوزير منذ بداية الأزمة أن الخطأ وقعَ فقط في النتائج الإلكترونية، وأن الكشوف الورقية التي وُزعت على مديريات التربية بما فيها كشوفات الدراسة الخاصة، صحيحة، لكن مـدراء تربية صرحوا لصحف محلية بأن الـوزارة وجهت إليهم كتباً رسمية طلبت منهم فيها سحب هذه الكشوف، إضافة إلى حدوث تضارب في التصريحات بين الوزير والناطق الإعلامي للوزارة، ما أدى إلى إيقاف الأخير، وحصر التصريحات بشخص الوزير.

بـدران، وفي لقاء مع **السجل**، حمّل الإعلام مسؤولية إرباك الناس، وقال إن «المواطنين في البداية كانوا متفهمين، لكن الصحافة صنعت من خطأ فني محض قضيةً كبرى، وخلطت بين المصطلحات، إما عن تسرّع أو عدم دقة أو رغبة في الإثارة»، فمصطلح «نتائج» يعني «ما أسفرت عنه عملية تصحيح الامتحانات»، وهذه كانت صحيحة تماماً، والدليل هو أن جميع النِّسَب كانت حول معدلاتها السنوية المعتادة، لكن الخطأ كان في «البيانات الإلكترونية»، وهو المصطلح الذي كان على الصحف استخدامه.

الخطأ كما شرحه وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مروان جمعة، في مؤتمر صحفي عُقد في أعقاب الحادثة، 7 شباط/فبراير، «خطأ فنّي بحت»، وحدث كما قال، أثناء عملية نقل البيانات إلى الأقراص المدمجة، منوّهاً إلى أن «البرمجيات التي تستخدمها وزارة التربية والتعليم قديمة جداً».

قيام الوزارة بتصحيح الخطأ لم يُنْهِ تفاعلاته

بدران: الصحافة صنعت من خطأ فني محض قضيةً كبرى، وخلطت بين المصطلحات، إما عن تسرّع أو عدم دقة أو رغبة في الإثارة

على الفور كما أمِلَ المسؤولون فيها، فالتوجيهي الذي ظل وعلى امتداد عقود يتمتع بثقة صلبة وراسخة، بدا وكأنه تزعزع بين ليلة وضحاها، ورغم التأكيدات المستمرة من الوزير بأن الخطأ لم يطَلْ عمليات التصحيح ورصد العلامات على الدفاتر والكشوف الورقية، إلا أن الاعتصامات تواصلت بعد إعلان النتائج الإلكترونية النهائية، حيث طالب كثيرون بمراجعة دفاتر إجاباتهم، وهو أمر يقول بدران إنه تمّ لما يقارب ألفَي طالب و«لم يثبت وجود خطأ واحد».

بـدران لا يـرى في الاحتجاجات التي تلت

جمعة: البرمجيات التي تستخدمها وزارة التربية والتعليم قديمة جداً

تصحيح النتائج، مـؤشـراً على تزعزع الثقة بالتوجيهي، ويقول إن قراءة الأرقام تثبت ذلك، فالامتحان تقدم له نحو 130 ألف طالب، رسب منهم 65 ألف تقريباً، «لو وجد 10 في المئة من هؤلاء في الخطأ الذي حدث فرصة لتبرير رسوبهم أمام ذويهم فإن المحصلة هي 6500 طالب يمكنهم أن يثيروا ضجة كبيرة».

لجنة تحقيق شُكّلت في يوم الإعـلان عن النتائج، بأمر من رئيس الوزراء، لكن الملاحَظ أن ردود الأفعال المطالبة باستقالة الوزير استبَقت نتائج لجنة التحقيق، ففضلاً عن الاعتصامات التي طالبت الوزير بالتنحي عن منصبه، حشد عشرات الكتّاب في الصحف والمواقع الإخبارية في هذا الاتجاه، ورأوا في استقالة الوزير «تحمّلاً لمسؤوليته الأخلاقية»، أما الأصوات التي طالبت بالتريّث والتحقق مما حصل فقد كانت قليلة وخجولة.

وقد ذكّر ذلك إلى حد كبير بمشهد كان سائداً في الغرب الأميركي قبل رسوخ دولة القانون، عندما كانت الجماهير الغاضبة تقتاد من يُشتبه بارتكابه جريمة، وتعلّقه على شجرة دون تحقيق أو محاكمة.

بدران لم يكن قد أكمل الشهرين في الوزارة عند اشتعال القضية، وأشارت الدلائل الأولية إلى أن الخطأ فني، ووقَعَ في سياق منظومة متّبعة قبل تولي بدران مهامه بسنوات طويلة، الأمر الذي أكده وزير الاتصالات في المؤتمر الصحفي عندما انتقد عدم اتباع الـوزراة آلية متطورة لضبط الجودة.

ما حدث يثير التساؤل حول ضـرورة إرساء معايير للمطالبة باستقالة الـوزراء، أولها على الأقل الانتظار حتى ظهور نتائج لجنة التحقيق.

الكاتب ياسر أبو هلالة يرى أن لا معايير صارمة عالمياً تحدد استقالة الـوزراء، لكن في حالة الأخطاء «الجسيمة» فإن الوزير وبصرف النظر عن ملابسات الخطأ الذي يقع في وزارته هو «المسؤول الأول أخلاقياً وسياسياً»، وعليه أن يتحمّل هـذه المسؤولية بشجاعة أدبية ويستقيل.

الكاتب باتر وردم يعزو تعالي الأصـوات المطالبة بالاستقالة قبل ظهور نتائج لجنة التحقيق، إلى وجود حالة من عدم الثقة لدى الناس تجاه لجان التحقيق بشكل عام، ووجود قناعة بـأن مـن يـقـدَّم فـي النهاية بوصفه المسؤول، يكون في العادة «الحلقة الأضعف في السلسلة»، أي «كبش فداء».

لكن الأمر بحسب وردم، أكثر شمولية من لجان التحقيق ونتائجها، إنـه يكمن فـي أن يكون للناس مشاركة حقيقية في صنع القرار السياسي، ففي الدول الديمقراطية التي تنتخب حكوماتها، يكون للوزير قاعدة شعبية قد لا تطالبه بالاستقالة بالضرورة، بل تحميه في حالة وقوع خطأ وتدافع عن بقائه، في حين يتركز الهجوم عليه من المعارضة، أما لدينا وفي ظل حالة «التباعد» بين الناس وأصحاب القرار، فإن الجميع عند وقوع خطأ «يتحوّلون إلى معارضة»، ويكون ذلك في الأساس «تفريغاً لشحنة الغضب الكامنة لديهم».

ما يجب أن لا يتوقف النقاش فيه، هو كيفية التأسيس لنهج يكفل تشكيل لجان تحقيق نزيهة وشفافة تخرج بنتائج تصف فعلاً ما حدث

النقاش حول الموضوع توقف، ومن الواضح أن صفحة أخطاء التوجيهي والمطالبة باستقالة الوزير قد طُويت، ولكن ما يجب أن لا يتوقف النقاش فيه، هو كيفية التأسيس لنهج يكفل تشكيل لجان تحقيق نزيهة وشفافة تخرج بنتائج تصف فعلاً ما حدث، تُتَّخَذ بعدها قرارات جريئة يُعاقَب فيها المخطئ والمقصّر، والأهـمّ هو استمرار النقاش حول كيفية التأسيس لقواعد تمنع تكرار الخطأ. ■

بدران في حوار مع السّجل:

التحدي الأساسي هو إعادة المدرسة لتكون قاعدة للتغيير

لن يكون هناك إلغاء لامتحان التوجيهي

على المجتمع أن يعود ليصبح شريكاً للمدرسة

نريد للتعليم أن يصبح أكثر من مجرد جواز سفر للحصول على وظيفة

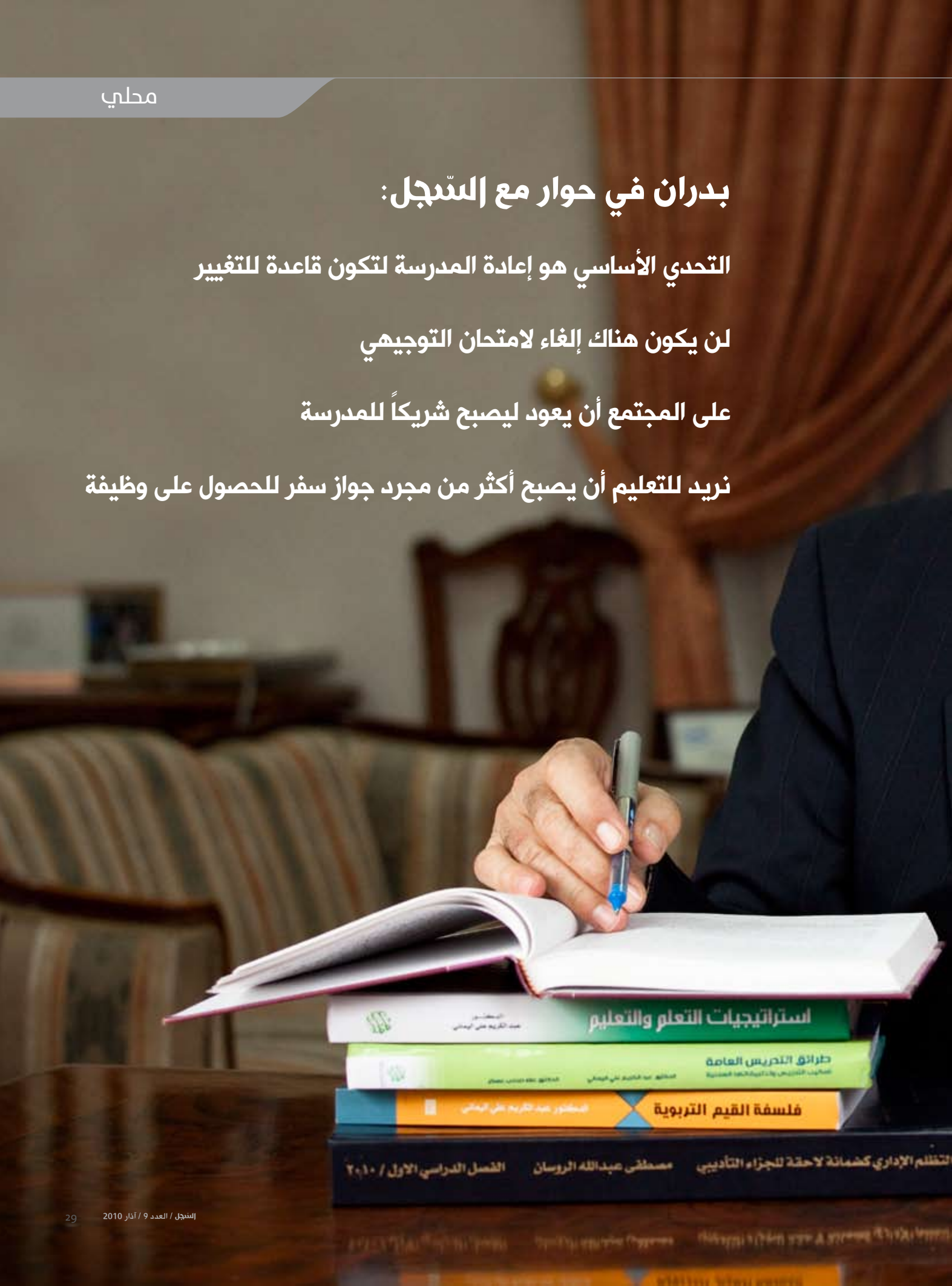

بدا عليه الهدوء بعد «عاصفة التوجيهي» التي ثارت قبل عشرة أيام من لقائنا به. فالهدوء وصفاء الذهن صفتان ملازمتان لإبراهيم بدران كما يؤكد الذين زاملوه وعرفوه من قرب.

ثقافته الواسعة، وانتشاره في الفضاء العام عبر ثلاثة عقود، جعلا منه شخصاً «حاضراً» وفاعلاً في الفكر والبحث العلمي والأكاديميا، وفي اجتراح سُبل جديدة لتطوير مستوى التعليم في البلاد.

بدران الذي جاءته الـوزارة متأخرة بحسب ما يرى مقربون وأصدقاء، يمتلك رؤية إستراتيجية للإصلاح والتحديث، ونظرة ليبرالية تقدمية تكشفها كتاباته ومواقف. لكن الزمن وحده كفيل بإثبات إن كان يستطيع أن يوظّف كل عوامل النجاح في سياق النهج الذي يقوده.

إسّجل: أنت معروف بوصفك مفكراً وصاحبَ رؤى تنويرية، بعيداً عن مركزك المهني وزيراً للتربية والتعليم، كيف ترى التحديات التي تواجه واقع التعليم في الأردن؟

- التحدي الأساسي هو إعادة المدرسة لتكون قاعدة للتغيير. في الفترة السابقة كان التغيير يأتي بقرار من جهات عليا. الآن يجب أن تعود المدرسة لتكون أحد المحركات الأساسية للنمو الاجتماعي والاقتصادي.

إسّجل: ما الذي جعل المدرسة تفقد دورها قاعدةً للتغيير؟

- هناك حالة سائدة هي التهميش الذي يمارسه المجتمع على المدرسة وعلى المعلمين. هناك استقواء عليهما، واستخفاف بهما. على المجتمع أن يعود ليصبح شريكاً للمدرسة، وحامياً لها، وداعماً لأنشطتها.

إسّجل: وكيف يمكن أن يتحقق ذلك؟

- لدينا الكثير من النماذج الإيجابية لمدراء مدارس ومدراء تربية استطاعوا التواصل مع المجتمع وإشراكه في دعم المدرسة وسدّ النقص المتأتي من ضعف الموارد. هناك مثلاً مديرة مدرسة الجبيهة مريم اللوزي التي جعلت من المجتمع المحلي شريكاً أساسياً للمدرسة. مديرة ثانوية الحسينية في معان فاطمة الذيابات استطاعت هي أيضاً وبإمكانات قليلة، جعلَ مدرستها نموذجاً. قبل أيام حضرتُ افتتاح مديرية عمان الخامسة، التي تبرّع لها أهالي المنطقة بالأثاث، وذلك بفضل العلاقات الطيبة التي تربطهم بمديرها.

إسّجل: هل تمتلك الوزارة خطة عمل واضحة لتعميم هذه النماذج الإيجابية على جميع المدارس؟

- الوزارة تقدّم حوافز مثل جوائز التميز للمدراء والمعلمين، والتركيز على تأهيل المدراء والمعلمين والمشرفين التربويين. نريد الوصول إلى مرحلة تقوم فيها الوزارة بالاختيار من بين هؤلاء وليس تعيينهم، والاتجاه يقوم الآن على التركيز على عملية التدريب والتأهيل. نظام التعليم في الأردن يقع في المقدمة بين أنظمة التعليم في الدول العربية، هذه شهادة للبنك الدولي في التقرير الذي أصدره عن واقع التعليم في الدول العربية العام 2008. لكننا مع ذلك نريد له أن يتطوّر أكثر ليصبح أكثر من مجرد جواز سفر للحصول على وظيفة.

إسّجل: لكن العاملين في الميدان يقولون إن الواقع على النقيض مما ذكره تقرير البنك الدولي، وفي مناطق كثيرة في البلاد يشكو مدراء تربية ومعلمون من تردي الأوضاع التعليمية.

- نعم، لقد اطلعتُ شخصياً على حالات كهذه. ما أقوله هو أن مواردنا محدودة، وليس لدينا القدرة دائماً على الحصول على ما نريد، لذلك علينا أن نسعى إلى تطوير ما لدينا. عندما لا يكون بمقدورنا مثلاً بناء مدرسة جديدة، فإن علينا تحسين الشروط في المدرسة المستأجَرة.

إسّجل: ما الصعوبات التي ترى أن الوزارة تواجهها؟

- الصعوبات عديدة، إحداها مثلاً تأمين الكفاءات للمناطق النائية، فهي مناطق طاردة للمعلمين، وبالتحديد لأصحاب التخصصات العلمية مثل الفيزياء والكيمياء والرياضيات. هؤلاء لا يستقرّون في هذه المناطق، وهناك حركة تغيير مستمرة لمعلمي المدارس فيها، ما ينعكس سلباً على مستوى الطلبة هناك.

إسّجل: لكن التغيير يطال المعلمين في المدن أيضاً، وإن بصورة أقل.

- نعم، لأن هناك طلباً كبيراً على المعلمين الأردنيين في الخارج، ولأن هؤلاء يحصلون على فرصهم عن طريق التنافس فهذا يعني أن من يخرج هم أفضل معلمي الوزارة، ونحن نخسر سنوياً ما يقارب ألفَي معلم يذهبون للتدريس في الخارج.

إسّجل: ما العبء الذي يترتّب على خسارة الوزارة لهذه الخبرات سنوياً؟

- يترتّب على ذلك أن الوزارة تضخّ سنوياً ما يقارب خمسة آلاف معلم جديد كل سنة، يدخلون إلى الميدان دون مهارات مهنية.

إسّجل: والحلّ؟

- الوزارة تقوم بتدريب هؤلاء، لكنها بصدد تطوير عملية التدريب من خلال إنشاء المركز الوطني لتطوير التعليم، وهو مركز سيتولى ثلاث مهام: تدريب المعلمين، تطوير المناهج، وتقييم الامتحانات ومؤشرات الأداء.

إسّجل: هناك معلمون يشكون من التدريب الذي يعدّونه عبئاً إضافياً عليهم، فهو يجري بعد الدوام الرسمي، ومن دون حوافز.

- يجب أن يمتلك المعلم الدافعية لأن يطوّر نفسه، وأن يدرك أن للتقدم ثمناً ينبغي دفعه.

المطالبة بحوافز مادية مقابل التدريب غير ممكنة حالياً، وكلنا تدرّبنا مجاناً. قبل فترة أصدرت الوزارة تعميماً طلبت فيه من المعلمين تمديد دوام يوم الخميس إلى الساعة الثالثة حتى يتمكن المعلمون من عقد لقاء حواري يتباحثون فيه في الأمور التي تتعلق بمهنتهم. المعلمون ثاروا وأرسلوا شكاوى إلى الصحف، من يقرأها يعتقد أن الوزارة تريد فقط تعذيبهم، في حين أن المطلوب هو أن يطوّروا أنفسهم.

إسّجل: ولكن كيف يمكن الطلب من المعلمين أن يمتلكوا الدافعية لأن يطوّروا أنفسهم والعمل أكثر مما هو مطلوب منهم في ظل أعباء مهنة شديدة المشقة، ورواتب متدنية جداً، إضافة إلى حقيقة أن عليهم التزامات أُسَرية؟

- ندرك أن رواتب المعلمين متدنية، وأن المهنة شاقة وتستحق ثلاثة

أضعاف الراتب الذي يتم تقاضيه، وسنسعى في أي فرصة لتحسينها، لكنّ هناك ضعفاً في موارد الدولة، وإجمالاً فإن الوضع ليس بهذا السوء عند مقارنته عالمياً. ثم إننا يجب ألاّ نهمل البعد النفسي في المسألة؛ المعلمات مثلاً يحققن نتائج أعلى من نتائج المعلمين رغم أنهن لا يتقاضين رواتب أعلى.

السّجل: التفسير الذي يمتلكه العاملون في الميدان لهذه الظاهرة، أن المعلمات أكثر التزاماً لأنهن أكثر خوفاً من كسر القوانين كما هي حال المعلمين.

- أعتقد أن الأمر غير ذلك. المعلمات يمتلكن دافعية أكبر للعمل. هذه حقيقة.

السّجل: شكوى المعلمين تمتد إلى طبيعة التدريب نفسه، فهم يقولون إنه يتمّ بصورة شكلية، وليس هناك إفادة حقيقية منه.

- أعتقد أن هذا الشعور مردّه إلى وجود تكرار في المضمون، لذلك تعمل الوزارة على تطوير عملية تدريب المدربين.

السّجل: هناك حديث عن البيروقراطية والترهل الإداري في الوزارة، هل ثمة توجه لتمكين البلديات ومؤسسات المجتمع المحلي من المشاركة في الإشراف على التعليم؟

- الوزارة وصلت حدّاً من التوسُّع لم تعد معه قادرة على النهوض بكل المهام وحدها. عدد المدارس في المملكة 5670 مدرسة، وعدد الطلبة في المدارس الحكومية وحدها مليون و200 ألف طالب، لكن إشراك البلديات غير مطروح حالياً، لأنها خطوة تحتاج إلى إمكانيات كبيرة وكفاءات حقيقية. اللامركزية هي الحلّ، هناك مثلاً 42 منطقة تعليمية، يشرف مدير كلٍّ منها على آلاف من الطلبة والمعلمين في منطقته، ويتمتع باستقلالية كبيرة.

السّجل: في الفترة الأخيرة تعالت الأصوات مطالبة بإلغاء امتحان التوجيهي؟ هل تدرس الوزارة خياراً كهذا؟

- فكرة إلغاء التوجيهي ما زالت غير ناضجة، والامتحان يتمتع بمصداقية عالية في الداخل والخارج، فهو امتحان لا تدخله الواسطة، ويُعَدّ إلى حد كبير مقياساً حقيقياً لقدرات الطالب. ومن المعروف أن خريج التوجيهي الأردني يستطيع اجتياز الامتحانات الدولية والالتحاق بأي جامعة دون صعوبة. المطروح هو التخفيف من العبء النفسي المرافق للتوجيهي، مثلاً التوجه نحو حذف بعض المواضيع المكررة، أما الجوهر الأساسي للامتحان فسيبقى على حاله.

السّجل: هل يمكن أن يُصار إلى إلغائه في المستقبل؟

- الإلغاء غير مطروح، لأننا يجب أن نعترف بأننا لا نستطيع فصل العملية التعليمية عن الامتحان، ولكننا نسعى إلى تطوير العملية التعليمية، المعلمين والكتب وأساليب التدريس، نريد أن يكون التفكير والتحليل والتركيب هو أساس التعليم. إذا حدث ذلك فإن هذا سينعكس إيجاباً على الامتحان. الخلاصة أنه لن يكون هناك إلغاء لامتحان التوجيهي، ولكن سيكون هناك تطوير له يتم بهدوء وتدريج.

السّجل: وأخيراً، ما التطوير الذي تنشدونه؟

- نريد في الوزارة أن يكون ما نسعى إليه من تغيير حقيقياً، يصل إلى المدارس وينعكس بشكل ملموس على أدائها. لا نريد أن تكون عملية التطوير مجرد حركات داخلية تخدم الوزارة نفسها بها، وتقوم فقط على تحبير الأوراق والتقارير دون أن تطبَّق فعلياً في الميدان. ■

مطابخ العامر
Mecca Street - Amman - Jordan
P.O.Box: 3614 Amman 11821 Jordan
Tel : +962 6 585 7524
Fax : +962 6 585 7546
Email: samerabc@orange.jo

AL-AMER KITCHEN
Produced by Jordanian Hands

الخدمة ببصمة العين

بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

"خدماتي المصرفية بلمح البصر"

لأول مرة في تاريخ القطاع المصرفي بالعالم،
نخدم عملائنا ونتعرف عليهم بواسطة بصمة العين ونقدم خدماتنا بسرعة متناهية دون الحاجة إلى وثيقة إثبات شخصية.

من خلال بصمة العين بثوانٍ، استخدم الصراف الآلي دون بطاقة أو رقم سريٍّ.

لتاريخه، الخدمة تقدم في فروع مختارة.

للمزيد من المعلومات، اتصل على ٠٨٠٠ ٢٢٢ ٥٥
أو قم بزيارة www.cab.jo

معاً ننمو

IrisGuard Incorporated

CR2 Channel Banking Innovation

البور الساخنة: الحملة الأمنية مستمرة

رغم الصعوبة التي كان يدركها فريق **السّجل** حينما قرّر إعداد ملف عن الحملة الأمنية الجارية التي تستهدف المناطق «الساخنة» في البلاد، لارتباطه المباشر بقضايا ذات طبيعة أمنية يهيمن عليها الحذر والتكتم، فقد ارتأى الفريق أن المسألة تستحق هذه الجهد لأسباب عدة؛ في طليعتها ارتباط الحملة باستعادة هيبة الدولة، وفرض سيادة القانون كجزء لا يتجزأ من متطلبات تكريس الدولة الحديثة، دولة القانون والمواطنة والمؤسسات، وعلى النحو الذي لا يجعل من أي منطقة في البلاد عصيّة على رجال الأمن، قولاً وعملاً.

مهّدت **السّجل** لإعداد الملف بلقاء حواري موسّع مع نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية نايف القاضي، وكانت **السّجل** على موعد مع لقاء إعلامي مشترك مع مدير الأمن العام مازن القاضي، لكنه أُجل دون بيان الأسباب.

غير أن مدير الأمن العام كان قد شارك في ندوة مشتركة نظمها مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، ومركز الدراسات الأمنية في مديرية الأمن العام في البحر الميت، قدّم فيها محاضرة حول «العنف الاجتماعي في ظل سيادة القانون»، وفرت جملة بيانات كانت ذات فائدة للملف.

ولعل أبرز ما استرعى الانتباه في محاضرة مدير الأمن العام، هو النقد الذي وجهه إلى التراجع في أداء القضاء، وإلى التدخل في القضاء، وقصور بعض التشريعات الجزائية عن تحقيق الردع الحقيقي، كما أكد على ضرورة إعادة النظر في القوانين والأنظمة المتعلقة باقتناء السلاح وحمله، وفي مواصلة سحب السلاح غير المرخّص.

ما يبعث عل الارتياح، أن أصحاب القرار الأمني أفادوا من التجربة المريرة للتعامل القديم مع الوضع الأمني في معان بعد العام 1989، بحيث يمكن القول إن الحملة الأمنية الأخيرة تترافق معها ملامحُ عقيدة أمنية جديدة تؤمن بمبدأ «الأمن الناعم» الذي يستعين بالمجتمع المحلي لرفع الغطاء المجتمعي عن المطلوبين من الخارجين على القانون، والإسهام في تسليمهم أو دفعهم لتسليم أنفسهم، مع الحزم في ملاحقتهم وتضييق الدائرة باستمرار حولهم حتى يتسنى القبض عليهم بكل هدوء ودونما حاجة إلى استخدام القوة، مع الإقرار بالحاجة إلى تنشيط التنمية في تلك المناطق.

إلى جانب اللقاء الحواري الموسّع مع وزير الداخلية، فإن الملف يشتمل على نوعين من المواد، الأول يتناول المناطق الجغرافية التي باتت تُعرف بالبؤر أو المناطق الساخنة، مثل سحاب، الشونة الجنوبية، اللبّن والسامك. والثاني يتناول مواضيع ذات صلة بالعقيدة الأمنية، وبالأنشطة غير المشروعة التي تمارَس في المناطق الساخنة، مثل المخدرات، وسرقة السيارات، والاتجار بالسلاح، إلى جانب مواضيع أخرى تتناول الخطاب الأمني الإعلامي. ■

في حوار موسَّع مع وزير الداخلية

القاضي: الانتخابات بعد رمضان والقانون أواخر نيسان والحملة الأمنية متواصلة

التقى فريق من **السجل**، وزير الداخلية نايف القاضي في مكتبه بوزارة الداخلية في حوار امتد قرابة ساعة ونصف، خرج منه الفريق بحصيلة دسمة حول أكثر الجوانب السياسية والأمنية التي تشغل البلاد هذه الأيام، من الانتخابات النيابية وقانونها الذي يجري العمل على إعداده إلى الحملة الأمنية المستمرة التي تغطي المناطق والبؤر الساخنة وحتى الأقل سخونة.

أعد الحوار للنشر: حسين أبو رمّان

القاضي شخصية دبلوماسية دمثة، لكن الإعلام لا يعكس هذه الصورة. فإن لم تكن تعرفه، وقرأت له تصريحات في الصحف، تخرج بانطباع أنك أمام مسؤول تقليدي متشدد. غير أنه في الواقع يُبدي خبرة دبلوماسية امتدت إلى نحو عقدين، ويتحلى بأدب الحوار والإصغاء إلى الآخر.

القاضي يحمل رؤية واضحة ومحددة يدافع عنها بقوة حين يتعلق الأمر بالأردن وتحولاته الداخلية والديمقراطية وحركته في الإقليم.

وهو مثل أبناء جيله من الأردنيين الذين وقفوا سياسياً وعاطفياً مع العرش الهاشمي على امتداد أربعة عقود منذ مطالع الخمسينيات من القرن الفائت، حيث كانوا يؤمنون بأن العرش مهدد باستمرار من قوى خارجية تحرّك فئات وأفراد ضد البلد وضد العرش.

لهذا السبب يربط القاضي ورموز عديدة من أبناء جيله بين توسيع المجال العام عبر دمقرطة التشريعات وإتاحة مجال أوسع للناس للانتظام في أحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وبين تكاثر حالات الخروج عن القانون حدّ الجريمة، والنشاط السياسي الذي يخشون أن يهدد الاستقرار.

بناء على ذلك كلّه، حينما يتم الحديث مع القاضي في موضوع تحديث التشريعات لإفساح المجال أمام تأطير حركة المجتمع ضمن مزيد من الانفتاح السياسي، يقول في مداخلته: أريد ضمانات ولا أريد رؤى مفكرين لا يمكن تطبيقها، أريد ضمانات لأن الأمور يجب أن لا تعود إلى الخلف.

من هنا يتموضع القاضي سياسياً مع أقرانه من النخبة السياسية الذين عملوا في الدوائر السياسية العليا، يأخذون مواقف سياسية ضد المنظومة التي ترى أن مزيداً من الانفتاح يؤدي إلى مزيد من الاستقرار وتحسين قدرة المجتمع على فرض سيادة القانون.

لكنّ لدى القاضي في الوقت نفسه التزاماً في الدفاع عن هيبة الدولة. وفي أحداث العنف الجماعي في الصيف الماضي، كان ضد أن تدفع الدولة تعويضات للأضرار التي يتحمل مسؤوليتها أفراد أو جماعات. وكان مع اعتقال الخارجين على القانون، وكان من أكثر المسؤولين حزماً في تطبيق القانون وصد محاولات كثيرة لتكفيل المطلوبين.

في الوقت نفسه، لا يقبل القاضي النقد للسلوك العشائري بمختلف تفرعاته، وهو لديه إجابة حاسمة بأن السلوك العشائري ليس سوى ما تربى عليه من عادات وأعراف حميدة، وبالتالي، فإن أي حركة جماعية تحركها هوية فرعية من مثل تحرك عشائر ضد أخرى وكسر القانون، يرفض بمنهجيته الخاصة أن يسميها تحركاً أو سلوكاً عشائرياً.

وبذلك يضع القاضي وأقرانه من النخبة السياسية في تعارض مع جيل جديد بالمعنى السياسي للكلمة انبثق منذ انفراج العام 1989 تحت مظلة عقد اجتماعي جديد مثّله الميثاق الوطني الصادر في العام 1991، والذي أدخل كل مكونات المعارضة، أحزاباً وقوى وشخصيات تحت سقف الدولة الأردنية التي انخرطت في عملية تحول ديمقراطي منذ انتخابات 1989.

وهؤلاء يتبنون نظرية سياسية اجتماعية مغايرة مفادها أن تعميق الديمقراطية والوصول إلى مجتمع يقوم على المواطنة وسلطة القانون وتسوده العدالة وفضاء عام غير مقيد، يؤسس لاستقرار سياسي مستدام.

ورغم أن المسار الديمقراطي لا يسير بثبات في طريق مستقيم، إلا أن الأردنيين لا يمتلكون سوى الأدوات التي جربتها شعوب أخرى مرت بمراحل انتقالية مثل التشيلي وغيرها، وهي الاحتكام إلى دولة القانون والمؤسسات، والاحتكام إلى سيادة القانون والمواطنة لتنظيم علاقة المواطنين فيما بينهم وعلاقة الفرد منهم بالدولة.

لم يسلّم القاضي بوجود خلاف حول قانون الصوت الواحد، ويقول إذا كان الأردنيون يريدون الصوت الواحد، فنحن وأنتم معه. وإذا أراد الأردنيون شيئاً آخر سنكون معهم أيضاً. وتابع قائلاً:

في كل الأحوال، لن نفرض رأينا على ستة ملايين ونصف أردني. هذه لغتنا على مدى العشرين سنة الماضية، فنحن دولة لها اعتباراتها، وشعب له تجربته.

نريد أن تكون الانتخابات القادمة مرضية لكل أردني، وأن يتحقق ما نطمح إليه ضمن ما هو مسموح به في الدستور والقانون. وسيكون موعد الانتخابات حتماً في الربع الأخير من هذا العام، وربما بعد شهر رمضان مباشرة. اللجنة الوزارية العليا اجتمعت حتى الآن اجتماعين، لكن وزارة الداخلية تعمل ليل نهار لتحضير ما هو جديد بكل توصيفاته. ويتركز جهدنا على تحسين الإجراءات ذات الصلة بالعملية الانتخابية وتبسيطها بالكامل. وسنلغي تقريباً كل ما من شأنه أن يعرقل ذهاب المواطن إلى صندوق الاقتراع، ما يعني أن أموراً كثيرة ستصبح أكثر سهولة.

ونعمل الآن على تجميع الآراء التي تصل من كل الجهات. لا نستطيع أن نفرض رأينا على كل الأردنيين. ومن المتوقع أن تكون التعديلات على قانون الانتخاب جاهزة بخطوطها الأساسية بشكل كامل مع نهاية نيسان/أبريل القادم.

الموضوع المحوري في حوار السجل مع وزير الداخلية كان يستهدف إجراء قراءة معمقة لمسألة المناطق الساخنة وتفاقم ظواهر الخروج على القانون. وقد اتيح لنا أن نقلّب هذه المسائل من وجوه عدة في مداخلة الوزير المطولة بهذا الشأن:

في المرحلة الأخيرة، وخاصة في السنوات الخمس الفائتة، وجدنا فهماً خاطئاً لدور الدولة بضبط النظام والقانون في البلد، فإذا تشددنا في موضوع الجريمة والمجرمين، يُفسر ذلك بأنه يُفقدنا هيبة الدولة. ومع ازدهار هيئات المجتمع المدني، صار العالم يصور أي موقف لنا إزاء شخص موقوف، بأنه ضد الحريات. هذا أدى إلى بعض التقاعس من قبل أجهزتنا لملاحقة المخالفين. فزادت عمليات التهريب، والتجاوز على القانون، والجريمة. وكانت أجهزتنا في الحقيقة آنذاك في ضيق إداري لأننا لم نكن نستطيع التصرف بأريحية.

في الفترة الأخيرة، زادت الأمور سوءاً، وشعرنا أن هناك تجاوزات خطيرة وخاصة من جماعات الخارجين على القانون وأصحاب السوابق. ومشكلتنا مع أصحاب السوابق تكمن في موضوع التوقيف الإداري الذي هو من حق الحاكم الإداري، وهو ما ترفضه كلياً منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وأحزابنا ونقاباتنا، وينعتون ذلك بأنه عرفي.

لكن ما يحصل، أن أحدهم يُخرج من السجن اليوم، مثلاً، فيجد الحاكم الإداري أن هذا الشخص يعتزم تنفيذ جريمة قتل بحق ابن عمه، فيقوم باحتجازه بالاستناد إلى معلومات موثوقة، فتقوم القيامة ولا تقعد. ثم يأتي القاضي في اليوم الثاني ليطلب إطلاق سراحه. والقضاة في هذه الناحية منصفون ومنفتحون ومتحمسون، ولا يريدون أيقاف أحد أكثر من خمس دقائق.

بعد أحداث حي الطفايلة، تم في ليلة واحدة إحضار 32 شخصاً من أصحاب السوابق المعروفين لنا ممن كسّروا السيارات والمحلات واعتدوا على الناس، وأرسلوا إلى الحاكم الإداري، وبعد نصف ساعة جاء المدعي العام وأطلق سراحهم جميعهم. وعندما تحدثت مع المحافظ، قال لي «شوفة عينك»، لو قلنا لهم لا، ستقوم علينا القيامة. هذه بعض الأمور التي ساعدت في الوضع الذي نحن بصدده. لكن الوضع لم يعد محتملاً، وأمام صيحات الناس والمسؤولين، بدأنا بتنظيم حملات القاء القبض على المطلوبين.

في الحوار معه حاولت السجل الوقوف على ملامح ما يمكن تسميته بالعقيدة الأمنية التي تحكم التعامل مع المناطق الساخنة، وآلية تنفيذ الحملة الأمنية للقبض على المطلوبين، ووفّرت مداخلات القاضي أبرز عناصر هذه العقيدة:

لقد اتفقنا أن تتم عمليات القبض على المطلوبين بطريقة هادئة لا تثير أي انتقادات. فالقوة الأمنية مطلوب أن تذهب خفية، بطريقة انفرادية، وفي وقت ملائم، دون إثارة الناس من حول المطلوبين، سواء على صعيد عائلاتهم أو في الشارع، وذلك من أجل القبض عليهم بأبسط الطرق وليس بأعقدها، ودونما حاجة لاستخدام القوة في أي ظرف من الظروف.

بدأنا بهذا الكلام في معان، واستطعنا أن نقبض على عدد هائل من المطلوبين. والحقيقة أن العائلات والأسر المعانية، كانوا يحضرون

المطلوبين الذين يستطيعون إحضارهم، ويسلمونهم بكل احترام. ومع أن هذا الجيب كان يشكل عبئاً أمنياً في السنوات السابقة بصفته كان خارجاً عن سيطرة الأمن مرات كثيرة، وجدنا أن الناس هناك هم الأقرب إلى القبول وتفهم هذه العمليات. انتقلنا بعد ذلك إلى الشونة الجنوبية وكانت الأمور جيدة وحصلنا على رضا غير طبيعي من الناس، وعلى تأييد وتشجيع منهم.

الحملة الأمنية مستمرة ولن تنتهي. والأهالي يطالبون ببقاء الدوريات وأن تصبح ثابتة، لأنهم تنفسوا الصعداء، بعد أن تأكدوا أن الخارجين على القانون الذين كانوا يرونهم في الليل والنهار بأعينهم، أصبح بالإمكان ضبطهم.

وأمام إلحاح السجل في شأن الاستفسار عن الرؤية الأمنية المتكاملة، شدّد القاضي على أن هذه الرؤية تنطوي على الحفاظ على الأمن الوطني بمفهومه الشامل، والحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين بالتفاعل المستمر مع مؤسسات المجتمع المدني، وأضاف:

سوف يتم في المرحلة القادمة بعد تطبيق اللامركزية، إيلاء المحافظين دوراً في الإشراف والمتابعة لخطط التنمية. فالعلاج بعيد المدى لبؤرة مثل معان تتم بإقامة المشاريع التنموية فيها، بحيث يستطيع أي شخص بدل الاعتماد على تاجر المخدرات أو عصابة التهريب، أو الدخول من بوابة التعصب أو التطرف، أن يصبح مواطناً مسؤولاً يسلك السلوك الاجتماعي الصحيح حتى يعيش وتعيش أسرته بكرامة.

رسالتنا ليست جديدة، فهي رسالة مستمرة وواضحة، والهدف أن تصل إلى المواطن ومؤسسات المجتمع المدني التي يجب أن تكون شريكة في الحفاظ على أمن الوطن والمواطن.

لقد تعلمنا شيئاً جديداً وهذا منهج سياسي أردني هو مبدأ الشفافية الذي يتحدث فيه سيدنا وحكومتنا كلها. وسنكون واضحين في ما يتصل بسلامة وأمن المجتمع.

الخطط الأمنية هدفها اجتثاث الجريمة وتطبيق النظام والقانون. وفي المستقبل ليس عندنا وسيلة أخرى سوى التنمية، والتنمية يكون أساسها التعليم، فالتعليم هو الذي ينقذ أي بلد من كل المشكلات التي يمكن أن تعيق حياته أو تطوره أو تقدمه إلى الإمام.

لقد طلب منا سيدنا أن نكون جديين وأن نكون شفافين، وفي نهاية المطاف هناك مساءلة. والمساءلة تنطبق على المسؤول أكثر من المواطن.

حينما حملت السجل سؤالها المباشر له، حول الحملة الأمنية، مهد القاضي لرده بمرافعة تاريخية حول مسار تطور الدولة الأردنية والتحديات التي واجهتها، قال فيها:

نحن ورثنا عبر السنوات الماضية مجموعة المخالفات والخروج على القانون والنظام. والحقيقة أنه يجب أن نعترف كدولة أن قضية الديمقراطية بالنسبة للأردني لم تكن قضية مفاجئة. فقد عاش جيلي موضوع الديمقراطية منذ الخمسينيات، وتوقفنا عندها. وكانت الأحزاب السياسية في تلك الحقبة تعمل على قدم وساق.

وبعد انتهاء تلك المرحلة، دخلنا مرحلة ضبط أنفسنا خلال عقدين من الزمان، تعود الأردنيون خلالها على نظام منفتح، لكن برزت حولنا أنظمة ديكتاتورية. وحتى نحفظ أنفسنا من الانقلابات من حولنا، والتي كان يمكن أن نتأثر بها، بخاصة أن شعبنا حيوي وغير معزول، وكان معظمه عنده توجهات قومية، أو أممية يتبناها الشيوعيون، إضافة إلى أحزاب دينية أو أحزاب ترفع شعار الإسلام من جماعة الإخوان المسلمين إلى حزب التحرير.

كل هذا ترك أثره ما بعد الستينيات، ثم دخلنا مرحلة السبعينيات وكانت سنوات عجافاً. ودخل إلى الأردن في تلك المرحلة 52 منظمة كلها تتبع جهات غير أردنية. وبقينا منذ أواسط الخمسينيات حتى أوائل السبعينيات تحت تأثير تلك المرحلة التي خلّفت وراءها أشياء كثيرة، نجم عنها وجود بطء أو عجز في تطبيق القانون خاصة في المواضيع الأمنية.

أما بالنسبة للأمور السياسية، فقد كنا مرنين؛ منفتحين في فترات ومتشددين في فترات أخرى. لكن موضوع التجاوزات على القانون وعلى النظام من بعض الجهات بقي يراوح مكانه.

على خلفية ما أثاره القاضي بشأن عدم التفريق بين نشاط المجتمع المدني وزيادة أنشطة الخارجين على القانون، ارتأت السجل أنه لا يمكن مقارنة النشاط الديمقراطي للمجتمع المدني مع دخول

الخارجين على القانون في الفضاء العام، لكن القاضي كان له رأي آخر:

نحن لا نستطيع أن نفصل بين الأشياء. فإذا أنا أعطيت مدىً لحرية معينة، فإن الكاتب والأديب والمفكر ينشط ويعطي، فيما يصبح الحرامي أكثر قدرة على السرقة ومخالفة القانون. مجتمعنا الأردني حينما كان مجتمعاً صغيراً، كنا نعرف فيه بعضنا بعضاً، كنا نستطيع أن نتخاطب معاً حتى في فترات القلق السياسية والاجتماعية، وكنا نسيطر على أمورنا بسرعة متناهية. لكن نحن الآن أمام مجتمع تغيّر كلية، وكبر كليّة.

فلمّا بدأنا وحدتنا مع إخواننا الفلسطينيين، لم نكن نتجاوز معاً 550-600 ألف نسمة. أما الآن فقد ارتفع عدد السكان إلى 6,5 مليون نسمة. وعندنا إلى جانب ذلك، أكثر من مليون ونصف من الرعايا العرب والوافدين من عراقيين ومصريين وسوريين وفلبينيين وسيريلانكيين وغيرهم. وفي ظل حيوية المجتمع، وخطنا المنفتح في الديمقراطية بمفهومها السياسي، تصبح هناك فرصة لمن يرغب في مخالفة القانون.

الربط الذي أجراه القاضي بين توسع الجريمة وتوسع المجال العام، استدعى سؤالاً آخر عن العلاقة بين البؤر الساخنة والديمقراطية في بلادنا، ما دام أن منطقة ساخنة مثل معان مشكلتها قديمة. القاضي قال إن هذا صحيح، لكنه أضاف:

يجب أن لا ننظر للجانب السياسي فقط، بل يجب أن ننظر إلى الجانب المجتمعي أيضاً. هناك مناطق في الأردن كانت على الدوام ذات أبعاد خاصة بها، منعزلة أو حصرية أو منغلقة على نفسها. فالرمثا اشتهرت مثل معان بكونها منطقة حدودية، المعانية والرماثنة كانوا يحلّون معظم مشاكلهم في السعودية وفي سوريا. حتى إن «البحّارة» في الرمثا يتصرفون باعتبارهم اصحاب حقوق مكتسبة، وهذه الحال لا بد لكل حاكم إداري في المنطقة أن يدركها، لأنها قائمة منذ 50 سنة. ولذلك كان أهالي هذه المناطق يتصرفون باعتبارهم خارج القبضة المفاجئة.

سحاب مثلاً، هي من زمن بعيد أقرب لمعان والرمثا، وهذا له أساس اجتماعي. مناطق اللبن مناطق مغلقة منذ زمن. والأمر نفسه ينطبق على الشونة الجنوبية.

ثم وقع هناك تغير على المستوى الاقتصادي، وأصبحت هناك تفاوتات معينة، وبرزت كذلك حاجات معينة، فحافظت مناطق على فاعليتها التهريبية، ودخل عليها جماعة المخدرات والحرامية، لكنها الآن بعين الدولة وبعين الأمن العام وأجهزة الرقابة. صحيح أننا نلقى شيئاً من المقاومة لكننا بحاجة فقط إلى القليل من الصبر.

مقابل رؤية أن المخاوف من الانفتاح في الخمسينيات والستينيات كان لها ما يبررها، بينما لا يوجد إثبات مادي الآن بأن مزيداً من الانفتاح السياسي سيؤثر على الاستقرار السياسي في البلاد، وأنه رغم وجودنا في إقليم عاصف، إلا أن نظامنا أقوى مما يبدو، علّق القاضي على ذلك بالآتي:

نحن واقعيون. المفكر يسبق غيره في رؤيته للأشياء، لكنه لا يعطيك رأياً حاسماً أين يمكن أن تنتهي الأمور. المسألة تختلف بالنسبة للمسؤول الذي يتحوط لكل الضمانات حتى لا تفشل خطواته.

حدود مسؤولية رجل الدولة تنتهي عند مسؤولية الأعلى منه. أما المفكر فيطرح رؤيته وأفكاره، لكنك لا تضمن تطبيق أي منها في المستقبل.

نحن نريد أن يدرك الناس وضعنا وإمكاناتنا في الأردن، وحالة التهديد المتواصل التي نعيشها مع الجوار. فهي من أخطر ما يمكن أن يواجهه شعب أو دولة. لقد صار لنا 62 سنة، ونحن نعيش واقع الاحتلال إلى الغرب منا، فقد نشأنا في خطر. نحن بلد يلغي أعراسه وأفراحه أمام كل حادث خطير في فلسطين.

في مناقشته ما أكدته إسنجل من أهمية سيادة القانون كناظم للعلاقة بين الناس في معالجة المشكلات الأمنية التي تواجهها البلاد، أشار القاضي إلى أن القرار الأمني له أبعاد سياسية، لكنه شكا من حساسية بعض الأطراف في تفسير الأمور، وتوقف في هذا السياق أمام موضوع فك الارتباط والجنسية ليوضح ما يلي:

هذا قرار سيادي صدر العام 1988 استجابة لقرار الأمة العربية وطلب منظمة التحرير الفلسطينية، ونحن في الأردن قبلناه قسراً في تلك الفترة. واستثني من تطبيقه الأردني من

أصل فلسطيني، على أساس أن يطبق القرار على أبناء الضفة الغربية والقدس الموجودين على أرضهم، وأبناء قطاع غزة لاحقاً. كان الهدف تثبيت الأهل في الضفة والقدس في أراضيهم لأن إسرائيل كانت تعمل منذ فترة طويلة على إقامة المستوطنات، وجلب المستوطنين اليهود من الاتحاد السوفييتي السابق وغيره وزرعهم في الأرض الفلسطينية.

بالنسبة للفلسطيني الأردني، فحقوقه كأردني ليست موضع نقاش، لكن يوجد هناك جهات وناس تحرض أبناء الضفة الغربية الذين هم تحت الاحتلال على أخذ الجنسية الأردنية وحقوقها في الأردن، بينما نحن نريد تثبيتهم على أرضهم. نحن نقول للإخوة في الضفة الغربية من يرغب بالقدوم للإقامة في الأردن أهلاً وسهلاً به، وإذا كان يريد جواز سفر مؤقتاً للذهاب إلى أي مكان في العالم، فنحن جاهزون لتوفيره له. لكن نحن لا نريد أن نكون سبباً في حرمانه من حقه في فلسطين وفي القدس، هذا موضوع حسمناه في العام 1988 حسماً كاملاً.

الأصوات التوطينية ارتفعت مع المطالب الإسرائيلية، يريدون تحويل البلد إلى فلسطين، وإبعاد الفلسطينيين عن أرضهم، بمن ذلك العرب في إسرائيل. وهناك جهات مشبوهة هدفها التفريق بين الناس في الأردن وضرب وحدته الوطنية، ومحاولة تهجير الفلسطينيين حتى من القدس التي أصبحت فيها أعدادهم قليلة بمن في ذلك المسيحيون الذين باتت نسبتهم ضئيلة فيها. ولذلك نحذر من كل هذا، ومن إبعاد الناس من هناك.

إن أي إنسان أردني أو عربي أو مسلم مخلص، يجب أن لا يسير وراء الدعوات التوطينية التي تقودها إسرائيل في الكنيست وخارجه. ونحن نطبق قرار فك الارتباط منذ العام 1988، ونقول روحوا شوفوا كم من الناس حصلوا على البطاقة الصفراء مقابل الخضراء، لتتأكدوا من أن نوايا البلد طيبة وموقفها صادق. لكن هناك موقف رمزي كنا نمارسه لتثبيت الفلسطيني على أرضه، حتى لا نسهم في عملية التوطين. وفي كل الأحوال، نحن لا نطبق إلا القرار الصحيح، في مصلحة فلسطين أولاً والأردن ثانياً، فمصلحتنا مشتركة ولا يوجد قوة يمكن أن تفصم عراها.

استناداً إلى توجيه القاضي أصابع الاتهام إلى ما أسماه مشبوهين، ذكّرته السجل بأنه تحدث أيضاً قبل فترة في تصريح له عن جهات تتسلم صرراً من الخارج، فسألته إن كان عنده، كونه وزير الداخلية، ما يدين هؤلاء، فكان الجواب:

نعم. وأود الإشارة إلى جهات انتقدت في تلك الفترة ما صرحنا به، وعادت لاحقاً وقالت لقد ثبت الآن أن كلام وزير الداخلية الذي لم نصدّقه عندما تحدث عن هؤلاء الناس، صحيح. نحن نعرف هؤلاء، لكن لا نفكر بإعلان ذلك على الملأ، وإلا أصبحنا غير الأردن، ونحن لا نريد أن نعمل هزات في المجتمع.

لاحظوا مثلاً أنه تم توقيف اثنين قبل أيام، وكان كل الجيش العربي مستاء وغاضباً من موقفهما ومن النعوت التي أطلقاها على الشهيد الشريف علي بن زيد وعلى القاتل الأردني. والمتقاعدون العسكريون هم الذين رفعوا الدعوى ضدهما أمام الجهات القضائية، وليس الحكومة. ومع ذلك، تدخلنا وأفرجنا عنهما، تنفيذاً لرغبة سيدنا بعدم توقيف أي كاتب أو صحفي على خلفية قضية رأي. وجلالة الملك يطالبنا بتعديل القانون وشطب ما يتيحه من توقيف الصحفي في قضايا رأي.

خصّ القاضي موضوع حرية التعبير لدى الصحفيين، ثم مشاركة الأردن في قوات حفظ السلام وفي محاربة الإرهاب جانباً من الحوار، حيث قال:

هذه الحكومة ليس لها أي موقف مسبق من أي صحفي في المملكة. وواهم من يعتقد أن بإمكانه تحريض الحكومة ضد الصحفيين. نحن في قارب وطني واحد، ولا نسمح لأي جهة أن توقع به تلفاً. وإذا كان هناك قضايا مطروحة، فلتواجهنا الصحافة بها ونحن سنرد، أما إذا وجدنا في الصحافة أشياء مشوشة، فإننا سنقول رأينا، لا بل إن دولة الرئيس أضاف في مؤتمره الصحفي، 18شباط/فبراير 2010، بأنه ليس لدى الحكومة إلا الموقف الإيجابي تجاه أي صحفي أو صحيفة أو موقع إلكتروني، متجاوزاً قولي بأنه ليس لدينا موقف سلبي من الصحافة.

نحن نريد أن نكون في الحكومة شركاء مع الصحافة في إيصال حقيقة الموقف الأردني الداخلي والخارجي إلى المواطن بكل موضوعية، وليس لدينا ما نخفيه. عندما سُئلنا: ماذا نعمل في أفغانستان؟ شرحنا ماذا نعمل، وقلنا إننا شركاء لكل طرف في العالم يقاوم الإرهاب. ونحن سنقدم بقدر ما نملك، لكن لن نقف مكتوفي الأيدي بانتظار أن يصل الإرهاب إلى عقر دورنا ليقتل أطفالنا ونساءنا ويهدم فنادقنا.

مشاركتنا في قوات حفظ السلام تعود إلى الستينيات. جاءني وفد فنلندي قبل أيام قال إن بلدهم بعثت قوات دولية إلى قناة السويس في حرب 1956 تعدادها 20 ألفاً. قلنا لهم نحن، وإن كنا دولة صغيرة، موجودون منذ تلك الأيام في كل أنحاء العالم للإسهام ضمن قوات حفظ السلام في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، حتى لا نكون ضحية لتطورات الوضع في العالم والمنطقة عبر العقود الخمسة الماضية. ونحن لا نتخفى خلف أصابعنا، جنودنا الذين نبعث بهم إلى الخارج ليسوا مرتزقة، هؤلاء أبناء الأردنيين والأردنيات القادمين من كل مدينة وقرية وبيت شعر يتوزعون في العالم من هاييتي إلى أفغانستان. فنحن لنا دورنا، ولولا هذا الدور لفقدنا أشياء كثيرة. ■

Learn the language of your choice!

Berlitz®

130 Years of innovation

Tel.: 06 - 566 5393 / 566 8393
e-mail: berlitz@berlitz-jo.com
web: www.berlitz.com

ملاحقة المطلوبين:

عقيدة أمنية جديدة يجري تنفيذها

عماد السعايدة

ملامح عقيدة أمنية جديدة بدأت تتبلور لدى أصحاب القرار الأمني في التعاطي مع البؤر الساخنة، تتمثل في جانبها المباشر في تفعيل مبدأ «الأمن الناعم» بالقبض على المطلوبين الخارجين على القانون من خلال التعاون مع الأهالي وتضييق الطوق حولهم، ومن خلال استمرارية الحملة حتى تحقيق أهدافها وفرض سيادة القانون.

فقد شنت قوات الأمن العام والدرك حملة على نطاق واسع شملت المناطق «الساخنة» المستهدفة، وهي بمجملها على أطراف العاصمة عمان باستثناء منطقتي الشونة الجنوبية ومعان، في عملية سعت إلى فرض القانون وهيبة الدولة في تلك المناطق واعتقال عدد كبير من المطلوبين فيها.

قوات الأمن والدرك نفذت الحملة الأمنية الجديدة بفرضها أطواقاً أمنية على المناطق المستهدفة، وتشديد إجراءات التفتيش على مداخلها ومخارجها. وكانت الحملة قد سبقتها لقاءات تمهيدية مع وجهاء تلك المناطق قبل المباشرة بالبحث

عن المطلوبين واعتقالهم، بعيداً عن الأضواء ومتابعة وسائل الإعلام .

الأمن العام ما زال يميل حتى كتابة هذا التقرير إلى التهوين من الطابع «الاستنفاري» للحملة الأمنية، وإلى تحاشي استخدام مصطلحات المناطق أو البؤر «الساخنة»، بهدف تقديم هذه الإجراءات الأمنية ضمن خطط الأمن العام واستراتيجيته الاعتيادية التي تنفذها مديريات الأمن في سائر المحافظات.

ففي تصريح صادر من المكتب الإعلامي التابع لمديرية الأمن العام لوكالة الأنباء الأردنية **بترا** في 3 شباط/فبراير 2010، ورد أن الحملة الأمنية مستمرة وهي ذات طابع روتيني ولا تقتصر على منطقة دون غيرها، وأشار التصريح أيضاً إلى أن نتائج هذه الحملات إيجابية تجاه تسليم الأشخاص المطلوبين إلى مصادر طلبهم .

وبرغم التأكيد على الطابع الروتيني للحملة، فإنها تختلف بقوة عما شهدته البلاد في فترات سابقة من مشكلات أمنية امتدت إلى أحداث عنف عشائرية في عدد من محافظات المملكة، وإلى التطاول على الأمن العام وإيقاع ضحايا في صفوفه.

الحملة الأمنية الأخيرة، بحسب أرقام وزارة الداخلية، تمكنت حتى ساعة إعداد هذا التقرير، 23 شباط/فبراير، من اعتقال 826 مطلوباً موزعين على محافظات المملكة كالتالي: إقليم العاصمة: اعتقال 384 شخصاً؛ إقليم الوسط: اعتقال 106 أشخاص؛ إقليم الشمال: اعتقال 84 شخصاً؛ وإقليم الجنوب: اعتقال 133 شخصاً؛ أما البادية فتم فيها اعتقال 199 شخصاً؛ وجميع هؤلاء مطلوبون في قضايا مثل الاتجار بالمخدرات والسلاح والسرقة وغيرها.

وزير الداخلية نايف القاضي ومن منطلق مسؤوليته السياسية عن الجانب الأمني، كان أكثر وضوحاً، إذ صرح في لقاء خاص بـ**السجل** أن الحملة الأمنية انطوت على توجهات كان أبرزها إلقاء القبض على المطلوبين من الخارجين على القانون «بأبسط الطرق ودونما حاجة إلى استخدام القوة»، ومراعاة عدم إلحاق الأذى بالآخرين، أو إثارة الأهالي وترويعهم.

الوزير أوضح أن الحملة «بدأت في معان»، قبل أن تنتقل إلى الشونة الجنوبية والمناطق الأخرى، ونجحت في القبض على «عدد هائل» من المطلوبين. وأشاد بتعاون الأسر المعانية، مبرزاً مفارقة طريفة هي أن «الجيب» في معان كان يعدّ عبئاً على الأمن في السنوات السابقة بصفته «خارج السيطرة الأمنية في مرات كثيرة»، بينما اكتشف الأمن العام أن الناس هناك هم الأقرب إلى القبول بالإجراءات الجديدة. كما استشهد الوزير بأمثلة أخرى في الشونة الجنوبية وغيرها من تعاون الأهالي وتشجيعهم.

الكاتب الصحفي فهد الخيطان في يومية **العرب اليوم**، تطرق في مقال له في 3 شباط/فبراير إلى الرؤية الجديدة التي رافقت حملة اعتقال المطلوبين، إذ تحدث عن دور مدير الأمن العام مازن القاضي الذي أخذ على عاتقه تنفيذ حملات أمنية في عدة مناطق للقبض على المطلوبين، واستبق كل حملة باجتماعات مع الأهالي لكسب دعمهم وتشجيعهم للحملة.

وأثنى الخيطان في المقالة ذاتها على حرص المجموعات الأمنية المعنية بتنفيذ الحملات في تجنب إراقة الدماء عند ملاحقة المطلوبين وجلبهم أمام العدالة، مدللاً على ذلك في تنفيذ عملية أمنية على مقربة من الحدود الأردنية السورية للقبض على مطلوب بسجل جرمي طويل كان يحاول الهرب خارج البلاد حيث امتنعت القوة الأمنية عن اقتحام المنزل الذي كان يتحصن فيه المطلوب إلى حين إخلاء سيدة وطفلها كانا في الغرفة المجاورة لغرفة المطلوب المسلح ببندقية رشاش .

الاجتماعات التي تمت مع وجهاء ومخاتير في المناطق الساخنة لتوضيح أهداف الحملة وكسب تأييدهم لمواجهة ما يمثله الخارجون عن القانون من خطورة، إضافة إلى فرض طوق أمني على مداخل ومخارج تلك المناطق، حقق تشجيعاً كبيراً من المجتمع المحلي في تلك المناطق للأسلوب الذي تعامل به رجال الأمن مع المطلوبين.

يومية **الغد** نشرت في عددها الصادر يوم 19 كانون الثاني/يناير 2010 خبراً على لسان مصادر، مفاده أن مدير الأمن العام مازن القاضي طلب من إدارات البحث الجنائي والأمن الوقائي ومكافحة المخدرات، تفعيل العمل الاستخباري في ملاحقة المطلوبين، مؤكدة أن حملة البحث عن المطلوبين «ستبقى قائمة حتى إشعار آخر».

وحول المعالجة ذات الطابع الإستراتيجي للمناطق الساخنة والخارجين على القانون، أوضح وزير الداخلية أن هذه المسألة موضع اهتمامهم، وأن العلاج هو من طبيعة تنموية، بحيث يستعيض أي شخص عن الاعتماد على تجار المخدرات وعصابات المهربين أو على اتجاهات التعصب والتطرف، والعيش بكرامة. وأضاف أن خطط اللامركزية ستشهد أدوراً جديدة للمحافظين في متابعة خطط التنمية.

أسلوب التعامل الأمني في المناطق الساخنة يختلف بشكل جذري عن أساليب أمنية لدول مجاورة في التعامل مع المطلوبين وأساليب القبض عليهم. ففي الوقت الذي اتسمت فيه الحملة في الأردن بالسلمية التامة كانت في بعض الدول عنيفة واستخدمت فيها القوة المفرطة تجاه المطلوبين. ■

تمارين الحصن الآمن ونتائجها

العام	عدد التمارين	عدد الأشخاص المضبوطين	عدد المركبات المسروقة	عدد المركبات المضبوطة
٢٠٠٧	٦	٤٥٠٩	٤٦	٢٢٩٣
٢٠٠٨	٨	٦٦٠١	١٤	٢٦٤٠
٢٠٠٩	٩	٧٩٠٨	٢٠	٢٥١١

الحملات الأمنية ونتائجها

العام	عدد الحملات	عدد الأشخاص المضبوطين	عدد المركبات المضبوطة	
			مسروقة	مطلوبة
٢٠٠٧	١٠٠٠٣	١٥٤٩٩	٢٤٥	١٧٠٧
٢٠٠٨	١١٤١٧	١٨٧٨٧	٣٧٤	١٩٠٩
٢٠٠٩	١٤٣٥٤	١٤٧٥٩	٣٢٩	٢٨٩٩

- خالي من النكهات الصناعية
- خالي من المواد الحافظة
- بدون سكر مضاف
- خالي من الالوان الصناعية او الطبيعية
- بدون بدائل السكر (المحلّيات الصناعية)

Tipco®

أنعش أيامك

أطلبها الآن من الوكيل في الأردن مؤسسة رائد ناصر الدين التجارية

عمان-المقابلين - هاتف: ٤٢٠٤٦٣٧ فاكس: ٤٢٠٤٦٤٧ موبايل: ٠٧٩٩٤٤٤٨٠٩ - ٠٧٩٩٥٨٨٨٥٣

سحاب على «مفترق طرق» الحملة الأمنية

عمرو الطهراوي

◄ أطفال وشباب في عمر الزهور، يتوزعون على جنبات الشارع لالتقاط كل داخل إليه يبدو غريباً. إنه شارع «الباطنية» في سحاب الذي يتوسط المدينة، وقد أطلق عليه هذا اللقب نسبة إلى «حي الباطنية» في القاهرة، الحي الذي يعدّ وكراً للمخدرات.

«باطنية» سحاب لا يكاد يختلف عن «أخيه» في القاهرة، فمنذ لحظة الدخول إليه تشعر كأنك في منطقة خارج الاردن. «ز.ع»، 45 عاماً، أحد سكان الشارع وصاحب محل فيه، أكد أنه يتم في هذا الشارع العديد من صفقات بيع المخدرات والأسلحة، وأنه يتم عرض بيع الحشيش، والمهربات بأنواعها، وبخاصة «الدخان» على المارة دون التعرف إلى هوياتهم.

ومن أجل اجتذاب الزبون، يتوزع أطفال وشباب لالتقاط أي غريب يدخل الشارع لكي يعرضوا عليه شراء الحشيش أو المهربات. أما الصفقات، فهي تتم خارج الشارع، حيث يؤخذ الزبون إلى مكان تواجد البضاعة في حال بيع «الحشيش»، فيما تباع المهربات مثل الدخان، وأجهزة الاستقبال، والألعاب النارية بكل سهولة ويسر داخل المحال في الشارع ، وخاصة تلك التي تخلو من البضائع.

ويكمل «ز.ع» أن هذا الشارع الذي تربى فيه، وقع فيه العديد من المشاكل والمشاجرات وجرائم القتل، والتي كان أبرزها ما حدث مطلع العام 2009، مقتل شاب عمره 23 عاماً بعيار ناري بسبب الاختلاف مع القاتل على أسعار بيع الحشيش. أما الجريمة التي كانت أكثر إيلاماً للأهالي فهي مقتل طفل في السادسة عشر

من عمره طعناً بسكين من قبل شاب عشريني، على أثر مشادة كلامية بين القاتل والمغدور لا سبب ظاهرياً لها. وما أن استدار المغدور مبتعداً عن المكان حتى أسرع القاتل بتوجيه طعنة له في ظهره، وتبين لاحقاً أن القاتل كان تحت تأثير المخدرات.

هذا الشارع وأحياء أخرى مثل «الدخلة» و«الطيارة» و«النهر» و«الدوار»، هي أهم المواقع «الساخنة» في سحاب، المدينة التي ألحقت منذ العام 2007 بأمانة عمان الكبرى، وتعدّ أكبر منطقة صناعية تنموية في الأردن، إذ تبلغ مساحتها 12 كم^2، أي ما نسبته 0,7 في المئة من مساحة أمانة عمان الكبرى، وبعدد سكان يتجاوز مئة الف نسمة.

وتعد سحاب أكثر بؤرة ساخنة في المملكة، وتكمن خصوصيتها، كما أكد مواطنون لـ**السّجل** طلبوا عدم ذكر أسمائهم، في الاتجار بالمخدرات وبشكل خاص «الحشيش» دون غيره، واقتناء الأهالي المبالغ به للسلاح.

كما تتميز سحاب بأنها «منطقه حرة»، حيث يستطيع أي شخص شراء ما يرغب من سلع مهربة بأسعار مغرية جداً. غير أنه من المفارقات أنه لا تسجل فيها حالات سرقة سيارات وتغيير ملامحها، كما يحدث في مناطق مجاورة لسحاب وفق تأكيدات المواطنين أنفسهم.

تتميز سحاب بأنها «منطقه حرة»، حيث يستطيع أي شخص شراء ما يرغب من سلع مهربة بأسعار مغرية

يحيى المحارمة، رئيس نادي سحاب سابقاً وعضو الاتحاد الإردني لكرة القدم، يعزو تدهور الأحوال في سحاب، وتحول بعض ساكنيها إلى تجار مهربات، ومروجي مخدرات أو متعاطين لها، إلى موقعها الجغرافي الذي لعب دوراً في ما آلت إليه، كونها مفترق طرق بالإضافة لقربها من التجمعات الصناعية والجمرك، علاوة على أن الأغلبية الساحقة من «المهربين» ليسوا من أهالي البلدة الأصليين، بل من القادمين الجدد إليها، هذا فضلاً عن «تحول سحاب من منطقة ريفية ذات مجتمع متماسك إلى منطقة صناعية يدخلها ناس كثيرون للعمل»، يضيف المحارمة الذي يرى أن «الفقر والبطالة وضعف الإنتاجية ورغبة بعض الناس في الثراء السريع» هي أيضاً من الأسباب التي تفسر السمات التي اكتسبتها المنطقة.

ويرى أكاديمي طلب عدم ذكر اسمه أن المناطق الصناعية التي هي مصدر للتشغيل وتوليد فرص العمل، لا تخلق تلقائياً مشكلات ذات طبيعة أمنية. ويضيف أن ما يجعل من سحاب منطقة أمنية ساخنة هو «تكاتف جملة ظروف تبدأ بتفكك المجتمع ودخول أعداد هائلة من خارج المنطقة إليها، مروراً بتفشي البطالة والفقر، وانتهاءً بضعف الأجهزة الأمنية فيها وغياب سلطة القانون».

سحاب عُدّت لفترة طويلة منطقة «عصية» على الأمن العام. وكان قبل بدء الحملة الأمنية الموسعة الأخيرة، قد قتل فيها ثلاثة من الشرطة وأصيب رابع في الفترة من 11 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 23 كانون الأول/ديسمبر 2009.

الحملة الأمنية في سحاب، بدأت بتطويق مداخل المدينة، ونشر العديد من الدوريات الثابتة للأمن العام والدرك على مداخل المدينة ومخارجها. وفيما برّرت دورية للأمن في المكان هذه الإجراءات بالحاجة إلى محاصرة المطلوبين والإسراع في إلقاء القبض عليهم، وصف بعض الأهالي ممن التقتهم **السّجل** منطقة سحاب بأنها «أصبحت كالسجن»، وذلك على خلفية الإجراءات الأمنية التي باتت تشمل التدقيق على السيارات الداخلة إليها والخارجة منها.

وبسبب تطويق الأمن العام والدرك للمنطقة، بدأت عملية مداهمة بيوت المطلوبين حسب قائمة عرضها الأمن العام على وجهاء سحاب تشتمل على 108 مطلوبين في قضايا مختلفة.

الأمن العام تسلح في دخوله إلى البيوت لإلقاء القبض على المطلوبين بقانون أصول المحاكمات الجزائية لسنة 1961، والذي يستثني بعض حالات دخول أحد أفراد الشرطة أو الدرك إلى المنزل دون مذكرة تفتيش، وهي على سبيل الحصر ملاحقة المجرمين أو الإجابة لطلب النجدة من أحد المواطنين.

غير أن الأهالي في سحاب منقسمون حول تقييم الحملة والمداهمات. فقد عبّر مواطنون عديدون عن استيائهم من الحملة الأمنية، واصفين تفتيش المنازل بأنه غير قانوني. ابن أخ أحد المطلوبين الذي حضر تفتيش بيت عمه، قال إن عمليات التفتيش تتم بطريقة عشوائية، وإن رجال الأمن ألحقوا ضرراً ببعض ممتلكات البيت، بعد أن «نفّلوا البيت تنفيلاً»، مضيفاً أن الكلاب البوليسية المرافقة لرجال الأمن سببت الأذى لممتلكات البيت، وأخافت الأطفال.

نعرف البداية، فماذا تكون النهاية؟

«بدأت قصتي مع تعاطي المخدرات وأنا في السابعة عشر من عمري، حيث كنت في «سهرة شباب» مع مجموعة من الأصدقاء الذين قاموا بإعطائي «الحشيش» على سبيل التجربة. وبما أنّني كنت أحمل في نفسي الرغبة في التعرف على تأثير المخدر، قبلت «الهدية»، فكانت بداية تعوّدي عليها».

تلك هي أولى الخطوات التي ساقت على طريق الإدمان الطالب الجامعي في تخصص القانون «ع. م»، 23 عاماً.

الأسباب التي علّق عليها الطالب الجامعي تعاطيه للمخدر تتصل ببيئته ومشاكله أساساً. فكثير ممن يعرفهم يتعاطون «الحشيش»، بمن فيهم أقارب له ومنهم عمّه، هذا إضافة إلى مشاكل عائلية تحيط به، حسب تأكيده، وسكنه بعيداً عن أهله

للدراسة.

«ع» أكد سهولة الحصول على «الحشيش»، عاداً ذلك أحد الأسباب في استمرار تعاطيه، كما أنه يرى أنّ منطقته هي المسؤولة عن دفعه للإدمان، لا بل بات يفكر بمنطق «من العار عليّ أن أكون من أبناء سحاب ولا أتعاطى، إذ كيف سأحافظ على سمعتي بين الشباب؟».

«ع» لم يتعاط من المخدرات سوى «الحشيش»، ومع أنه يدرك أنّ المخدر لا يسهم في حل مشاكله إنْ لم يكن يفاقمها، فهو يقايض إحساسه «بشعور آخر»، تحت تأثير «الحشيش» بتأجيل مواجهة مشاكله.

والآن لم يعد دور «ع» يقتصر على التعاطي، بل أصبح يوفر لمن يرغب من أصدقائه طلباته من المخدر، لكنه ينفي عن نفسه تهمة سحب أصدقائه للتعاطي، وذلك من منطلق أنهم هم من يلجأون إليه لشراء «الحشيش» التي لا يعدون تعاطيها إدماناً بل مجرد استمتاع و«زهزة» لفترة من الزمن، لكن من يدري إلى متى؟

فالشاب «ع» كان يعتقد عندما بدأ التجربة، بأنه سيتوقف عن تعاطي «الحشيش» سريعاً، لكنه الآن من الضالعين بها، إلى الدرجة التي لم يعد قادراً فيها على رؤية خطورة ما يعمل.

فـ «الحشيش» أصبح كلّ عالمه، وهو كثيراً ما يجوع أو يمشي مسافات طويلة لتوفير مزيد من النقود لشراء حاجته من هذه المادة. هذا إضافة إلى أنه بات بحاجة إلى «معجزة» في زمن اللا معجزات كي ينهي دراسته الجامعية. ■

بالمقابل قال رجل من سحاب وهو شقيق شخص مطلوب ألقي القبض عليه وفُتّش منزله، إن ما يقوم به الأمن العام هو «للحفاظ على الأمن وحماية أبنائنا من سموم المخدرات»، عاداً ذلك بمثابة واجب وطني، مضيفاً أنه يرحب برجال الأمن العام، وأن بيته مفتوح لهم في أي وقت، ونفى وجود مضايقات أو مخالفات من رجال الأمن العام للأهالي خلال عملية التفتيش.

بعض المواطنين رحبّوا بالحملة الأمنية على أمل أن تساعد بإزالة ما يلحق بهم من معاناة، وما لحق بسمعة المنطقة من أذى. ثائر أبو عودة طالب في كلية الإعلام بجامعة اليرموك، ذكر أنه يتكرر على مسامعه أنه ابن منطقة تكثر فيها المشكلات. حتى إن بعض الدوريات على طريق إربد- عمّان والتي توقف الحافلة التي يركبها أحياناً ضمن عمليات تفتيش روتينية، تنظر إليه «نظرة فيها تشكيك» عندما ترى أنه من أبناء سحاب. ولذا يقول «إن سحاب أصبحت عبئاً على أبنائها، وأصبحت بالنسبة إلينا مذمة».

وحول الموقف من الحملة الأمنية، يعتقد المحارمة أن أهالي سحاب «يرحبون دوماً بالأمن العام»، فسحاب «جزء من المنظومة الأردنية وواجب الأهالي مساعدة الأمن العام في الحفاظ على أبنائنا من الوقوع في المشاكل والمخالفات»، وطالب بأن يستمر قيام الأمن العام بهذه الحملات للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

الزميل عمر صبرة من صحيفة الدستور، وهو من أبناء سحاب، يؤيد ما ذهب إليه المحارمة، مؤكداً أنه سمع الأهالي يقولون مراراً وتكراراً في الحديث عن الحملة، «أهلاً وسهلاً، وحياهم الله». وأعرب صبرة عن اعتقاده أن الحملة الأمنية حققت جزءاً كبيراً من أهدافها «كما هو واضح من تغيرات في أجواء سحاب»، مؤكداً وجوب استمرار الحملة الأمنية لكي يتم القضاء على ظاهرة الخروج على القانون.

وللوقوف على الأحوال في سحاب بعد الحملة الأمنية، زارت **السّجل** عدداً من الأحياء، فلاحظت اختفاء العديد من المظاهر السابقة مثل تجمع السيارات على دوار سحاب، وتجمع أعداد كبيرة من الشباب لفترات متأخرة في الشوارع.

صاحب مقهى شعبي، شكا من أنه لا يدخل المقهى عدد يذكر من الزبائن. وفي إشارة ذات دلالة أيضاً، قال صاحب محل تجاري أنه لم يعد هناك من يطلب شراء «ورق الأتومان» الذي يستخدم للف «الحشيش».

أطفال من سحاب قاموا بتوزيع الورد على رجال الأمن العام في كل مكان تواجدوا فيه، وذلك بمبادرة ودعم من «منتدى نشامى سحاب» الذي أسسه شباب مثقفون، ومن أهدافه تغيير الصورة النمطية السلبية المشكلة عن مجتمع سحاب. ■

الشونة: فتاوى «طالبان» والماريجوانا

منصور المعلا

من خلف نافذة أحد باصات الأمن العام، اطل مطلوب على رجل كان ماراً بالقرب من المكان، وهتف به: «شدّة وتزول يرجعوا ونرجع»، في إشارة إلى مرحلية الحملة الأمنية التي تنفذها الأجهزة الأمنية في منطقة الشونة الجنوبية منذ أواخر كانون الأول الماضي.

وفي زيارة لـ**السجل** للشونة الجنوبية للاطلاع على ردود فعل المواطنين إزاء هذه الحملة، كان رفض معظم من التقيناهم التصريح عن أسمائهم لافتاً خشية تعرضهم لعمليات ثأرية على يد المطلوبين.

مواطنون من الشونة، أبدوا تخوفهم من خروج هؤلاء المطلوبين من السجن، إذ رأوا في ذلك خطراً على السكان، بخاصة أن هناك مطلوبين يهددون بـ«الانتقام» من كل من يعتقدون أنه وشى بهم.

مصادر الأمن العام أكدت أن عدد المطلوبين في منطقة الشونة الجنوبية كان قبل الحملة يصل إلى 40 شخصاً، من بينهم 12 مطلوباً، وصفوا بالخطرين. وبينت المصادر أنه تم القبض على 30 منهم، وأن عدد الملاحقين حالياً يصل إلى 10 أشخاص، هم من «عتاة المجرمين»، الأكثر خطورة.

أحد المواطنين علّق على حوار سابق دار بينه وبين أحد المطلوبين لزراعته أشتالاً من نبتة الماريجوانا المخدرة، فحين قال له: «ما تخاف من اللّه. هذه المخدرات تقتل الشباب وهي محرمة شرعاً». فأجاب المطلوب بتهكم: «أنت أفهم من شيوخ طالبان؟»، في إشارة إلى حركة طالبان في أفغانستان، أكبر بلد مصدر للمخدرات في العالم.

مواطن آخر نقل شكواه من المطلوبين موضحاً: «في عيد الأضحى الماضي دوى رصاص حي وارتطم بجدار بيتي بينما كنت أهم بذبح الأضحية»، ويضيف: «كانْ متّ وما عرفت مين ذبحني»، ويستطرد ساخراً: «كان تحولت إلى أضحية العيد».

مواطن عرّف على نفسه باسم «أحمد»، أشار إلى أن «الأجهزة الأمنية ضبطت خلال أسبوع ألف شتلة ماريجوانا مزروعة في أحد بيوت البلاستيك، إلا أن الأجهزة الأمنية لم تضبط زارعها لأن المزرعة مسجلة باسم والده المتوفى إضافة إلى تواريه عن الأنظار».

وأضاف أن لواء الشونة الجنوبية، شهد في الفترة الأخيرة زراعة الماريجوانا في مناطق عديدة من قبل مطلوبين، مبيناً أن بعضهم «كان يقوم بزراعتها في حديقة المنزل أو بين المزارع».

وزير الداخلية نايف القاضي، ذكر في حوار مع **السجل** أنه أبلغ بوضع اليد، خلال الحملة الأخيرة، على حمولة سيارة «ديانا» من الماريجوانا، كانت جماعة قامت بزراعتها في بيت بلاستيكي في الشونة الجنوبية.

موظف يعمل في دائرة حكومية في الشونة الجنوبية فضل عدم ذكر اسمه، وصف الحملة بأنها جيدة جداً، مضيفاً أن «السلوكيات السلبية مثل حمل السلاح والتعدي على الممتلكات العامة انخفضت بنسبة 90 في المئة»،

«التشحيط وإطلاق العيارات النارية انتهى الآن على مثلث الرامة، كما اختفى الزعران» على حد وصف أحد المواطنين من سوق الجوفة،

والذي علّق بأن «المطلوبين الآن مختبئون في جحورهم».

بالمقابل، شكا مواطن آخر من أبناء المنطقة من تغاضي رجال الأمن عن بعض السلبيات مثل حمل السلاح وإطلاق العيارات النارية، وأعرب عن خشيته أن يؤدي هذا التساهل مع الزعران إلى أن «يتجاسروا» على الأمن مرة أخرى. ويضيف: «90 في المئة من أبناء عشيرتي مرتاحون للحملة الأمنية»، قاصداً العشيرة الكبرى في المنطقة.

آخر ضحايا إطلاق العيارات النارية الطائشة في المنطقة عامل مصري يعمل في إحدى المزارع أصيب بعيار ناري على أثر الإعلان عن نتائج التوجيهي.

أشكال أخرى من المعاناة يكابدها بعض أهل اللواء نتيجة ممارسات مطلوبين خارجة على القانون، مثل الاعتداء على خطوط وقنوات المياه التي تغذي منازلهم ومزارعهم، ما أدى إلى تخلي عدد منهم عن ري مزارعهم والاستعانة بتنكات المياه لسقايتها.

منطقة الشونة «باتت وكراً للسيارات المسروقة والتجاوزات الأمنية» حسب محافظ البلقاء السابق عبد الجليل السليمات. ويضيف السليمات الذي أحيل على التقاعد قبل أسابيع «كانت تردنا العديد من الشكاوى من أهالي المنطقة لوضع حد لهذه التجاوزات وكنا على علم بأن العديد من أهلها باعوا منازلهم وتركوها جراء تردي الأوضاع الأمنية». السليمات عدّ الحملة الحالية «مطلباً شعبياً ملحّاً».

وحسب إحصاءات مديرية الأمن العام، فإن عدد السيارات المسروقة التي تم ضبطها في الشونة الجنوبية العام الماضي بلغت 85 سيارة منها 75 سرقت من خارجها.

ويُذكر أن الأجهزة الأمنية نفذت خلال العام 2007 حملة مشابهة لإعادة هيبة الدولة وإزالة الاعتداءات على أراضي الخزينة، ولم تخل المنطقة من التواجد الأمني منذ ذلك الوقت.

وبحسب مصدر أمني مطّلع طلب عدم ذكر اسمه، فإن المجرمين الخطرين «يمتلكون أسلحة أوتوماتيكية، ويمتد نشاطهم إلى مناطق عديدة من المملكة في قضايا السرقات وشراء المسروقات، والمخدرات، إضافة إلى حيازة الأسلحة غير المرخصة».

الكاتب الصحفي طارق مصاروة ينبّه إلى أهمية استمرارية الحملة الأمنية، فهو يقول إن وجود الدولة وفرض هيبتها «لا يكون بالإجراءات الموسمية، على أهميتها»، ويشدد على أن المطلوب هو وجود العمل الحكومي الجاد والنظيف في كل شيء، مبرزاً مفارقة أن تكون الدولة موجودة على شواطئ البحر الميت، لكنها ليست موجودة على بعد خمسة كيلو مترات منه. ■

اعتداء عمره 25 عاماً

◄ رغم صدور قرارين قضائيين لصالح النائب السابق عيسى مدانات بحق مواطن اعتدى على مزرعته في الشونة الجنوبية وقام باستغلالها طوال 25 عاماً إلا أن الرجل ما زال يرفض إخلاء المزرعة، حسب ما أفاد به عامر نجل صاحب المزرعة.

عامر قال بمرارة «ما خلّينا وزير مياه أو رئيس حكومة في الأردن طوال السنوات السابقة ولم نراجعه من أجل تحصيل حقنا إلا أن كل هذا لم يفلح».

مدانات الأب ما زال ينتظر حكماً ثالثاً من المحكمة على أمل أن يطبق هذه المرة، حسب ابنه عامر الذي يعيش في الولايات المتحدة.

عامر أفصح عن قيامهم بمحاولة التفاهم مع المعتدي الذي يعترف أن المزرعة لهم، مبيناً أنهم عرضوا التنازل له عن 20 دونماً من مساحة الأرض البالغة 80 دونماً إلا أنه رفض، وهدد بأنه لن يزيل اعتداءه. ■

اللبّن: توافق أمني-أهلي على تسليم المطلوبين

السجل-خاص

عدي مدانات رجل القانون الذي تتمثل مهنته بتحصيل حقوق المواطنين، لم يكن يعلم أنه سيعجز، ليس فقط عن أخذ حقه، بل حتى المطالبه به.

مدانات كان قد جهّز مزرعته ومساحتها عشرة دونمات ليجعل منها مكاناً يريح فيه أعصابه بين حين وآخر من هموم العمل اليومي ويقضي فيه إجازاته، لكن المفاجأة كانت أن المزرعة فتحت عليه باباً من الهموم، وحيّزاً يضيق الصدر فيه.

يقول مدانات إن المزرعة التي «كلفتني تحويشة العمر، وصرفت عليها دم قلبي»، أصبحت نهباً للصوص، حتى على مرأى من أعين حارس المزرعة، الذي لم يعد بيده حول ولا قوة، باستثناء أخذ رقم الونش الذي حمل «تنك ماء سعة 8 أمتار مكعّبة» والمخصص لري الاشجار داخل المزرعة.

وحين قدّم مدانات رقم الونش للبحث الجنائي، قالوا له «لا تحلم نجيبهم»، ولم يوقفوا حتى الشخص الذي اشترى من اللصوص هذا التنك. وأكد مدانات أن عمليات السرقة تكررت كثيراً، وأنه لم يجد حلاً لهذه المشكلة سوى التفكير ببيع المزرعة من أجل أن «يطفش»

من المنطقة، مؤكداً أن خسارته في المزرعة، تجاوزت 20 ألف دينار.

كل هذه الأحداث وقعت في منطقة تبعد 12 كم إلى الجنوب الشرقي من عمان، وهي ضمن حدود العاصمة والتي لا تكاد تفرقها عن أجمل وأرقى المناطق في عمان لجمال ولكثرة القصور والبيوت الفخمة فيها.

إنها منطقة اللبن التي يبلغ تعداد سكانها حوالي عشرة آلاف نسمة، وبات اسمها يقترن بممارسات خارجة على القانون، كالاتجار بالمخدرات، وتعاطي المخدرات، وسرقة السيارات وإعادة بيعها بعد تغيير ملامحها. ويعزى اقتران هذه السمات باللبن أكثر من غيرها بالنظر إلى كونها منطقة مغقلة، ولا يتمكن الغريب من الدخول إليها. هذا علاوة على أن من المألوف أن تجد كثيراً من السكان والأشخاص المطلوب القبض عليهم، يقتنون أسلحة أتوماتيكية متطورة.

هذه الأسباب، دعت الأمن العام للتعامل مع اللبن باعتبارها منطقة ساخنة، يتوجب القبض على المطلوبين المتوارين فيها، وخاصة بعد حادثة تبادل إطلاق النار مع مجهولين عصر يوم 18 كانون الثاني/يناير 2010 حيث وصل إلى مستشفى الدكتور جميل التوتنجي بسحاب ثلاثة شبان عشرينيين مصابين بعيارات نارية. وكما ذكر شهود عيان أن مجهولين قاموا بإطلاق النار على الشبان الذين كانوا يستقلون سيارة من نوع نيسان في اللبن.

فاحتشد العديد من أقارب المصابين الذين كانت إصابة أحدهم خطرة، وإصابة الاثنين الآخرين متوسطة، على باب المستشفى، وطالبوا بنقل أبنائهم إلى أحد المستشفيات الخاصة. ووفق تأكيدات رجل أمن المستشفى «م. م.»، 18 عاماً، أن أقارب المصابين «انتهكوا حرمة المستشفى، ولم يكترثوا لحال المرضى فيه، وتوعدوا بالثأر لأبنائهم»، موضحاً أن أهل المصابين نقلوا اثنين من أبنائهم، وتعذر نقل الثالث لسوء حالته لإصابته برصاصة في الرئة.

بعد الحادثة، حشد الأمن العام والدرك بالتعاون مع قوات البادية 350 رجل أمن، لفرض طوق أمني على اللبن، ولالقاء القبض على 12 مطلوباً وصفهم الإعلام بأنهم «خطرون».

ونفذت قوات الأمن الطوق الأمني على اللبن من خلال تثبيت دوريات على مداخل البلدة ومخارجها، وتقوم الدوريات بتفتيش السيارات الداخلة إلى اللبن والخارجة منها، كما تقوم بالتدقيق على أسماء الداخلين والخارجين أيضاً.

أعرب بعض أهالي المنطقة عن ترحيبهم بالحملة الأمنية، فقد خص المقدم المتقاعد فواز الفايز المواقع الإلكترونية برسالة منه، ثمّن فيها الطريقة العقلانية التي تعامل بها الأمن العام في الدخول إلى المنطقة، من حيث اجتماع مدير الأمن العام مع وجهاء المنطقة، وتوضيح خطة الأمن العام في إلقاء القبض على المطلوبين. وحمّل الفايز في رسالته الخارجين على القانون وتجار المخدرات الذين «أساءوا لنا ولأنفسهم وصمّوا آذانهم عن كل كلام يعيدهم إلى سبيل الرشد»، مسؤولية تدهور الوضع الأمني هناك.

وأضاف أن هذه الآفات التي حولت شبابنا من«فرسان التغيير» إلى «فرسان التخدير»، يجب أن تُحارَب وتُستأصل.

أما عن التغطية الإعلامية للأحداث الجارية في اللبن، فهي في منتهى الصعوبة، بسبب استمرار الحملة الأمنية في اللبن.

مصادر خاصة بـ**إسنجل** أكدت أن أحد الوجهاء في اللبن اتجه إلى بيوت في المنطقة، وأبلغ اهلها بعدم الحديث للإعلام. كما أكد أن الوجهاء الذين التقوا بمدير الأمن العام قبل الحملة، أخذوا وعداً منه بعدم السماح للإعلاميين بدخول المنطقة وعدم إعطاء تصريحات إعلامية. ■

رأي من داخل اللُّبَّن

غازي أبو جنيب الفايز

«اللُّبَّن ليست بالسوء الذي صورها فيه الإعلام منذ مطلع التسعينيات وحتى هذه الأيام» .

هذا ما يؤكده لـ**إسنجل**، غازي أبو جنيب الفايز، نائب سابق، وهو من سكان اللُّبَّن. ويعرب الفايز أيضاً عن أسفه وهو يقول إن الأمن العام لعب دوراً في تشويه صورة اللُّبَّن، لأسباب منها: غياب الوجود الأمني الاعتيادي في اللُّبَّن، مما أفسح المجال لازدياد الجريمة، التي يرى أن مستواها في اللُّبَّن «ليس أعلى من بقية المناطق في المملكة»، ومنها أيضاً أن أفراداً من الأمن العام يقولون أحياناً عندما يراجعهم مواطن سُرقت سيارته: «ستجد سيارتك في اللُّبَّن».

الأهالي في اللُّبَّن كمعظم سكان البؤر الساخنة الأخرى، رحبوا بالحملة الأمنية، وأسهموا في تسليم المطلوبين إلى الأمن العام. في هذه الحملة قام الأهالي في اللُّبَّن بتسليم 18 مطلوباً بقضايا مالية؛ أقساط بنكية، مشاجرات، ومنها 3 قضايا مخدرات. وكانت مجموعة من أهالي اللُّبَّن قد التقت بمساعد مدير الأمن العام للعمليات في قيادة البادية الملكية، وتم الاتفاق على التعاون مع الأمن العام وعدم مداهمة المنازل، وتسليم المطلوبين، وقد حدث هذا بالفعل، وبقي ثلاثة موقوفين. أما الآخرون فقد أخلي سبيلهم بعد أن تم تسوية ما عليهم من قضايا. ويشار إلى أن عدد المطلوبين الذين تم إلقاء القبض عليهم في الحملة الأمنية الحالية حتى الآن هو 115 شخصاً وكلهم من خارج منطقة اللُّبَّن.

الفايز يؤكد أن اللُّبَّن مكان آمن وخال من الجريمة. وكبادرة حسن نية ودعم لجهود الأمن العام أعرب عن عزمه التبرع ببناء محطات وأكشاك أمنية على نفقته الخاصة.

وللوصول إلى واقع أفضل، يتمنى الفايز الارتقاء بالمستوى التأهيلي والتدريبي لكوادر الأمن العام حتى يتمكنوا من التعامل مع الناس والقضايا الأمنية بشكل أفضل، لأنه، حسب رأيه، في النهاية لا استثمار ولا طمأنينة من دون أمن. ■

السامك: أرباب سوابق يشوّهون صورتها

أكثم الخريشة

◄ «السامك» قرية صغيرة تقع على بعد 25 كم إلى الجنوب من العاصمة عمّان، ويبلغ عدد سكانها 2982 نسمة حسب دائرة الإحصاءات العامة.

تشهد منطقة السامك التي تتبع إدارياً للواء ناعور ضمن محافظة العاصمة طوقاً أمنياً منذ بداية الحملة الأمنية الأخيرة التي ترمي إلى القبض على مطلوبين وفارّين من وجه العدالة.

دوريات الأمن العام والدرك الأربع في مداخل السامك ومخارجها والتي توقف السيارات الداخلة إليها والخارجة منها، توحي للوهلة الأولى بوجود أمر جلل، لا بل تبعث الرهبة في النفس. ومع ذلك، يقدّم بعض الأهالي الشاي للدوريات القريبة منهم، حسب ما أفاد أبو أمجد، من سكان المنطقة، والذي قال لنا أيضاً إنه رأى أحد السائقين يتبادل الصحف مع الدورية.

السجل قامت بجولة في المنطقة للوقوف على أوضاع القرية والناس في أجواء الحملة الأمنية التي لم يتسن الحصول على بيانات رسمية بخصوصها في المنطقة، والتقينا العديد من الأهالي.

أبو أمجد، 67 عاماً، ذكر أنّ «الناس مش راضية عما يجري»، ويقصد بذلك الطوق الأمني، فهناك عدد قليل من أرباب السوابق لا يتعدى أصابع اليد الواحدة يقومون بعمليات نصب على باحثين عن ذهب من خارج المنطقة، مستفيدين من السمعة بوجود الذهب في السامك، حيث يستدرجونهم، ويحتالون عليهم، وقد «ألقي القبض على هؤلاء المحتالين جميعاً».

ويضيف أبو أمجد أنّ ما هو موجود في المنطقة لا يستدعي وجود قوات أمن بهذا الشكل، رغم وجود سيارات «منتهية الترخيص»، وسلاح في أيدي مواطنين على سبيل الاقتناء كسلاح شخصي فقط، لأن هذا يظلم المنطقة، و«يلصق بالأهالي سمعة سيئة»، وأضاف أنّ المنطقة أكثر هدوءاً من غيرها من مناطق العاصمة التي تخضع لمراقبة الأمن العام، مؤكداً أنه «لا وجود للبلطجة في السامك».

أمين، أحد شبان القرية، 26 عاماً، عاطل عن العمل، يستخدم مركبته الخاصة لتوصيل طلبة المدارس من المنطقة وإليها مقابل أجرة، تحدث لنا عن حادث إطلاق نار على أفراد الأمن العام في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2009، موضحاً «أنه بقدوم الشرطة لإلقاء القبض على أحد المطلوبين، قام أشقاؤه بإطلاق النار عليهم في محاولة لتأمين الحماية لأخيهم»، مؤكداً أنه خلافاً لما بدا لقوة الأمن العام، فإن أهل المنطقة لا علاقة لهم بإطلاق النار.

أم أشرف، 75 عاماً، وهي ليست من أبناء المنطقة، لكنها تسكن السامك منذ زمن بعيد. وترى أن السامك مثل أية منطقة أخرى في المملكة، يحدث فيها خلافات ومشاجرات بين الناس، وقد يستخدمون السلاح أحياناً، مثلما أنّ إطلاق الأعيرة النارية، يتم بكثرة في الأفراح، وبشكل عشوائي، حتى إن آثاره واضحة على بعض الجدران، مؤكدة أن أهلها وذويها الذين يقومون بزيارتها لا يتعرضون إلى أي مضايقات.

سيدة أخرى تعيش في المنطقة منذ ثلاث سنوات، رفضت الكشف عن اسمها، أفادت بأن المنطقة ليست خطرة أبداً، وأن كل ما يقال عنها «تهويل إعلامي»، مدلّلة على ذلك بوجود فريق **السجل** هناك وعدم تعرضه للأذى.

وتضيف السيدة: «أغلب أهالي القرية أقارب، وهناك ألفة بينهم»، نافية وجود أي مظاهر للعنف بين السكان، مؤكدة: «في أيام الصيف نتمشّى في أنحاء القرية حتى وقت متأخر من الليل دون خوف»، لكنها تستدرك بأنّ حياة القرية لا تخلو من مظاهر سلبية مثل «سرقة محتويات بعض السيارات»، أو الإزعاج الذي يقوم به مستخدمو السيارات من صغار السن، لافتة إلى أنّ والدها يزورها بين حين وآخر ولم يسبق له أن تعرض لمكروه طوال هذه الفترة.

ويرى الشاب أمين من جهته أنّ كلّ ما يقال عن المنطقة غير دقيق. أما بالنسبة للوجود الأمني في المنطقة، فإنه يعدّه أمراً عادياً، «لأنهم يقومون بواجبهم لا أكثر»، مؤكداً أنه تم القبض على المطلوبين والفارين، وأنه لا وجود لقطاع طرق في المنطقة. ويضيف أنّ ما يقال عن المنطقة أضرّ بها، إذ انخفضت أسعار الأراضي فيها من 80 ألف دينار للدونم الواحد إلى أقل من النصف، الأمر الذي «جمّد حركة بيع وشراء الأراضي في السامك».

غير أنّ «أبو أمجد» يختلف معه في الرأي حول انخفاض أسعار الأراضي، إذ عزا ذلك إلى انخفاض أسعارها «في كل المناطق تقريباً بسبب الأزمة الاقتصادية»، وليس لأسباب تتعلق بأمن المنطقة، مؤكداً إنّ الحياة فيها تسير كما عهدها دون تغير، لافتاً إلى أنه فوجئ بما سمعه عن المنطقة من «زعرنة وتجارة ممنوعات».

أحد المحال التجارية الموجودة على مداخل القرية، تديره سيدة آثرت عدم ذكر اسمها، أكدت أنّ المنطقة، رغم بعض التشويش والمشكلات فيها، «تتمتع بهدوء لا مثيل له»، وأضافت أن علاقة طيبة تربطها مع سكان القرية، واصفة إياهم بأنهم «كِرام وبسطاء»، لكنها تستدرك أنّ الأمر لا يخلو من حدوث بعض النزاعات التي غالباً ما يطغى عليها الطابع العشائري، مثلما يحدث في بقية مناطق البلاد.

مشيرة إلى أنها افتتحت المحل وتعمل فيه منذ عامين وحدها. وتضيف السيدة، وهي ليست من أبناء المنطقة ولا تسكن فيها، أنه لم يسبق لها أن تعرضت إلى أذى طوال هذه الفترة. ■

تعاطي المخدرات والاتجار بها:

الأردن مقرّ وممرّ

السجل-خاص

◄ لم تعد التأكيدات الأمنية الاعتيادية أن «الأردن دولة ممر وليس دولة مقر» في مجال المخدرات ذات جدوى، حتى وإن فرضت الجغرافيا على الأردن أن يبقى ممراً لتهريب المخدرات إلى دول الجوار.

استمرار تمسك الأمن العام ودائرة مكافحة المخدرات في نفي أن يكون الأردن قد أصبح «دولة مقر»، يرمى في أحد جوانبه إلى التهوين من حجم المشكلة في المملكة، لكن هذا من شأنه أن يختصر مشكلة المخدرات في كونها قضية أمنية وليس قضية مجتمعية، يتحمل المسؤولية عنها المجتمع بأسره وليس فقط الدوائر الأمنية المعنية.

في ندوة متخصصة، نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، ومركز الدراسات الأمنية في مديرية الأمن العام، وعقدت في البحر الميت، يوم 23 كانون الثاني/يناير 2010، وفّر مدير الأمن العام مازن القاضي خلال محاضرة ألقاها بعنوان «العنف الاجتماعي في ظل سيادة القانون» جملة مؤشرات على قدر من الأهمية على حالة الاتجار بالمخدرات وترويجها وتعاطيها.

أرقام الأمن العام تشير إلى أن مشكلة المخدرات تكبر يوماً بعد يوم وتطال بالتالي أعداداً أكثر من الشباب والمراهقين، ما فرض على الأمن العام أن يطور في الوقت نفسه وسائل الوقاية ووسائل المعالجة والمكافحة في آن.

المتورطون في قضايا المخدرات ارتفع عددهم العام 2009، مقارنة مع العام 2007 بنسبة 42 في المئة، من 3707 إلى 6381 شخصاً، 88 في المئة منهم أردنيون، والبقية من جنسيات أخرى.

وتشتمل قضايا المخدرات بحسب أرقام العام 2009 على 661 قضية اتجار، و2899 قضية حيازة وتعاطي، و81 قضية غير محددة.

الاستدلال على حجم تنامي ظاهرة المخدرات، ما زال يقتصر على القضايا التي يتم ضبطها، لأن حجم الظاهرة الفعلي على الأرض، لا يوجد مؤشرات أو تقديرات رسمية متاحة حولها، وإن كانت المشاهدات المباشرة التي يتناقلها الناس تؤكد نمو الظاهرة ولا تنفيه.

وبحسب معلومات سابقة حصلت عليها **السّجل**، فإن البؤر الساخنة التي يتم فيها التعاطي والاتجار بالمخدرات بحسب إدارة مكافحة المخدرات، هي «اللبن والشونة الجنوبية وسحاب والرمثا والقرى الواقعة على الشريط الحدودي بين الأردن وسورية».

وفي ما يخص زراعة المخدرات في الأردن، فإن أول قضية سجلت في محكمة أمن الدولة على خلفية زراعة أشتال ونباتات منتجه لمواد مخدرة، كانت في آذار/مارس 1989 بحسب ما أكده مدير إدارة المكافحة السابق طايل المجالي لـ**السّجل** العام 2009.

المجالي كان يحاجج باستمرار بأنه لا توجد ظاهرة زراعة المخدرات «الحشيش والقنب وغيرها» لأن تصنيع المخدرات يحتاج إلى مختبرات كيميائية غير موجودة في الأردن، حسب تأكيده، مضيفاً أن الأماكن المزروعة بأشتال المخدرات، لا تتجاوز عدداً من «القوارير» يزرع فيها متعاطون أشتالاً من الحشيش بغرض الاستهلاك الشخصي. بهذا لا بد أن يكون وضع اليد على حمولة «ديانا» في الشونة الجنوبية كانت مستنبتة في بيت بلاستيكي، بحسب وزير الداخلية نايف القاضي، قد أثار قلق إدارة مكافحة المخدرات من «مغامرة» البعض باتجاه زراعة المخدرات بقصد الاتجار بها.

غير أن ما لا يمكن زراعته، يمكن الحصول عليه من خلال عمليات التهريب واسعة النطاق التي تستهدف دول الجوار. فالأردن بالنظر إلى خصوصية موقعه الإقليمي، لن يتوقف عن أن يستمر ممراً لتهريب المخدرات. ولعل أحدث عملية تهريب أحبطتها إدارة مكافحة المخدرات بالتعاون مع القوات المسلحة، تحدث عنها بيان للمكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام، وُزّع يوم 20 شباط/فبراير 2010، مشيراً إلى أن كمية المضبوطات في هذه العملية التي وصفت بالنوعية، بلغت 92 كغم من الحشيش المخدر و49 ألف حبة من حبوب الكبتاغون المخدر و23 كغم من الهيروين المخدر.

حركة مرور المخدرات إلى الأردن «تأتي من لبنان وسورية وتركيا ومدينة البصرة العراقية»، لتبقى أفغانستان هي المصدر الأساسي لتجارة المخدرات الدولية والإقليمية، بحسب ما جاء في مقال حول الأردن والمخدرات (العدد 73 من أسبوعية **السّجل**).

وللوقاية من المخدرات، فإن الأمن العام يواصل برامجه التعبوية للمواطنين. وتشير إحصاءات الأمن العام إلى أنه نفّذ سلسلة ندوات ومحاضرات توجيهية وتوعوية، بلغ عددها 1220 محاضرة، و63 ورشة عمل، إضافة إلى 78 زيارة لمراكز الإدمان لتثقيف المدمنين.

وكما أن التوعية المجتمعية ضد مخاطر المخدرات، تعكس إدراكاً بتنامي ظاهرة التعاطي والاتجار بالمخدرات، فإن فتح مراكز لعلاج المدمنين يعكس هو الآخر النتيجة نفسها. فمنذ العام 1994، فتحت مديرية الأمن العام مركزين لعلاج المدمنين، أحدهما للذكور في اللويبدة، والآخر للإناث في شفا بدران.

وتؤكد إدارة مكافحة المخدرات أن مركز علاج وتوقيف المدمنين في جبل اللويبدة عالج منذ إنشائه أكثر من 2300 مدمن، بينهم 43 شخصاً من جنسيات غير أردنية. وكان المركز قد استقبل في عامه الأول 85 حالة، فيما استقبل 247 حالة العام 2008، و79 حالة خلال الربع الأول من العام 2009. ■

يفاوضونكَ على سيارتك وأنت صاحبها!

صلاح العبّادي

«إذا تريد سيارتك تعال إلى منطقة (...) ومعك 1700 دينار». هذه خاتمة لحوار مع أصحاب «صنعة» جديدة: يسرقون السيارات ويتفاوضون مع أصحابها مقابل مبالغ مالية تقل عن ثمنها الحقيقي بعد تجريدها من محتوياتها الثمينة. هذا بعض ما تتعرض له سيارات مسروقة بلغ عددها 2593 سيارة العام 2009، حسب مصادر الأمن العام.

ضحايا سرقات السيارات يقولون إن «تلك العصابات تستهدف السيارات الحديثة والفارهة»، ويؤكد بعضهم الآخر معرفة السلطات بأماكن وجود تلك السيارات دون أن تتمكن من إعادتها إليهم، رغم أن اللصوص موجودون بشكل منظم في مناطق معروفة لأفراد الأمن العام.

مصدر أمني طلب عدم الكشف عن اسمه، ألمح إلى وجود «تحالفات بين أفراد تلك العصابات فيما يتعلق بإخفاء المسروقات وكيفية تصريفها وبيعها»، فضلاً عن «مساعدة بعضهم بالتواري عن الأنظار».

مدير مكتب أشغال الحسا، عبد الحميد الطراونة بيّن أن إحدى دوريات الأمن العام ألقت القبض في شباط /فبراير 2010 على سارق سيارة حكومية نوع فورد، موديل 2006، تعود للمؤسسة التي يديرها.

وذكر أن «يقظة» أفراد الدورية مكّنتهم من الاشتباه بأمر المركبة عندما حاول سائقها تغيير مسار الطريق الذي يسلكه في منطقة الحسا، جنوب المملكة، بعد منتصف الليل، لتتم مطاردته، وليتبين فيما بعد أن المركبة مسروقة ومعممٌ عليها.

المسؤول نفسه فوجئ أن المركبة غير مرخصة، ولم يفهم السبب إلا بعد أن كشفت التحقيقات الأولية أن اللصوص استبدلوا برقمَي محرك المركبة و**الشاصي** رقمَين آخرين، بهدف تغيير ملامح المركبة وهو ما كشف عنه مختصون بعد إلقاء القبض عليها، دون أن يتضح مزيد من التفاصيل سوى أن سائقها السارق الذي يقيم في إحدى محافظات الوسط، مطلوب في العديد من القضايا الجرمية.

طالب عربي يدرس في جامعة خاصة تقع على طريق جرش، فوجئ عندما عاد إلى مسكنه في منطقة الجبيهة بسرقة سيارته اليابانية، موديل 2004، يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

يقول الطالب لـ**السجل**: «تلقيت اتصالاً هاتفياً صباح اليوم التالي للحادثة من شخص لا أعرفه؛ يبلغني أنه اشترى سيارتي من أشخاص بمبلغ 1700 دينار، وهو لا يعلم أنها مسروقة، وسيحاول أن يسترد ماله منهم»، كاشفاً له عن مكان وجود السيارة.

وأضاف: «بعد فترة بسيطة اتصل بي مرة أخرى وقال «إذا تريد سيارتك تعال إلى منطقة سحاب ومعك 1700 دينار أردني»، مشيراً إلى أنه قام على الفور بإبلاغ المركز الأمني في منطقته بما حدث؛ لتكون إجابتهم: «لا نستطيع الذهاب إلى هناك، وأخبر من اتصل بك أن يحضر إلى عمّان».

وتابع الطالب: «اتصلت بمن طلب مني المال وأخبرته بأنني لا أستطيع الذهاب إلى سحاب، واقترحت عليه الحضور إلى عمّان فرفض رفضاً قاطعاً»، وقلت له: «إذا كنت تريد المبلغ فليكن لقاؤنا في عمان، وإلا فلا».

وذكر الطالب صاحب السيارة أنه عاش لحظات صعبة في ظل التقاعس عن الكشف عن هوية السارق الذي كان يحدّثه عن طريق الهاتف دون أن يستطيع أن يفعل شيئاً.

عضو في مجلس الأعيان السابق، أكد في حديثه لـ **السجل** أن إحدى هذه العصابات قامت بسرقة سيارتين له من أمام منزله في منطقة خلدا؛ الأولى في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2008، وهي من نوع مرسيدس E200، موديل 1999 حيث تمت إعادتها في اليوم الثاني بعد أن قدّم شكوى لإدارة الأمن الوقائي، ليجد مركبته في إحدى مناطق محافظة البلقاء، من دون أن يتم القبض على السارق.

أما السيارة الثانية، **دبل كبين**، موديل2007، فقد تمت سرقتها، من قبل

العصابة ذاتها.

وذكر انه أجرى مفاوضات مع أفراد العصابة لتسليمهم مبلغاً من المال يصل إلى 1500 دينار لقاء استعادة المركبة التي يزيد ثمنها على 15 ألف دينار.

وفي الحي الشرقي بمدينة إربد، تعرضت ثلاث عشرة سيارة دفعة واحدة في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2009، إلى تهشيم زجاجها وسرقة محتوياتها من مسجلات ومبالغ مالية ومقتنيات شخصية، كما روى أحد المواطنين ممن تعرضت مركباتهم للسرقة بعد أن لحقت بها أضرار.

ابنة وزير سابق كشفت أنها تعرضت في تموز/ يوليو 2009 لسرقة سيارتها أثناء دخولها أحد الأسواق، بعد أن قامت بإعطاء مفاتيح سيارتها لـ**الفاليه** المعني بصف السيارات؛ لتفاجأ بأنه قادها خارج منطقة **المول** و«شحط» بها؛ قبل أن يُلقى القبض عليه بالصدفة من قبل دورية للشرطة. وقدم والد الفتاة شكوى «سوء ائتمان بحق هذا الموظف» .

وعودة إلى المصدر الأمني نفسه؛ فإن مديرية الأمن العام كانت قد فرضت أطواقاً أمنية على مناطق متعددة في المملكة خلال الفترة الماضية للقبض على «مجرمين خطرين»، وتركزت الأطواق الأمنية حول: سحاب، اللبن، السلط، الأغوار، الزرقاء، الأزرق، البقعة، إضافة إلى ثلاث مناطق في الشمال. وقال إن «البؤر الساخنة كانت تستغل من قبل المطلوبين في قضايا المخدرات والاحتيال وسرقة السيارات، الأمر الذي أصبح يشكل خطراً على أبناء تلك المناطق».

وكشف عن المباشرة بتنفيذ حملة للقبض على المطلوبين الخطرين وتحديداً في قضايا سرقة السيارات وقضايا المخدرات في سائر محافظات المملكة، والقرى النائية والمناطق المحيطة بتلك المحافظات.

المصدر الأمني، الذي طلب عدم نشر اسمه، أقرّ بوجود «عصابات مسلحة» متخصصة في سرقة السيارات، وبيعها لأصحابها أحياناً بعيداً عن أنظار الشرطة، مستدركاً أن الأجهزة الأمنية تعالج مثل تلك القضايا «بطرق استخباراتية بعيداً عن المواجهات المسلحة».

ولفت إلى أن سرقة السيارات تتم في المحافظات المكتظة، وتحديداً في العاصمة عمان، من قبل أشخاص متخصصين، حيث يقوم الواحد منهم بسرقة السيارة، وبيعها لأشخاص أو وسطاء، بثمن بخس يتراوح بين 200-400 دينار، ومن ثم يقوم الوسيط ببيع المركبة المسروقة في خارج مراكز المحافظات.

وأشار المصدر إلى أن هؤلاء الأشخاص يتواجدون في مناطق متعددة، ومنهم من يحوز أسلحة أتوماتيكية، حيث يعملون على تغيير أوصاف السيارة في ورشات لتصليح السيارات تكون في قرى نائية، ومن ثم تباع السيارة على أنها «فلت»، بعد أن يتم تغيير رقم الشاصي الخاص بالمركبة المسروقة، وتغيير ملامحها الخارجية من خلال تغيير لون المركبة، وإدخال تعديلات على الهيكل الخارجي.

وبيّن المصدر أن بعض المواطنين الذين تتعرض سياراتهم للسرقة «يتعرضون أحياناً لعمليات ابتزاز من قبل السارقين»، مقابل إعادة سياراتهم إليهم.

الناطق الإعلامي في مديرية الأمن العام الرائد محمد الخطيب اوضح أن مجموع السيارات التي اكتشفت بعد سرقتها العام 2009 بلغ 2263 سيارة من مجموع 2593 سيارة، لافتاً إلى أن التحقيق ما يزال جارياً للكشف عن 330 سيارة.

وأكد الخطيب أن نسبة اكتشاف سرقات السيارات في الأردن هي 87 في المئة، عاداً إياها «أعلى نسبة في العالم».

وذكر أن إدارة البحث الجنائي ولمتابعة قضايا سرقة السيارات تحديداً، شكلت فريقاً خاصاً لملاحقة ومتابعة سارقي السيارات، مؤكداً أن هذه الظاهرة يتم السيطرة عليها ومتابعتها بشكل كبير من قبل الجهات المعنية.

ودعا الخطيب المواطنين ممن تتعرض سياراتهم للسرقة سواء كانت سرقة كاملة أو تفكيك جزء منها إلى الإسراع بالتبليغ عن الحالة في قسم إدارة البحث الجنائي والذي يوجد في داخل كل مركز أمني؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما دعا المواطنين إلى تفعيل جانب الوقاية بوضع سياراتهم في أماكن آمنة مثل «الكراجات» الخاصة بالعمارات السكنية إلى جانب وضع أجهزة إنذار بداخلها. ومع أنه يترتب على ذلك تكلفة مادية، إلا أنه يسهم في أن يكون للمواطن دور في تقليل حوادث السرقات.

من جانبه أكد مؤيد الكرمي مدير عام إحدى شركات وساطة التأمين الاردنية أن «التأمين الشامل للمركبات يشمل التأمين ضد السرقة»، موضحاً أن «شركات التأمين تتحمل قيمة 50- 100 مركبة سنوياً، جراء تعرضها للسرقة».

وبين أن شركات التأمين تدفع لصاحب المركبة القيمة السوقية للمركبة أو القيمة الواردة في نص عقد التأمين - أيهما أقل- شريطة وجود تقرير من المدعي العام يؤكد مرور 6 أشهر على اختفاء المركبة. ■

تجارة السلاح: التهريب يمدّها بالحياة

أكثر الخريشة

◄ أحدث ضحايا الاستخدام الفالت من عقاله للسلاح، طفلة مادباوية لم تبلغ من العمر سوى سنة وثمانية أشهر، لقيت حتفها يوم 20 شباط/ فبراير على أثر إصابتها بعيار ناري طائش في الرأس، بينما كانت تلعب مع أختها أمام المنزل. وتنقل الصحف الأردنية بانتظام قصصاً مؤلمة عن أشخاص وقعوا ضحايا إطلاق الرصاص عشوائياً في الأعراس وغيرها من المناسبات.

السلاح الذي يقتنيه المواطنون نوعان: نوع مسموح به أو مرخص قانونياً، ونوع آخر غير مرخص، مصدره التهريب وتجار بيع الأسلحة غير المرخصين.

ضابط متقاعد في الأمن العام طلب عدم ذكر اسمه، تحدث لـ**السّجل** عن مناطق الانتشار الكثيف للأسلحة في المملكة، مشيراً إلى أن «أهمها في معان، واللبن، وسحاب»، حسب تأكيده، لافتاً أيضاً إلى أن من بين أماكن انتشار الأسلحة «المناطق التي يغلب فيها الوجود العشائري»، مفسراً ذلك بمكانة السلاح في ثقافة الأردنيين وعاداتهم كرمز للرجولة والشجاعة. لكن الضابط المتقاعد أكد أن «معظم السلاح المهرّب يذهب إلى الدول المجاورة وخصوصاً السعودية حيث يباع فيها بأسعار عالية جداً».

يجيز قانون الأسلحة رقم 34 لسنة 1952 وتعديلاته للمواطنين، ممن تنطبق عليهم شروط الترخيص، اقتناء مسدسات وبنادق صيد فقط. أما الأسلحة الأوتوماتيكية الرشاشة، فلا يسمح بترخيصها إلا في أضيق حدود، وتتطلب قراراً من وزير الداخلية شخصياً، فيما تتولى مديرية الأمن العام ترخيص الأسلحة الأخرى.

المطلوبون للأمن بتهم حيازة أسلحة غير مرخصة أو الاتجار بالسلاح هم من الفئات الرئيسية التي تشملها الحملة الأمنية في كافة مناطق المملكة منذ أواخر العام 2009،

«تاجر أسلحة» غير مرخص، رفض الكشف عن هويته لأسباب واضحة، أعرب لـ**السّجل** عن قناعته بعدم وجود تجارة حقيقية للسلاح في المملكة، رغم وجود أسلحة غير مرخصة تقليدية مثل المسدس وبندقية الصيد، وأخرى أوتوماتيكية، موضحاً أن «الأردن ليست سوقاً مفتوحة للسلاح نظراً لأن معظم السلاح الذي يدخل إلى البلاد مهرباً، يعاد بيعه في دول مجاورة»، مؤكداً ما ذهب إليه ضابط الأمن المتقاعد.

وزير الداخلية الأسبق سمير الحباشنة، أكد أن تجارة السلاح هي كباقي أنواع التجارات موجودة في الأردن، وجزء كبير منها «يخرج إلى جهات غير معلومة خارج البلاد»، مؤكداً أن الأجهزة الأمنية الرقابية على الحدود تتمتع بقدرة عالية من الجاهزية، ولذا فإن وجود السلاح غير المرخص في الأردن لا يعني ضعفاً في الرقابة بقدر ما يعكس تطوراً متسارعاً في أساليب التهريب.

«تاجر الأسلحة» المذكور يختلف مع الحباشنة في تقييم فعالية الرقابة الحدودية، مؤكداً وجود ضعف في الرقابة، ويستدل عليه بعمليات التهريب سواء استقرت الأسلحة في البلاد أو أخرجت منها، مضيفاً أن «عمليات تهريب عديدة تنجح بمساعدة متنفذين»، دون مزيد من الإفصاح.

«وسيط» لتجارة السلاح، حسبما وصف نفسه، اشترط عدم التعريف بهويته، بدعوى «ما بدي تخربوا بيتي»، تردد كثيراً قبل أن يتحدث إلينا عن أنواع الأسلحة المتداولة في السوق، وأوضح أن أغلب الأسلحة الموجودة والتي تباع في أنحاء مختلفة من المملكة، هي «المسدسات بأنواعها وبنادق الصيد، وبعض الأسلحة الأوتوماتيكية مثل **الكلاشينكوف**، و**إم** ١٦، ورشاش 500، وبعض المتفجرات محدودة التداول مثل قاذف **آر. بي. جي**، والقنابل اليدوية».

وأضاف «الوسيط» أن القسم الأكبر مما يدخل البلاد من أسلحة يذهب إلى الخارج، لافتاً إلى «الارتفاع الكبير في أسعار السلاح في الآونة الأخيرة لازدياد الطلب عليه خارج البلاد»، مشدداً على أن الجهات الأمنية والقضائية لا تفرق بين من يتاجر بالسلاح غير المرخص، وبين من يضطر إلى بيع قطعة سلاح يقتنيها.

«تاجر السلاح» يرى أنه «لا وجود لتصنيع السلاح في الأردن، وأن ما يتم تداوله محلياً هو جزء بسيط من الأسلحة المهربة أو المسروقة. أما أغلب الأسلحة المباعة، فهي للاقتناء الشخصي، حيث يفضل أغلب الناس حيازة السلاح في منازلهم لتوفير الحماية والإحساس بالقوة ورفعة الشأن، ولاستخدامها أيضاً في الأفراح، بحسب ما أفاد به «تاجر السلاح».

«الوسيط» يعزو للفقر الذي كما يقول «سبب كل علّة» عمله في هذه «المهنة» الخطرة. ويضيف بأن ما دفعه في هذا الاتجاه هو «الحاجة وقلة العمل»، مؤكداً أنه لم يجد عملاً طوال خمس سنوات، إلى أن وجده في هذا الشغل المريح والذي يدر عليه ربحاً وفيراً رغم خطورته.

وفي سياق آخر، فإن محامياً يترافع في قضايا جرمية طلب عدم الكشف عن اسمه، قال «إن المنع الذي تقوم به الأجهزة الأمنية على السلاح هو منع صوري»، مدعياً بأن أغلب الأسلحة الموجودة غير مرخصة قانونياً، الأمر الذي أسهم في زيادة أعداد الجريمة في الآونة الأخيرة بنسبة 4,9 في المئة عام 2008، حسب تقديره، داعياً إلى إعادة النظر في تشريعات حيازة الأسلحة وتشديد مراقبة الحصول على السلاح بين يدي الأفراد.

وفي هذا الاتجاه، أكد الحباشنة أنه «يجب أن يكون هناك دور أقوى للقانون في مثل هذه الحالات»، داعياً إلى وقوف كافة مؤسسات الدولة الرقابية جنباً إلى جنب للحد من انتشار وتوسع هذه التجارة للقضاء عليها كلياً، ولافتاً إلى أن هذه التجارة المتعلقة بالتهريب ترتكز على الاحتراف العالي، ما يتطلب من المؤسسات المعنية زيادة التدريب والتطوير والتحديث لمواكبة هذا النوع من الحرفية. ■

الإعلام الأمني:

ليس كلّ ما يحدث يُقال

محمد الفضيلات

◂ صدر في 15 كانون الأول/ديسمبر 2009 بيان صحفي عن المكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام حول سرقة محل مجوهرات في الطفيلة. البيان «البروتوكولي» نقلته جميع وسائل الإعلام؛ وكالة الأنباء الأردنية **بترا**، صحف ومواقع إلكترونية مع الالتزام بالصيغة الواردة من المكتب الإعلامي.

البيان تضمن تفاصيل دقيقة للجريمة: «نفّذ لصوص في مدينة الطفيلة إلى محل لبيع المجوهرات من فجوة أحدثوها في جدار محل لبيع أجهزة خلوية مجاور، وسرقوا ذهباً بحوالي نصف مليون دينار». وأضاف البيان: «انتقل المختبر الجنائي من عمان لفحص المكان، ليعثر على بصمات الفاعل والتي التقطت في الموقع، ما جعل عملية الوصول إلى الجاني أكثر يسراً».

البيان عن ارتكاب الجريمة، لم يتبع ببيان إلقاء القبض على مرتكبيها، والذين دلت التحقيقات على أنهم من مرتبات الأمن، بحسب صحفي متخصص في شؤون الأمن، طلب عدم نشر اسمه.

قضية سرقة مجوهرات الطفيلة، تشير إلى أن لدى الأمن العام ما قد يخفيه عن الإعلام، في وقت يقول المكتب الإعلامي في الأمن إنه يتبع سياسة الانفتاح والشفافية في التعامل مع وسائل الإعلام.

بهدف تحقيق التفاعل الإيجابي بين الأمن والإعلام، كانت مديرية الأمن العام، أسست المكتب الإعلامي في 15 آذار/مارس 2005، ليكون حلقة وصل بين المديرية والمؤسسات الإعلامية.

ووفق المكتب الإعلامي، فإن «من حق المجتمع معرفة ما يدور من أخبار ومعلومات عن أي حدث أمني أو جرمي، بما يساعد الإعلام على القيام بتوعية المواطن»، لكن الصحفي المتخصص في الشأن الأمني في صحيفة **الغد** موفق كمال، يؤكد أن «البيانات الصادرة عن الأمن العام لا تقدم الحقيقة كاملة». ويذكر لـ**السجل** أن العديد من القضايا الأمنية لا تظهر للرأي العام لأسباب مختلفة.

الأسباب، كما يراها، تُراوح بين مراعاة النواحي الإنسانية في تعامل الأمن مع الملف الإعلامي بهدف منع التشهير أو الإساءة وتحطيم النفسية للشخص المتهم أو أفراد أسرته، ما يدفع الأمن إلى إخفاء بعض الحقائق.

إضافة للبعد الإنساني، يقول موفق كمال «يتعمد الأمن إخفاء معلومات تتعلق بتفاصيل ارتكاب بعض الجرائم بهدف منع تعلم الجريمة خاصه في القضايا الجرمية المستحدثة».

ورغم الأسباب التي يسوقها، يدافع الصحفي عن حق الحصول على المعلومة، مع ضرورة التحلي بالمسؤولية.

كمثال على المسؤولية، عدم قيامه بنشر تفاصيل قضية تهريب مخدرات حدثت مطلع العام 2009. وبحسب كمال، فإن حجبه المعلومات كان من منطلق المصلحة العامة وبتنسيق مع إدارة مكافحة المخدرات، حيث كانت الإدارة تعمل على خطة للقبض على «العقل المدبر» للجريمة، الذي كان ما زال في دولة مجاورة.

تأجيل النشر أتاح لإدارة المخدرات استدراج «العقل المدبر» للعملية والقبض عليه، ما يؤكد أن «التأجيل المؤقت» قد وقع بغرض تحقيق المصلحة العامة.

حجب المعلومات بدافع استكمال التحقيق، يؤكده النقيب عامر السرطاوي من المكتب الإعلامي للأمن العام، بقوله «نشر المعلومات قبل استكمال التحقيق قد يؤدي إلى حماية الجاني وتمكينه من أخذ الحيطة والحذر»، لكنه يعود للتأكيد أن جميع المعلومات تصبح متاحة للإعلام في حال استكمال القضية.

ورغم تغليبه المصلحة العامة، يرفض كمال أن يصبح قرار الصحفي مرتهناً لإجراءات الأمن العام، الأمر الذي قد يحدث في حال استمر الصحفي بتغطية القطاع الأمني لفترة زمنية طويلة تؤدي إلى خلق علاقات صداقة مميزة بداخله، مؤكداً على دور الصحافة في الرقابة أيضاً على جهاز الأمن.

وفي سياق ما ذهب إليه كمال، يصف الصحفي عبد اللّه الشوبكي المختص في الشأن الأمني بصحيفة **السبيل**، الأمن العام بـ«الحقيبة السيادية»، قائلاً إن المكتب الإعلامي في الأمن لا يستطيع أن يدلي بتصريحات تتجاوز الحدود المسموحة له.

وتختلف حدود المسوح به للمكتب الإعلامي باختلاف طبيعة الموضوع، ففي حين يلقى الصحفي تجاوباً كبيراً في الحوادث اليومية كحوادث السرقة، المشاجرات والقتل، يجد تعتيماً من قبل الإعلام الأمني على قضايا الحملات على البؤر الساخنة، يضيف الشوبكي، ويقول إنه حاول الحصول على معلومات حول هذه الحملات، لكن محاولاته اصطدمت بأبواب مغلقة من جانب الأمن، رغم أن ذلك تم عبر مخاطبات رسمية. ■

مطابخ العامر
Mecca Street - Amman - Jordan
P.O.Box: 3614 Amman 11821 Jordan
Tel : +962 6 585 7524
Fax : +962 6 585 7546
Email: samerabc@orange.jo

AL-AMER KITCHEN
Produced by Jordanian Hands

النمو المتوقَّع وتوزيعه بين فئات الشعب

جواد العناني

ازدادت التعليقات حول النمو الاقتصادي في الأردن العام الجاري. وأثار كثيرون التساؤل حول جدوى استخدام «الناتج المحلي الإجمالي» مقياساً لحجم النشاط الاقتصادي، وإذا كان التغير فيه من عام إلى آخر يعكس النمو الحقيقي الذي حدث في الاقتصاد خلال عام، ومدى كون معدل دخل الفرد (الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان) يعكس حقيقة الرفاء الاقتصادي الذي يتمتع به الأفراد في مجتمع ما. وبيّن عدد من المعلّقين والخبراء، أن الناتج المحلي الإجمالي مؤشر ضعيف على حقيقة النمو وعدالة التوزيع والرفاء الاجتماعيَّين.

يقول المثَل: «ما لا يُدرَك جُلّهُ لا يُترك كلّهُ». بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي ليس مقياساً مثالياً، لكنه واحد من أفضل المؤشرات التي بين يدينا حتى الآن، وإلى حين تكتشف اللجنة التي شكّلها الرئيس الفرنسي ساركوزي، مؤشراً جديداً، فإننا سنقبل بالناتج المحلي الإجمالي مؤشراً، رغم نواقصه وعيوبه.

والواقع أن الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النقدية لمجموع السلع والخدمات التي تم إنتاجها في دولة ما خلال عام واحد. والأصل احتساب إنتاج أي دولة بالوحدات التي أنتج بها. فنقول: أنتجنا العام 2009، على سبيل المثال، مئة ألف تفاحة، ومليون برتقالة، وعشرين ألف كمبيوتر، وسبعة آلاف شاحنة، و50 مليون حالة حلاقة، وغيرها، ونقارن كمية ما أنتجناه العام 2009 بالكميات المنتجة العام 2010، لكن هذا ليس عملياً وغير ممكن. فالناس بطبعها تميل إلى الرقم الواحد المبسط.

وعليه، يصبح السؤال: كيف تجمع برتقالاً وتفاحاً وحلاقة شَعر وشاحنة بعضها مع بعض؟ يتم ذلك بحساب تكلفة إنتاج الوحدة بالدينار، أو سعر بيع الوحدة بالسوق، وضرب الكمية المنتجة لكل سلعة بمعدل سعرها، فنحصل على قيمة الإنتاج من التفاح بالدينار، وقيمة الإنتاج من البرتقال بالدينار. وهكذا يصبح لدينا مجموع قيمة إنتاج السلع والخدمات.

يمكن الوصول إلى الأرقام نفسها بطريقة أخرى، انطلاقاً من أن المال الذي أُنفق على إنتاج السلع والخدمات يساوي مجموع الدخل الذي حصل عليه مَن أنتج تلك السلع والخدمات. والنفقات وأبواب الإنفاق، تساوي عوائد عناصر الإنتاج؛ فهنالك الريع أو مجموع العائدات على عنصر الأرض والموارد التي تحتها والأرصدة التي فوقها. وهنالك عوائد رأس المال كالآلات والأجهزة التي تحصل على فائدة أو ربح. وهنالك القوى العاملة التي تقبض أجوراً أو أرباحاً. ومجموع الأرباح والإيجارات والأجور والرواتب والفوائد يجب أن يشكّل الدخل المدفوع.

ويمكن حساب الناتج الإجمالي بطريقة ثالثة، هي أوجه الإنفاق. فالإنفاق يكون على الاستهلاك المحلي الخاص والاستثمار الخاص. وهنالك أيضاً الإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمار، وأخيراً هنالك الفرق بين الاستيراد والتصدير. حيث يجب عدّ الصادرات إنتاجاً محلياً، ولو لم تُستهلك في الدولة المنتجة. أما المستوردات فهي إنفاق محلي، لكنه من إنتاج آخرين، ولا يجوز أن يُحسب كجزء من إنتاج الدولة المعينة.

كل الطرق مع بعض التعديلات تؤدي إلى نتائج متقاربة. ولكن يجب التنويه إلى أن النشاط الاقتصادي لا يُعكس كله في أرقام الناتج المحلي الإجمالي. فمثلاً إذا اشتريت بيتاً قديماً، فإن الإنفاق على البيت لا يدخل في الناتج المحلي الإجمالي، لأن هذا البيت قد دخل في أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعام سابق. ما حدث ليس إنتاجاً جديداً، بل هو نقل للملْكية. لكن عملية الشراء قد تنقل المال من شخص مدخِر اشترى البيت إلى شخص مستثمر. وهذا يعدّ نشاطاً اقتصادياً وإن لم يدخل في حسابات الناتج الإجمالي. وكذلك، هنالك نشاطات كثيرة غير مسجلة. فالشخص الذي يبيع على قارعة الطريق لا يُحسب ضمن الدخل لأن ليس له قيد رسمي. وكل من يبني بيتاً جديداً غير مرخص لا يدخل ضمن إحصاءات الإنتاج، ومن يحفر بئراً من وراء ظهر السلطة يكون قد مارس نشاطاً غير معروف رسمياً. ولهذا فإن النشاط الاقتصادي يكون عادة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن إذا كان الناتج الإجمالي يقيس 80 في المئة من مجموع الإنتاج، فهذا يعني أنه مؤشر ممتاز على حجم النشاط الاقتصادي الفعلي.

الناتج المحلي الإجمالي ليس مجرد رقم أجوف، بل هو رقم معقد، يشمل كل عناصر النشاط الاقتصادي

وحتى يُستخدم الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للنمو، تتم مقارنة قيمة الإنتاج في عام ما مع قيمة الإنتاج في العام الذي يسبقه. والفرق بينهما مقسوماً على أحدهما، يقدم لنا النسبة السنوية للنمو.

لكن يجب أن نتذكر أن الدينار الذي نقيّم به الإنتاج تتغير قيمته من عام إلى آخر. لذلك قد تقل نسبة القوة الشرائية للدينار بنسبة 5 في المئة في العام الجاري مقارنة بالعام 2009. وهذا يعني أننا سننفق 5 في المئة أكثر على الإنتاج نفسه الذي حصل في العام السابق. وعليه، فإن المطلوب إذا أردنا أن نعرف نسبة النمو الحقيقية،

أن نحسم منها 5 في المئة وما يتبقى من فرق يعكس هذه النسبة.

وفقاً لذلك، الناتج المحلي الإجمالي ليس مجرد رقم أجوف، بل هو رقم معقد، يشمل كل عناصر النشاط الاقتصادي. والعيب ليس في الرقم، ولا في تفرعاته، بل في استخدامنا له واستنتاجنا منه لأمور يضيق تعريف الناتج عنها.

في ضوء ذلك، يمكن السؤال: ما معدل النمو المتوقع للاقتصاد الأردني العام 2010؟

يبدو أن الاقتصاد لن يشهد نمواً أكثر من 3,5 - 4 في المئة العام الجاري، على أقصى حد. فالنصف الأول مما نقرأ ونسمع، لن ينمو أكثر من 1 في المئة إذا ما قورن بالنصف الأول من العام الفائت، ونحو 2 في المئة بأرقام العام الماضي كله. أما النصف الثاني من العام الجاري فسيشهد أسوأ فترة، أو ما يُدعى «القاع». وبعد ذلك سيبدأ الاقتصاد في التحسن ببطء، وربما أن الاقتصاد العالمي سيخرج من الأزمة خلال الربع الثاني وبشكل واضح في الربع الثالث. وبعدها سيبدأ اقتصاد دول الخليج في استعادة حيويته، وبعدها بثلاثة أشهر ستصل أمواج هذا التحسن إلى الشواطئ الأردنية، وتتحرك المياه الراكدة في الاقتصاد الأردني. وهكذا، تبدأ التوقعات بفترة أكثر نشاطاً تعم أوساط المستثمرين، فيعودون إلى الإنفاق، وتعود البنوك للإقراض.

ولعل النشاطات المرشحة للعودة في البداية، هي قطاعات تجارية، مثل الملابس والأثاث ومواد البناء. وكذلك سنشهد نشاطاً سياحياً أكثر، مما يعني أن قطاع الفنادق والمطاعم وأماكن الترويح سيشهد إقبالاً متزايداً. وسوف نرى تحسناً في أسعار الفوسفات وأملاح البحر الميت. ولربما أيضاً تشهد المشروعات الكبرى بدايات واضحة للتنفيذ خلال الربع الثالث.

إذا حدث كل ذلك، ونشطت قطاعات الصحة والتعليم الخاص، ودبّت الحياة في إقليم العقبة، فإنه من الواضح أن جزءاً عريضاً من المواطنين سيلحظ تحسّناً.

وهكذا تزداد المداخيل، وتتحرك السيولة في شرايين الاقتصاد، وتتحسن إيرادات الحكومة، وتعود لإكمال بعض المشروعات، ولربما يأتي المستثمرون العرب، وتتحرك المصارف، وتخرج بعض الشركات المتعثرة من الحفرة الواقعة فيها.

كل هذا ممكن، ولكن يجب أن ترافقه سياسة حكيمة.. ومتى حدث هذا، فإن النشاط في الأشهر الأخيرة سيرفع من نسبة النمو المتدنية، وسيدعم معدل دخل الفرد إذا زادت فرص العمل، وقدمت الحكومة برنامج شبكة اجتماعية مدروسة ومنفّذة بحكمة وفاعلية واقتدار.

ولا بد من الانتباه هنا إلى نقطتين رئيسيتين: الأولى أن النمو الاقتصادي في النصف الثاني من العام ربما يكون منحازاً ضد متوسطي الدخل والأقل حظاً. فارتفاع وتيرة النمو، وزيادة تدفق الدماء سوف يصيب قطاعات البنوك، والسياحة، والعقار، والصناعات الكبرى، وبعض الصناعات المتوسطة، والتجارة وبخاصة في الآليات ومواد البناء والأثاث. والنمو في هذه القطاعات يصبّ عادة في صالح المستثمرين الكبار وتجار الجملة والصناعات الكبيرة. وبالطبع، فإن بعضاً من هذه المداخيل سوف ينقّط على أولئك الأقل دخلاً من الفئات العاملة في هذه النشاطات، ولكن البداية لن تكون كافية لكي يشعر بها متوسطو الدخل.

على الأرجح ألاّ يُحدث النشاط الإضافي في هذه القطاعات تحسناً كبيراً في أوضاعها، بل سيكون تحسناً محدوداً، يعطي المستثمرين بعض الطمأنينة، ويمنحهم الأمل بأن الأمور في العام 2011 ستكون أفضل.

لذلك، فإن العام الجاري لن يشهد انفراجاً وبسمات على وجوه أصحاب المداخيل المحدودة. بل ربما تشهد أوضاعهم بعض التراجع إن بدأت مستويات الأسعار بالارتفاع، بخاصة إذا عاد النشاط الاقتصادي للعالم. وقد يَحُول دون ارتفاع الأسعار إلى مستويات مؤلمة أمران: الأول خارجي ناتج عن ارتفاع سعر تبادل الدولار مقابل العملات الأخرى. وحيث أن الدينار الأردني مربوط بالدولار، وحيث أن معظم مشترياتنا الخارجية بالدولار، فإن بعض الارتفاع في الأسعار قد يمتصه ارتفاع الدولار والدينار قياساً إلى الين الصيني، واليورو الأوروبي، وغيرها من العملات التابعة للدول التي نستورد منها بغير الدولار.

النمو الاقتصادي في النصف الثاني من العام ربما يكون منحازاً ضد متوسطي الدخل والأقل حظاً

من هنا، فإن بعض المحللين سوف يعود ليثير موضوع صلاحية معدل دخل الفرد الأردني من الناتج المحلي كمؤشر على مستوى الرفاء الاجتماعي. فقد يتحسن مجموع الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع من النمو في السكان، وهذا يعطي الانطباع أو النتيجة الحسابية بأن كعكة الناتج المحلي قد كبرت أسرع من الآكلين لها. مما يعني أن حصة كل آكل سوف تزيد. وسيقول هؤلاء إن مثل هذا الاستنتاج الرقمي غير مطابق للواقع. وهذا الاستنتاج بحد ذاته صحيح، لأن النمو في كعكة الإنتاج والدخل سيكون منحازاً لأصحاب الدخول الأعلى.

النمو لن يكون صديقاً للفقر ولا للبطالة. لذلك فإن الحكومة مطالبة بالانتباه لهذا الأمر إذا أرادت تحريك الاقتصاد بشكل أسرع، لأن أصحاب الدخول العليا ليسوا بحاجة لمزيد من الإنفاق، أما أصحاب الدخول الدنيا فهم بحاجة إلى مداخيل إضافية كي ينفقوها على توفير حاجياتهم الأساسية. وهذا البعد، أي بعد عدالة التوزيع، لن يتأتى بحكم التطورات المتوقعة في النشاط الاقتصادي، بل هو بحاجة إلى سياسات موجهة بشكل محدود نحو الفقر.

الناتج المحلي الإجمالي لم يولد أمس كمؤشر. والاقتصاديون أدرى الناس بنواقصه وبإمكانات إساءة استخدامه كمؤشر على النشاط الاقتصادي، أو الرفاء الاجتماعي، أو النمو الفعلي. ومعدل دخل الفرد هو نسبة، أو حاصل قسمة الناتج المحلي على عدد السكان. بمعنى أنه معدل حسابي إن أُخذ منفصلاً يُخفي أكثر مما يُظهر. ولذلك ابتدع الاقتصاديون كثيراً من المؤشرات الاجتماعية والنسب لقياس عدالة التوزيع. ولعل أشهرها هو منحنى **لورنز**. ومن هذا المنحنى تظهر لنا نسبة مثيرة، نتيجة قسمة مجموع دخول أعلى 10 في المئة من السكان على دخول أدنى 10 في المئة من السكان. وهذه النسبة تساوي حوالي 1:5 في الدول العادلة مثل الدول الإسكندنافية، و1:7 في بعض الدول في شمال أوروبا وجنوبها. وتسوء في الدول النامية، حيث تصل في بعض الدول العربية إلى 1:70، وفي الأردن قد تصل 1:25. والمعضلة أنه ليس لدينا مسوحات حديثة عن توزيع الدخل في الأردن. وفي السنوات الصعبة مثل العام الجاري قد ترتفع النسبة إلى 1:25، وهذا توزيع غير سوي للدخول.

النتيجة التي يمكن الخلوص إليها أن عدالة التوزيع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة. أما الاعتماد على وجود طبقة محدودة مرفهة، وجماهير من الفقراء، فهذا قد يحقق التنمية لفترة قصيرة، وهو أشبه بالبئر الجافة، عندما تُلقي فيها حجراً فإنك لا تحصل سوى على صوت ارتطامه في قاع البئر.

لا يجوز التسرع في الحكم على الناتج المحلي الإجمالي، بل يجب التعامل معه بانتباه، والبحث عن بقرة مقدسة جديدة غيره، فهو أفضل الموجود كمؤشر على النشاط الاقتصادي. ■

سحب الجنسية:
إقحام الاقتصاد في لعبة سياسية

نسيم الطراونة

◄ في أوائل شباط/يناير 2010، وفي تقرير شديد النبرة أصدرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان **هيومن رايتس ووتش**، واجه الأردن إدانة عامة بسبب سياساته الراهنة المتعلقة بالسحب العشوائي للجنسية من أردنيين منحدرين من أصول فلسطينية.

وفقاً للتقرير، أثّرت هذه السياسة في ألفين وسبعمئة شخص على الأقل في الأعوام ما بين 2004 و2008، ممن تم تجريدهم جميعاً من جنسيتهم بجرّة قلم. ويلقي التقرير المكون من 60 صفحة، الضوء على موضوع فقدان الجنسية، المنطوي على خسران الوصول إلى الحقوق الإنسانية الأساسية، بما فيها التعليم، والعناية الصحية، والعمل، والضمان الاجتماعي، وكذلك الحق في الامتلاك.

وبينما قالت **هيومن رايتس ووتش** أن هذه السياسة تمارَس عشوائياً، إلى جانب انتهاكها لقانون الجنسية الأردني للعام 1954، قال مسؤولون مختلفون من داخل الحكومة، إن هذه السياسة مصمَّمة من أجل حفظ حق العودة للأردنيين من أصل فلسطيني، كما دافع مسؤولو الدولة أيضاً عن هذه السياسة، واصفين إياها بأنها إجراء من أجل «تصحيح الأوضاع»، الذي أصبح ضرورياً بطبيعته، بعد فك ارتباط الأردن بالضفة الغربية 1988.

مع ذلك، يرى المنتقدون أن مثل هذه السياسة تعمل في واقع الأمر انسجاماً مع رغبة الأردن في مواجهة التحركات الإسرائيلية لتكريس الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين. ومهما كان واقع الحال، فإن ثمة أمرَين يبدوان مؤكدَين: أن الأردن يلعب لعبة سياسية في موضوع الجنسية، وأن الموضوع يظل أشدّ تعقيداً مما تتعاطى به التقارير الإعلامية حوله.

ففي الوقت الذي يلتقط فيه التقرير فعلياً تعقيدات هذه السياسة المستمرة، التي تبدو عشوائية بشكل رئيس، نظراً لحكم الأردن التاريخي «الغريب» للضفة الغربية، وما صاحبه من توابع سياسية متعلقة بالمواطنة، فإنه يشير أيضاً إلى صورة أصبحت فيها الحقوق الإنسانية مشتبكة، ليس في عملية سياسية فقط، وإنما في الاقتصاد أيضاً.

الأردنيون من أصل فلسطيني ممن أصبحوا الآن بلا دولة، والذين ما زالوا يعيشون في المملكة مع ذلك، يواجهون الآن أعباء اقتصادية غير مسبوقة. على سبيل المثال، أصبحت الرعاية الصحية التي يتمتع بها معظم الأردنيين بتكلفة منخفضة نسبياً، إن لم تكن مجانية، سلعةً كمالية بالنسبة لهذه الشريحة الجديدة من السكان.

وبوصفهم أجانب في البلد الوحيد الذي عرفوه طوال حياتهم، فإن الطلبة المنتمين

إلى العائلات التي جُردت من جنسيتها أصبحوا يواجهون واقع دفع رسوم دراسة أعلى للتعليم العالي. بل إن هذه الشريحة الجديدة ربما تجد من الصعب عليها الوصول إلى مرحلة الجامعة أصلاً، نظراً لأن التعليم الابتدائي مغلق أمام غير الأردنيين (مع الاستثناء الخاص للاجئين العراقيين).

وفقاً للتقرير، فقدَ الأردنيون من أصل فلسطيني ممن أصبحوا بلا دولة، وعلى حين غرّة، حقَّهم في العمل في القطاع العام، وبات يترتب عليهم التغلب على سلسلة من العقبات البيروقراطية من أجل العمل في القطاع الخاص، منها الحصول على شهادة حسن سلوك من دائرة المخابرات العامة، وعلى تصريح عمل.

الأطروحة الاقتصادية التي يقدمها مفكرون وخبراء مختلفون، تعتقد بضرورة إجراء تحليل للمواطنة يقوم على حسبة التكلفة-الربح

وفي غياب امتلاك جواز سفر أردني كامل، فقدت هذه الشريحة من القوى العاملة أيضاً قدرتها على السفر بحرية، بينما أصبح أعضاء النقابات المهنية التي تطلب الجنسية الأردنية كشرط مسبق لعضويتها، محرومين من عضوية الحرْفة، حيث تكون عضوية النقابة إجبارية. ومما زاد الأمور سوءاً، حرمانُ هؤلاء من حقهم في الضمان الاجتماعي، حين أصبحت هذه الشريحة من القوة العاملة غير قادرة على دفع رسوم اشتراكها في الضمان الاجتماعي، كأردنيين، وغير قادرة كذلك على سحب أموالها من الضمان بوصف أفرادها أجانب.

وأخيراً، يلقي التقرير الضوء أيضاً على فقدان الحق في الملْكية، بحيث لم يعد بوسع هؤلاء الفلسطينيين الذين بلا دولة أن يمتلكوا الأرض أو المنازل أو الأعمال، وأصبح بعضهم يسجّل مثل هذه الأصول بأسماء أقاربهم بوصف ذلك الطريقةَ الوحيدة لحفظ هذه الممتلكات، في حين وجد الذين يمتلكون محافظَ أسهم أنه لم يعد بوسعهم التعامل والمقايضة من دون رقم وطني أردني، وأصبحت أسهمهم الآن مجمدة في السوق.

غني عن القول إن هذا النهج ذا البعد السياسي، أنشأ وضعاً اقتصادياً قاتماً لشريحة من المجتمع. وهي في واقع الأمر شريحة من القوة العاملة، فقدت حق التنقل، إلى جانب الحق في التعليم والعناية الصحية غير المكلفة، ما يعني تحولها إلى قوة عاملة غير متعلمة ومريضة.

القضية التي تبرز هنا، لا تتعلق فقط بدولة لم تعد تحترم الحقوق الإنسانية الأساسية، أو بأطروحة دستورية، وإنما هي قضية سحب الحقوق من أناس يسهمون في الاقتصاد الوطني. بعبارة أخرى، وبوضع السياسة وحقوق الإنسان جانباً، فإن الأطروحة الاقتصادية التي يقدمها مفكرون وخبراء مختلفون، تعتقد بضرورة إجراء تحليل للمواطنة يقوم على حسبة التكلفة-الربح. ذلك أن المواطنين من حيث الأساس، هم أشخاص يسهمون بشكل حتمي في الاقتصاد الوطني عن طريق الدفع للضمان الاجتماعي، وتسديد الضرائب، وهم يشترون ويبيعون في السوق بوصفهم جزءاً من القوة العاملة، مسهمين بذلك في نمو الناتج القومي الإجمالي.

وفقاً لما كتبته نرمين مراد، كاتبة العمود في صحيفة **جوردان تايمز** الأردنية، فإن جوهر القضية يكمن في الافتقار إلى الشفافية وما ينجم عن ذلك من انغلاق قناة الاتصال بين الحكومة وشعبها. تقول مراد: «المواطن لا يعرف حقوقه، وبماذا يمكن أن يطالب. لا يمكن للجسم السياسي في البلد أن يُبقي على سياسة الغموض هذه، بخاصة عندما نتحدث عن جيل ثانٍ من الناس الذين وُلدوا هنا، ودرسوا وعملوا هنا».

وتضيف أن هؤلاء أناسٌ يشكّلون جزءاً من السوق، ويسهمون بدفع الضرائب ويدفعون لنظام التعليم، ويشكلون طاقة فكرية للبلاد، وهو ما يُعدّ أيضاً مكسباً يُعتدّ به للمملكة. وهم ينشئون أعمالاً صغيرة ويضخّون أموالها في الاقتصاد الوطني. وفي المقابل، «تترتب تكلفة معينة على كونك مواطناً»، تقول مراد، وتوضح: «مع ذلك، وبقياس الأمرين معاً، فإنك ستجد أن المنافع ترجح بكثير على التكلفة في هذه الحالة».

في الوقت الذي يقول فيه بعضهم إن نزع المواطنة من هذه الشريحة من المجتمع يعمل فعلياً على تخفيف الأعباء الاقتصادية عن كاهل الحكومة، والمتمثلة في تقديم الخدمات العامة الأساسية، فإن ثمة آخرين ممن يختلفون بقوة مع هذا الموقف.

مروان كردوش، الاقتصادي ورئيس تحرير مجلة **بيزنس جوردان**، يرى أن الافتراض القائم على أن سحب الجنسية الأردنية من هؤلاء سوف يحقق للدولة وفراً في تكلفة التعليم المدرسي و/أو العناية الصحية، «افتراض خاطئ». ويضيف أن هذا الافتراض يعني أن هؤلاء الأشخاص سوف يحتاجون إلى هذه الخدمات، لكن المسألة يمكن أن تكون في واقع الأمر كما يلي: «بفقدان التمتع بالجنسية الأردنية الكاملة وكل المنافع التي ترافقها، بما في ذلك الإحساس بالانتماء، والقدرة على العمل بحرية، وامتلاك الأصول، والسفر... إلخ، فإن فاقدي الجنسية سيعتمدون بدلاً من ذلك على خدمات مشابهة يقدمها القطاع الخاص».

مراد تلقي الضوء أيضاً على حقيقة أن المملكة هي موطن لأكثر من 63 ألف امرأة من المتزوجات من غير أردنيين، وغير قادرات بذلك على منح جنسيتهن لأبنائهن. وبالمعايير الاقتصادية، فإن الأردن يؤوي مئات الآلاف من الذين لا يستطيعون أن يسهموا بشكل مناسب في اقتصاده الوطني كمقيمين أو مواطنين، مع أنهم وُلدوا في البلد ويستهلكون موارده. إن سياسة حرمان النساء اللواتي يتزوجن من غير الأردنيين، من الحق في منح جنسيتهن لأبنائهن، ترتبط حتماً بالسياسة نفسها التي تستهدف الأردنيين من أصل فلسطيني، بل وتشكل ضحيةً لها.

وبينما دافع الناشطون منذ أمد طويل عن فكرة فصل هاتين القضيتين في محاولة لحل الواحدة منهما من دون المساس بحساسية القضية الفلسطينية، فإن اشتباكهما التاريخي جعل ذلك الفصل صعباً. بعبارة أخرى، ومن وجهة نظر الحكومة الأردنية، فإن حل قضية واحدة لا يمكن أن يتحقق من دون حل الأخرى.

في الوقت الذي تم الإعلان فيه عن بطاقات الإقامة كحل مؤقت للمشكلة الأكبر، وهو حل يتيح للناس الحصول على حقوق أساسية مختلفة كمواطنين، والتي تأتي مع الحقوق الاقتصادية، فإنها ربما لا تفعل سوى القليل لإنقاذ سمعة البلد، سواء في عين المجتمع الدولي، أو في عين أولئك الذين تم انتزاع جنسيتهم. يقول كردوش: «حتى لو تم إصدار بطاقات إقامة، فإنني أشك بأن ذلك سيُحدث أيَّ فرق. بصراحة، ولو وُضعتُ في الموقف نفسه، فسأشعر بأنني قد خُذلت وسأفكر جدياً بالهجرة إلى بلد آخر. لماذا يمكن لأي شخص أن يستثمر الوقت والمال في مكان يكون غير مرغوب به فيه؟».

في بلد يعتمد بكثافة على قواه العاملة، وعلى القدرات الفكرية في تعزيز اقتصاده، ربما يكون من الحماقة من جانب الحكومة أن تتبنى نهجاً مدفوعاً بدافع سياسي، لكنه منحرف اقتصادياً، بخاصة عندما يأخذ المرء في الحسبان حقيقة أننا لا نمر بأوقات اقتصادية عصيبة تعاني فيها الحكومة من عجز موازنة يبلغ 1,4 بليون دينار فحسب، وإنما نجد أيضاً، وبوضع حساب الأرباح والخسائر جانباً، أن المكاسب السياسية الفعلية لمثل هذه السياسة تظل أقل وزناً بكثير من المكاسب الاقتصادية الممكنة. ■

• جميع قطع المجوهرات في الإعلانات متوفره في معارضنا

مفتاح قلبك يا أمي أغلى من الذهب

أوفياء الثقة

شوكة الشامي

صياغة و مجوهرات

دار مجوهرات شوكة الشامي

info@shamijewelry.com ▪ www.shamijewelry.com

Um Uthaina : (009626) 5560000 ▪ Meccaa Mall : (009626) 5535010 ▪ City Mall : (009626) 5563577 ▪ Abdoun Mall : (009626) 5924040

مجوهرات وذكريات

جائزة شهر تموز ٢٠١٠ سيارة Mercedes SLK200

فترة الحملة: ٢٠١٠/٣/١ إلى ٢٠١٠/٧/٦ – يوم السحب: ٢٠١٠/٧/٧

جائزة شهر كانون ثاني ٢٠١١ سيارة Mercedes E200

فترة الحملة: ٢٠١٠/٧/٧ إلى ٢٠١١/١/٨ – يوم السحب: ٢٠١١/١/٩

حملة مجوهرات وذكريات سارية لغاية ٢٠١١/١/٩، فمقابل كل عملية شراء بقيمة ١٠٠ دينار من مجوهرات شوكت الشامي تحصل على فرصة للدخول في السحب على الجوائز القيمة.

• السيارات غير مجمركة • المشتريات من سبائك الذهب، الليرات والأونصات غير مشمولة في عملية السحب.

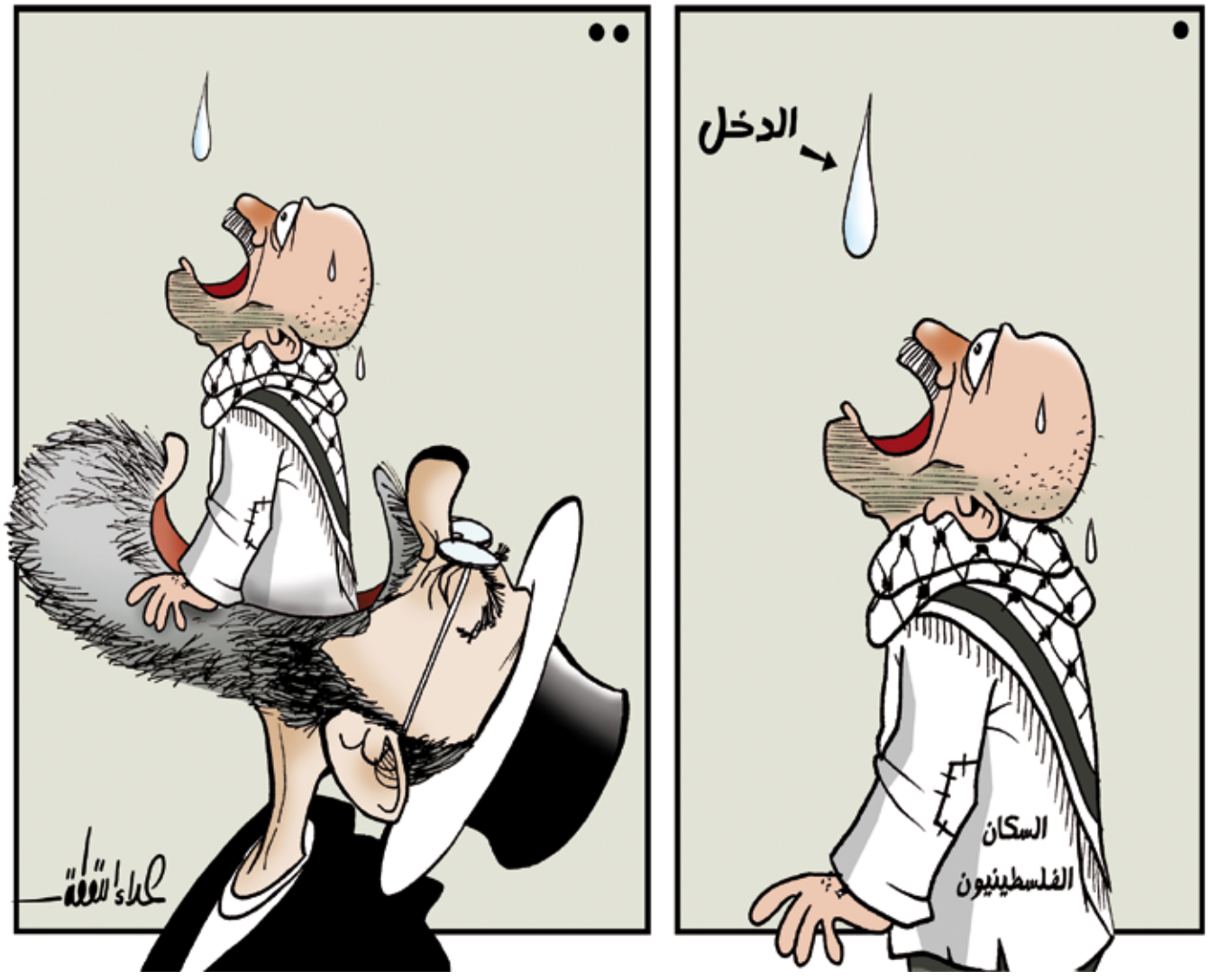

إستراتيجية إسرائيل إزاء فلسطينيي 1948:

تجنيد الاقتصاد لمتطلبات النفوذ القومي

امطانس شحادة

◄ بيّن تقرير الفقر السنوي الـذي نشرته مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية العام 2009، أنّ معدل الفقر العام في إسرائيل بلغ قرابة 25 في المئة من مجمل السكان في الدولة، وأنّ عدد العائلات الفقيرة نحو 420 ألف عائلة، يشكلون نحو 1,65 مليون مواطن، بينهم 783 ألف طفل.

ووفقاً للمعطيات، لم يتفاقم وضع الفقر العام 2008 قياساً بالعام الذي سبقه. ويُظهر التقرير أنّ العائلات العربية في الداخل هي الأكثر فقراً، إذ بلغت نسبة العائلات العربية الفقيرة قرابة 50 في المئة من مجمل العائلات العربية (وتشكل 30 في المئة من مجمل العائلات الفقيرة في إسرائيل)، بينما لا تتجاوز نسبة الأسر اليهودية الفقيرة 15 في المئة (يتمركز الفقر بالأساس بين العائلات اليهودية المتدينة).

يُضاف كلّ ذلك إلى معطيات نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تشير إلى احتمال أن تكون الأسر العربية تحت خط الفقر، أكبر مقارنة بالأسر اليهودية؛ وأنّ 50 في المئة من العرب تنازلوا عن وجبات غذاء بسبب الأوضاع المالية الصعبة؛ فضلاً عن فجوات كبيرة في الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومستويات التعليم وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات مقارنة بالمجتمع الإسرائيلي.

وتُظهر الصورة الوصفية لقسم من المقاييس الاقتصادية للسكان العرب داخل

دولة إسرائيل، مع بداية الألفية الثالثة، أنّ دخل العائلة العربية يصل إلى نحو 50 في المئة فقط من دخل العائلة اليهودية؛ وأنّ معدل الفقر في أوساط الفلسطينيين يشمل 50 في المئة من العائلات مقارنة مع 15 في المئة في أوساط العائلات اليهودية؛ وأنّ معدل الدخل السنوي للفرد في أوساط الأقلية العربية يبلغ 8 آلاف دولار مقارنة مع 24 ألف دولار لمواطني الدولة من غير العرب.

وبحسب هذه الصورة، يصل مستوى المشاركة في قوى العمل لدى الفلسطينيين 40 في المئة، مقارنة مع 55 في المئة في الأوساط اليهودية، ويصل مستوى البطالة إلى 12 في المئة مقارنةً مع 8 في المئة في الأوساط اليهودية. وتكشف أنّ 50 في المئة من المستخدمين العرب يعملون في الاقتصاد اليهودي، وأنّ 30 في المئة من المستخدمين العرب في الاقتصاد العربي المحلي يعملون في القطاع العام، السلطات المحلية، التربية والصحة، و20 في المئة من المستخدمين يعملون بشكل مستقل أو كأجراء في الاقتصاد العربي. وبذلك فإنّ الاقتصاد العربي ينجح في توفير أماكن عمل لـ 8 - 10 في المئة فقط من العرب في سن العمل.

وما زال 50 في المئة من المستخدمين العرب يعملون في فروع الاقتصاد التقليدية، الزراعة، الصناعة والبناء، وبالأساس كعمال مهنيين وغير مهنيين في الاقتصاد اليهودي.

يرتكز أحد أسس الأيديولوجية الصهيونية على مبدأ تجنيد الاقتصاد لمتطلبات النفوذ القومي

في ظل هذه المعطيات، حدثت في السنوات الأخيرة بعض التغيرات في التعامل الاقتصادي للحكومات الإسرائيلية مع الفلسطينيين في الداخل. إذ اتخذت الحكومة الحالية، وقبلها الحكومة السابقة، بعض الخطوات للتعامل مع الضائقة الاقتصادية للفلسطينيين، منها على سبيل المثال، إقامة هيئة حكومية خاصة لتطوير الاقتصاد العربي، وإنشاء شركة للاستثمار في الاقتصاد العربي برأس مال 40 مليون دولار، وضعت الحكومة منها 20 مليون، ومن المفترض أن يضع شريك من القطاع الخاص الحصة المتبقية.

كما بدأ عدد من المؤسسات الإسرائيلية بالعمل في السنوات الأخيرة على دمج العرب في الشركات الإسرائيلية الخاصة، وفي الصناعات التطويرية والمعرفة والمعلوماتية. وافتتحت شركات إسرائيلية عاملة في مجال الحوسبة فروعاً في البلدات العربية لتشغيل موظفين عرب.

هذا الواقع الاقتصادي، الذي يكشف عن دونية اقتصادية دائمة، يدفع للبحث عن تفسير للسياسات الاقتصادية التي تنتهجها إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الداخل، رغم أنّ الاقتصاد الإسرائيلي مرّ بعمليات تحوّل وإعادة بناء عميقة تؤهله، بالإضافة لسياسات الاقتصاد الكلي، لدخول نادي الدول الليبرالية المعولمة من أوسع الأبواب.

وإذا كانت الحال كذلك، لماذا لم يستفد الفلسطينيون في الداخل تلقائياً من «الانفتاح الاقتصادي»، والاندماج الاقتصادي الإسرائيلي في المنظومة الاقتصادية العالمية، ولماذا لا يضمن تحريرُ الأسواق وانتهاج سياسات اقتصادية «ليبرالية» تخفيفَ قيود التنمية المفروضة على الاقتصاد العربي في الداخل، وماذا تعني الخطوات الحكومية الأخيرة، ولماذا الآن، وهل يدلّ ذلك على «لَبْرَلَة» العلاقة الاقتصادية مع الفلسطينيين في الداخل كما تدّعي الدولة، أم أنّ الأهداف والتفسيرات مغايرة للرواية الرسمية؟

التفسير المنطقي للواقع الاقتصادي للفلسطينيين في الداخل، وللسياسات المنتهجة إزاءه، هو وجود اقتصاد مقسم في إسرائيل: الاقتصاد المركزي اليهودي، والاقتصاد المحلي العربي الذي تشكّل تاريخياً على هامش الاقتصاد الإسرائيلي، وجُنّد قسراً لاحتياجات المشروع الصهيوني. إضافة إلى وجود سياسات اقتصادية مختلفة لكلا الاقتصادَين. هذا التقسيم يجري تفسيره بواسطة الأسس الأيديولوجية الاقتصادية للمشروع الصهيوني، التي كوّنت الأهداف والسياسة الاقتصادية عموماً، ومن تلك الأسس تنبثق السياسات الحكومية في هذا المجال، حتى بعد مرور ستين عاماً على إقامة إسرائيل على أرض فلسطين.

يرتكز أحد أسس الأيديولوجية الصهيونية على مبدأ تجنيد الاقتصاد لمتطلبات النفوذ القومي، لمجتمع من دون دولة (**اليشوف**)، وللدولة لاحقاً. رأى المهاجرون الأوائل في شحّ المصادر الاقتصادية عاملاً محدداً ومهدداً قد يحدّ من السيطرة على الأراضي قبل قيام الدولة. إضافة إلى ذلك، سادت القناعة بأنّ الفشل في خلق أماكن عمل للمهاجرين يهدّد جهود تغيير الميزان الديمغرافي في فلسطين. وتُترْجَم البنى الأيديولوجية تلك في السياسات الراهنة لدولة إسرائيل، التي ما زالت تعدّ المورد الاقتصادي عنصراً أساسياً من عناصر التفوّق اليهودي في الدولة (وفي المنطقة). مقابل ذلك، تحجب إسرائيل الموارد الاقتصادية عن الفلسطينيين في الداخل، لضمان تعلّقهم في الموارد الاقتصادية وبأماكن العمل التي تنتجها مجموعة الأغلبية أو الدولة. حتى الثمانينيات صيغت تلك السياسات وفقًا لاحتياجات الاشتراكية-الصهيونية وشروطها، ومنذ ذلك الوقت وفقًا لشروط الرأسمالية الصهيونية.

ولا يُقصد بهذا الادعاء النفي المطلق لأي تطور وإنماء اقتصادي شهدته الأقلية الفلسطينية، وإنما أنّ سقف التطور الاقتصادي حُدّدَ دائماً وفقًا لاحتياجات الدولة. بمعنى آخر، تقبل دولة إسرائيل تطوير الاقتصاد الفلسطيني في الداخل، بشرط أن يكون تطوراً محدداً يمكن أن يخدم أجهزة «الإشراف والرّقابة» المعمول بها، وأن تكون استفادة الاقتصاد اليهودي أكبر من استفادة الاقتصاد الفلسطيني.

إسرائيل مضطرة اليوم، بغية تحقيق مصالحها الاقتصادية والقومية، ومن ضمنها الانضمام إلى منظمة OECD، إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل

كلا الاقتصادَين منفصل عن الآخر، بسبب التقسيم الجغرافي أو لاختلاف السمات الاقتصادية، ورغم أن الدولة عملت على حفظ هذا الواقع وهذا التقسيم، لم يكن كلٌّ من الاقتصادَين مستقلاً ومغلقاً تماماً. وكان تبادل البضائع والعلاقات الاقتصادية انتقائياً جداً، ووفقاً لمتطلبات السوق اليهودية والمصلحة اليهودية، وأهداف المشروع الصهيوني. إضافةً إلى ذلك، تحقق التطور الاقتصادي الصناعي اليهودي على مدار سنوات، بمساعدة أجهزة الدولة، والدعم المادي الكبير وموارد المؤسسات القومية. وقد برزت على طول الطريق أهمية الأيديولوجية القومية-الصهيونية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في إسرائيل. هذه السياسات تؤدي بالضرورة إلى غياب قواعد السوق الحرة بين الاقتصادَين. لذا فإن أكثر النظريات قرباً لوصف

هذا الوضع ينبثق عن الأيديولوجية **المركنتيلية**، وأحيانا **النيو-مركنتيلية** على اختلافها.

ظهور النموذج **المركنتيلي** كان منتوجاً مرافقاً لنشوء الدولة القومية الحديثة. وهي نظرية برزت في الأساس من المدرسة الواقعية التي رأت في الاقتصاد، وعلى وجه الخصوص في الصناعة، مورد النفوذ الأول لضمان الأمن القومي ومصالح لدولة القومية. ترى هذه النظرية في الاقتصاد لعبة، فيها غالبون ومغلوبون، ويجدر بالدولة أن تكون بين الغالبين. ويمكن القول إن التغيرات في السياسات الاقتصادية المعمول بها تجاه الفلسطينيين في السنوات الاخيرة تنبثق عن سياسات **نيو-مركنتيلية**. وفقاً لهذه السياسة ليس بالضرورة أن تكون نتيجة المنافسة الاقتصادية غالباً أو مغلوباً، بل يمكن أن يكون الطرفان رابحَين **win win game**، لكن يجب أن تعمل الدولة على أن يفوق ربحها ربح الطرف الآخر، وأن تضمن مصالحها القومية أولاً، حتى لو كان في التبادل الاقتصادي ربحاً للطرف الآخر.

هذا ما يفسر السياسات الاقتصادية الحالية تجاه الفلسطينيين في الداخل. فالحكومة الإسرائيلية تقبل بتطوير الاقتصاد الفلسطيني في الداخل، لكن بشرط أن يكون ذلك تحت سقف احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي وبما فيه من مصلحة الاقتصاد الكلي، ويساعد على تحقيق الأهداف القومية الإسرائيلية. ومن المرجح أن هذا التغير حدث نتيجة لضروريات الاندماج الكامل بالاقتصاد العالمي، وبالأساس بسبب حاجة إسرائيل إلى الاستجابة لشروط عدد من المنظمات الدولية.

تسعى الحكومات الإسرائيلية للانضمام إلى منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي **OECD**، وقد خطا الاقتصاد الإسرائيلي خطوات عدة بهذا الاتجاه، واستجاب لعدد من شروط المنظمة. لكنه ما زال بحاجة إلى خطوات أخرى، منها: رفع معدل الناتج المحلي السنوي للفرد الواحد، رفع المشاركة في أسواق العمل وتخفيض البطالة والفقر.

ما زال الاقتصاد مجنّداً في خدمة مشروع قومي استعماري يعمل لصالح المجتمع اليهودي، داخل دولة إسرائيل وخارجها

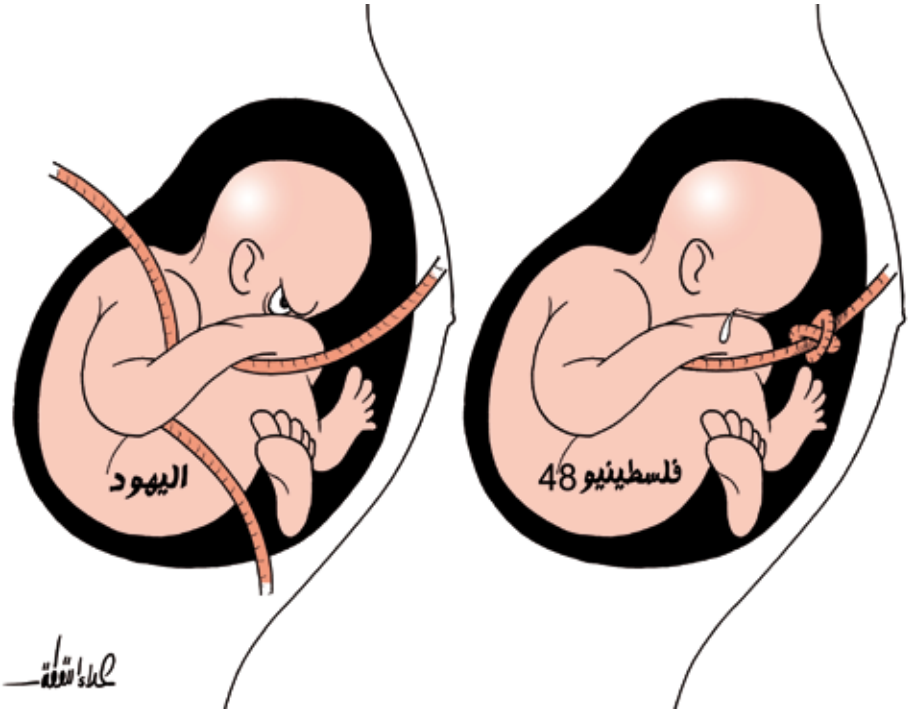

ويبلغ المعدل العام للناتج المحلي القومي للفرد الواحد في إسرائيل نحو 28 ألف دولار سنوياً، مقابل 8000 تقريباً للسكان العرب. ووصلت الحكومات الإسرائيلية، باعتراف مدراء سابقين لوزارة المالية ومحللين اقتصاديين بارزين في إسرائيل، إلى أنه لا يمكن رفع معدل الناتج المحلي السنوي للفرد ليصل إلى 33-34 الف دولار -ليقترب من معدلات الدول الصناعية- دون رفع معدل الإنتاج لدى الفلسطينيين في الداخل. إذ إنه من ضروب الخيال رفع معدل الإنتاج لدى المواطن اليهودي إلى 40 ألف دولار سنوي كي يصل المعدل لعام إلى 32 ألف دولار، مع إبقاء معدل الإنتاج لدى العرب 8 آلاف دولار، كون الاقتصاد الإسرائيلي استنفد الطاقات الكامنة في المجتمع اليهودي من حيث الإنتاجية ومستويات التعليم والتشغيل، هذا في ضوء أنّ الشرائح اليهودية متدنية الدخل التي تصل إلى قرابة 10 في المئة من المجتمع اليهودي لا تشارك في عملية الإنتاج الاقتصادي وتعتاش من مخصصات الدولة.

ولا يمكن تخفيض معدلات الفقر والبطالة دون خفضها لدى الفلسطينيين، أي دون تطوير الاقتصاد الفلسطيني. كما أنه لا يمكن رفع معدلات المشاركة العامة في أسواق العمل ما لم يتم رفع معدل مشاركة النساء الفلسطينيات في أسواق العمل (تصل نسبة المشاركة الحالية إلى 20 في المئة فقط). إذ إن معدلات المشاركة لدى المجتمع اليهودي بلغت ذروتها.

هذا يعني أنّ دولة إسرائيل مضطرة اليوم، بغية تحقيق مصالحها الاقتصادية والقومية، ومن ضمنها الانضمام إلى منظمة **OECD**، إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل، ليكون ذلك رافعاً لتحسين مؤشرات اقتصادية أساسية. لكن الحكومات الإسرائيلية تعمل على أن يكون هذا التطور مشروطاً بمصلحة الاقتصاد اليهودي-الإسرائيلي، وبخدمة الاقتصاد اليهودي، وأن يكون تحت سقف الحكومة ومن خلالها، وبشرط أن لا يُنتج خللاً في توازن القوة الاقتصادي بين المجموعة اليهودية والعربية، والأهم أن لا يرفع التطور الاقتصادي من سقف الأهداف والمطالب الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل.

كلا الاقتصادَين منفصل عن الآخر، بسبب التقسيم الجغرافي أو لاختلاف السمات الاقتصادية

إذ كانت الحكومات الإسرائيلية، مستعدة دائماً لدفع ثمن اقتصادي، بما يحول دون تنمية الاقتصاد العربي، ويجنبها تقديم ثمن سياسي لهذا التطور. أي أنّ سياسات الاحتواء ما زالت قائمة، وما زال الاقتصاد مجنّداً في خدمة مشروع قومي استعماري يعمل لصالح المجتمع اليهودي، داخل دولة إسرائيل وخارجها. ■

تمويل الصادرات

تمويل العمليات التجارية

تمويل المشاريع

تمويل رأس المال العامل

تمويل قطاع الطاقة
والطاقة المستجدة

تمويل شراء الذمم

تمويل قطاع المياه والمشاريع
والخدمات المساندة له

مركز الخدمة الهاتفية
5600444

www.unionbankjo.com

بنك الإتحاد
Union Bank
نفتخر بخدمتكم...

أوباما والشرق الأوسط:

سنة مرّت بلا تغيير فإلى متى الانتظار؟

رانية عطا الله

لدى النظر إلى المراجعات التي تناولت أداء إدارة أوباما في الموضوع العربي-الإسرائيلي خلال الأشهر الثلاثة عشر الأخيرة، يتضح أن الكثيرين قد أعطوا للإدارة علامات عالية في ما يخص الانتباه والجهد، لكن تلك المراجعات منحت تقييماً أقل كرماً بكثير حين تعلق الأمر بالنتائج التي تمخض عنها ذلك.

كان الرئيس قد ابتدأ بخلق آمال عريضة بفضل ما دافع عنه. ورغم صعوبة الوقوف على ما كانت نواياه بالضبط، فإن الحقيقة هي أنه اختار يوم أدائه قسمَ تولّي المنصب في العشرين من كانون الثاني/يناير 2009، أن يذكر اسمه الأوسط «حسين». وفي خطاب تنصيبه، ألمح بوضوح للمسلمين في كل أنحاء العالم، بأن الولايات المتحدة، تحت إدارتـه، ليست معنية باستكمال مسار سلفه الميال إلى شن الحروب أو احتلال البلدان في أنحاء العالم، وإنما ستكون أكثر تركيزاً على الانفتاح، ومد اليد، والاتصال بالعالم المسلم على أساس الاحترام المتبادل. وقد أوحت نبرة ذلك الخطاب بفكرة مصادقة الجماهير التي لديها مخزون كبير من الهواجس جرّاء كلمات إدارة بوش وأفعالها طوال فترة امتدت ثماني سنوات.

من المنظور العربي والإسلامي، بدا أوباما كأنه يقول الأشياء المناسبة، للجمهور المعنيّ، وبالطريقة الصحيحة. وساد الافتراض بأن إدارته سوف تقرن كلماته بالأفعال على الأرض.

وفي اليوم الثاني من إدارته، عمد أوباما إلى تسمية السيناتور السابق جورج ميتشيل ليكون مبعوثاً خاصاً للشرق الأوسط. ميتشيل، الذي لم يكن سيناتوراً سابقاً يحظى باحترام الأطراف كافة فحسب، وإنما كان شخصاً قادراً على دفع أطراف عملية السلام في إيرلندا الشمالية إلى توقيع اتفاق يوم الجمعة العظيمة العام 1998، بدا تعيينه مبشّراً بالخير لأولئك الذين تعبوا من الصراع وسعوا إلى إحلال السلام في المنطقة ومن أجلها.

ثم قام أوباما نفسه بجولة في الشرق الأوسط، وزار مصر وتركيا. وقد استضافته جامعة القاهرة وجامعة الأزهر، التي قال إنها ظلت على مر التاريخ «منارة للتعليم الإسلامي». وقد تضمنت كلمته في جامعة القاهرة في حزيران/يونيو 2009 بعنوان «بداية جديدة»، رغبته في إعادة تعريف العلاقة بين الولايات المتحدة والمسلمين في العالم. وسوف تقوم البداية الجديدة على «المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل، وعلى حقيقة أن أميركا والإسلام ليسا حصريين، ولا ينبغي أن يكونا في حالة تنافس».

أوضح أوباما بجلاء أنه يتحدث بوصفه ابناً لرجل كيني تضم عائلته «أجيالاً من المسلمين»، وقال إن أميركا والإسلام يتقاسمان مبادئ مشتركة حول العدالة والتقدم والتسامح وكرامة الإنسان. وقد عكست نظرته العالمية التي أعرب عنها في القاهرة، تلك السنوات التي قضاها في إندونيسيا، حيث كان يسمع دعوة المؤذن إلى الصلاة في الفجر والغروب. وكان هذا رئيساً أميركياً يعتز بالإسهام الذي قدمه الإسلام إلى العالم، واعتقدَ أن الإسلام جسّد بالأقوال والأفعال «إمكانيات التسامح الديني والمساواة بين الأعراق».

بشكل أكثر تحديداً، وعلى الجبهة العربية-الإسرائيلية، راعى أوباما عواطف كلا طرفَي الصراع وآمالهما، ومثل الكثيرين من أسلافه، شدّد على قوة الرابطة الأميركية-الإسرائيلية، واصفاً إياها بأنها «غير قابلة للفصم»، وقال إن تهديد إسرائيل بالدمار أمر «خاطئ بشكل عميق».

وعلى الناحية الأخرى، كما قال، عانى الفلسطينيون في سعيهم نحو إقامة وطـن، وهم يستمرون في تحمل الإهانات اليومية الناتجة عن الاحتلال، مما يجعل وضعهم غير قابل للتسامح بشأنه. وأكد أن أميركا لن تدير ظهرها لتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة من أجل تحقيق الكرامة، وإقامة دولته الخاصة.

مع ذلك، ورغم التوجه الإيجابي الذي انطوى عليه تجاه المنطقة، ورغبة التواصل التي عبّر عنها ببلاغة بالكلمات، أعطيت لأوباما علامات منخفضة، بل و«رسوباً» صريحاً، كما يقول بعضهم في ما يخص معالجة إدارته

للصراع العربي-الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، يتساءل بعضهم عن السبب في أن الرئيس، المعروف بمقاربته الجادة والذكية والمثابرة للقضايا المعقّدة، وبعنايته بالتفاصيل في تحضير واجباته قبل مواجهة أي تحدٍّ، قد سمح لإدارته بأن ترتكب سلسلة من الأخطاء على الجبهة العربية-الإسرائيلية، التي يمكن النظر إليها بوصفها تَراجُعاً أكثر من كونها تقدماً، بخاصة أن مرور الزمن ليس في صالح السلام.

من المنظور العربي والإسلامي، بدا أوباما كأنه يقول الأشياء المناسبة، للجمهور المعنيّ، وبالطريقة الصحيحة

لا شك في أن أوباما قد ورث وضعاً لا يُحسد عليه على الجبهة الداخلية، مع خلفية من التحدّيات الإضافية على المستوى الدولي.

فعلى المستوى المحلي، كان الاقتصاد هو المشكلة الأكثر وطأة التي تواجهه أمام ناخبيه عبر أميركا بكاملها. وعلى الصعيد الدولي، بدا الإرث الذي تركته إدارة بوش عندما تولى أوباما المنصب، يمثل عبئاً كبيراً على كاهله. فقد تمكنت إدارة جورج بوش الابن من تغيير سمعة أميركا وصورتها حول العالم. وكانت المهمة الصعبة الأولى لأوباما هي تغيير ما أصبح علامة مخجلة لأميركا عالمياً. وبإمكانه القيام بذلك مستخدماً الفعل والقول معاً.

وفي منطقة الشرق الأوسط، حيث للرمزية وزنها، نجحت كلماته وأطروحاته في بناء قدر ملموس من النوايا الطيبة تجاهه كرئيس. وقد هتف أحد المستمعين بينما كان الرئيس يلقي كلمته في القاهرة: «باراك أوباما، إننا نحبك».

مع ذلك، وبينما يصح القول إن أوباما قد سهّل وصوله إلى المنصب بصناعة الأمل في الوطن، والنوايا الطيبة والآمال الكبيرة في العالم العربي، فإن الإدارة لم تمتلك بالضرورة، كما يقول خبراء، إدراكاً كافياً لما يمكن أن تكون عليه طبيعة المقايضات. وكان أوباما قد قال إن الحل الوحيد للصراع العربي-الإسرائيلي هو «الوفاء بتطلعات كلا الطرفين من خلال إقامة دولتين». وفي القاهرة، أفصح عن نيته السعيَ، شخصياً، إلى تحقيق تلك النتيجة «بكل الصبر والإخلاص اللذين تقتضيهما المهمة».

وهناك، أشار إلى الالتزامات التي كانت الأطراف نفسها قد وافقت عليها في خارطة الطريق، وبدا أنه يشير إلى المناطق التي ستتوجه إليها أولى جهود إدارته: «حتى يأتي السلام، فإن الوقت قد حان حتى نتحمّل (الأطراف المعنية)، ونحن جميعا، مسؤولياتنا».

ويعتقد المحللون أن التحدي على الجانب العربي يكمن في اعتقاد العرب أن ثمة حاجة إلى معرفة ما يمكن أن تنتهي إليه المفاوضات، من خلال التزام أميركي واضح. ويمكن أن يتوازى التحديد الأوضح لملامح نهاية اللعبة مع ما كان الرئيس بيل كلينتون قد اقترحه قرب نهاية فترة إدارته. أما العنصر المفقود في «معايير كلينتون»، أي المكوّن الإقليمي، فيمكن تضمينه في العملية من خلال المبادرة العربية للسلام. وإذا ما تم تحديد معايير نهاية اللعبة، فسيكون بالوسع صياغة التفاصيل، مع تفعيل خبرة ميتشل في حل النزاعات المستعصية في سياق أكثر إيجابية. ومن دون معرفة ما يقع في نهاية النفق، فإن الجانب العربي لن يكون راغباً بالانخراط في «إجراءات بناء الثقة»، بخاصة وأن العرب كانوا قد فعلوا ذلك في الماضي من دون تحصيل شيء يعرضونه لمواطنيهم أو يقدمونه لهم.

وكما كان واضحاً لبعض المحللين، فقد فات على الإدارة إدراك أن العودة إلى طريقة التدريج والبناء التراكمي لن تسفر عن النتائج المرجوة. وقد تم تجريب ذلك لأكثر من 18 عاماً، بدءاً من مؤتمر الشرق الأوسط للسلام في مدريد العام 1991، من دون الوصول إلى حل شامل للصراع. وفي العالم العربي، كان هناك القليل من الرغبة في العودة إلى «تدريجية» الإدارة السابقة.

وخلال زيارته إلى السعودية، أثار أوباما قضية إجراءات بناء الثقة، وتفاجأ عندما كان رد الفعل أقل حماسةً مما توقّع. أما فكرة الطلب إلى الحكومة الإسرائيلية تجميد الاستيطان في مقابل فتح المجال الجوي السعودي أمام الجوية الإسرائيلية، فكان واضحاً أنها لا تشكل نقطة انطلاق مناسبة لكلا الطرفين، ما يجعل المرء يتساءل عما كانت الإدارة تفكر فيه عندما اقترحت هذا الأمر.

ما جعل الأمور أكثر صعوبة، حقيقة أن الإدارة تراجعت عن مطلبها منذ البداية بتجميد الاستيطان، مما أدى إلى تراجع مصداقية البيت الأبيض، وجعل من المستحيل سياسياً على الفلسطينيين العودة إلى المفاوضات، قبل تجميد الاستيطان. وقد بدت الإدارة كأنها قد حشرت نفسها في زاوية. وبينما ظنت واشنطن أنها تنتقل خطوة للأمام مع الفرقاء، انزلقت الأمور فعلياً إلى الوراء، بخاصة أن عنصر الوقت كان يحول دون التوصل إلى حل. وقد تبخرت النوايا الطيبة التي سادت في المنطقة عشية تنصيب أوباما، في بلدان المنطقة، حكوماتٍ وشعوباً. ويبدو أن القوة الخطابية لأوباما ويده الممدودة للصداقة والاحترام، لم تُفْضِ سوى إلى القليل من التقدم الملموس على الأرض.

السؤال الذي يطرح نفسه: ما الذي سيفعله البيت الأبيض من أجل تحريك المفاوضات إلى الأمام؟ وبما أن النهج التدريجي لم يسفر عن أي نتائج ملموسة، فهل ستستمر إدارة أوباما في محاولة تطبيق ذلك النهج في المنطقة، أم إنها ستغير المسار والإستراتيجية؟ إلى أي مدى تبدو الإدارة راغبة في تحديد خطوط نهاية اللعبة، والبوح بالمعايير والإجراءات التي يمكن للأطرف أن تصل بها إلى هناك؟

أوضح أوباما بجلاء أنه يتحدث بوصفه ابناً لرجل كيني تضم عائلته «أجيالاً من المسلمين»، وقال إن أميركا والإسلام يتقاسمان مبادئ مشتركة حول العدالة والتقدم والتسامح وكرامة الإنسان

هناك من يروّج في واشنطن لفكرة إصدار الإدارة رسائل ضمانات للفرقاء. ويصبح السؤال عندئذ: هل ستكون تلك الرسائل شبيهة برسائل ضمانات جيمس بيكر التي أعطيت للفرقاء وهم يستعدّون لمؤتمر مدريد، والتي كانت تقول فعلياً لكل طرف ما يريد أن يسمعه؟ أم أن مثل هذه الرسائل ستفي حقاً بمطالب الفرقاء المعنيين؟

ثمة عنصر آخر مهم، هو مستوى الانخراط الذي ترغب الإدارة في الإعراب عنه والالتزام به. هل سيظل الصراع العربي-الإسرائيلي يدار من جهة ميتشيل وفريقه، أم أننا سنرى انخراطاً نشطاً من جانب وزيرة

الخارجية هيلاري كلينتون والرئيس نفسه، كما كان الأخير قد وعد في القاهرة؟ هل يمكن أن يكون تفكير الرئيس هو أنه سينخرط فقط في حال أخفق فريقه في إنتاج شيء على مستوى ميتشيل؟ وإذا ما وضعت الإدارة موضوع إصلاح نظام الرعاية الصحية في أميركا خلفها، هل سيكون أوباما راغباً في تخصيص مزيد من الوقت لعملية صنع السلام في الشرق الأوسط؟

راعى أوباما عواطف كلا طرفَي الصراع وآمالهما، ومثل الكثيرين من أسلافه، شدد على قوة الرابطة الأميركية-الإسرائيلية، واصفاً إياها بأنها «غير قابلة للفصم»

هناك من يخمّن أن أوباما يشعر بالاستياء من أداء فريقه، أو بالأحرى، من إخفاق الفريق في خلق تقدم ملموس حتى اليوم. وربما يكون أوباما مدركاً لحقيقة أن نهج «الحل التدريجي» الحالي لم ينفع، وأن الوقت قد حان لوضع إستراتيجية يكون من شأنها تغيير الناتج في المنطقة، ورفع درجة تقديره إلى علامة أعلى تكون مرغوبة أكثر في شهادته الدولية.

أخيراً، ثمة عنصر في المسرح السياسي بواشنطن، يبدو أكثر وضوحاً مما كانت عليه الحال عندما كان أسلاف أوباما في المنصب؛ إن عناصر مهمة في المجتمع الأميركي اليهودي وفي الكونغرس، أصبحوا يشعرون الآن أن حل الدولتين لا يشكل تهديداً لإسرائيل، وإنما يشكل مصلحتها نفسها. وقد أصبح هذا التوجه واضحاً أكثر في واشنطن، مما يؤكد حاجتها إلى تبني نهج أكثر فعالية للتأثير على حل إنجاز دولتين، وأن لا تركن إلى مزيد من الانتظار. ويمكن للرئيس أن يستفيد جيداً من ذلك الوضع لمنحه دعماً سياسياً إضافياً ودعماً في داخل واشنطن، بخاصة في حال قرر التدخل شخصياً، وبشكل مناسب، وترجمة كلماته في القاهرة بأفعال في واشنطن، وأن لا يقبل بـ«لا» كإجابة من أيٍّ من الفرقاء.

إذا كان أوباما يرغب في محاولة التأثير على التغيير في الشرق الأوسط، وأن يعطي لصنع السلام دفعة جدية، فإنه سيحتاج إلى إثبات أنه يضع ثقله بكامله وراء الجهد، من أجل ترجمة كلماته إلى نتائج، وأن يضع معايير كلينتون ومبادرة السلام العربية على المائدة، وأن يضغط على الفرقاء في حال عدم تجاوبهم. وسيفعل الرئيس حسناً إذا ما جسّد ما ينبغي فعله في هذه الفترة من إدارته، بدلاً من الانتظار، كما فعل أسلافه، حتى آخر سنة لهم في المنصب. ■

You sure you got the right hob?

Get your self the new Teka hob

CHARACTERISTICS

- Gas on glass hob
- Metal looking frontal knobs
- Individual cast iron grids
- Triple ring burner
- Bevelled tempered glass
- Frameless
- Dimensions: 860 x 500 mm
- Crystal surface with ceramic treatment
- Autoignition integrated in the burner operated by each knob
- Autolock safety device integrated in each burner
- 5 cooking zones: 1 triple ring burner (3.1 kW), 1 fast burner (2.8 kW), 1 semifast burner (1.75 kW), 1 semifast burner (1.4 kW), 1 auxiliary burner (1 kW)
- Gas typology: LPG (butane/propane), natural

مطابخ الطباع
TABBAA KITCHENS

Call: 06 5519842
Email: info@tabbaakitchens.com
www.tabbaakitchens.com

Now available at
SmartBuy

Teka
KUCHENTECHNIK

مشكلة التعذيب في البحرين

جو ستورك

البحرين واحدة من تلك الدول العربية، مثل المغرب والأردن، حيث خلف الابن والده على ولاية العرش قبل عقد من الزمن أو أكثر، وبشّر هؤلاء الأبناء بالإصلاحات، إلى جانب وعود بالاحترام الكامل للحقوق الإنسانية الأساسية. ومع ذلك، كشفت هذه «الملَكيات الإصلاحية» كافة، عن وجود حدود حقيقية لحماستها الإصلاحية في مناطق أساسية، مثل القضاء على التعذيب وإساءة معاملة المشتبَه بهم أمنياً.

وقد تميزت البحرين من بين هذه الدول لأنها نجحت، وفقاً للأدلة المتوفرة، في وضع حد لاستخدام التعذيب خلال جزء كبير من العقد الماضي. هذا الواقع يجعل من الأكثر إحباطاً أن يترتب علينا نشر تقاريرنا المتضمّنة أدلة على أن التعذيب لغاية انتزاع الاعترافات، قد عاد الآن إلى مقر الإدارة العامة للتحقيقات والمباحث الجنائية في البحرين، وهي فرع من وزارة الداخلية.

وكنت قد أمضيت أكثر من أسبوع في المنامة في أوائل شباط/فبراير، حيث عقدتْ منظمة مراقبة حقوق الإنسان **هيومن رايتس ووتش** مؤتمراً صحفياً لإطلاق تقريرها عن التعذيب، الذي كنت قد ساعدتُ في إعداده وصياغته. ولم يكن مثل هذا الحدث ممكناً قبل 10 سنوات أو 15 سنة مضت، وهو يشكل شهادة على دوام بعض الإصلاحات، وعلى مثابرة الناشطين البحرينيين في مجال حقوق الإنسان.

وبذلك، أدحض أي زعم بأن البحرين قد عادت إلى «الأيام القديمة السيئة»، عندما كان انتقادُكَ للحكومة يفضي إلى طردك من عملك (إذا كنت محظوظاً كفاية ليكون لك عمل)، وإلى قضائك فترة مطوّلة في السجن بعد محاكمة غير عادلة في محكمة أمنية حكومية. الآن، أصبحت المحاكمُ الحكومية الأمنية في البحرين جزءاً من التاريخ بحمد اللّه، وأصبح هامش حرية التعبير أفضل مما كان عليه، ولو أنه ليس عظيماً. ولكن، ماذا عن التعذيب؟ ولماذا عاد هذا البلاء المريع مرة أخرى ليصبح مشكلة في البحرين.

في لقائنا الذي تمّ بُعيد مؤتمرنا الصحفي، أخبرني وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبد اللّه آل خليفة، أن الوزارة تحقق في كل المزاعم حول حدوث انتهاكات، وأنها سوف تفعل ذلك مرة أخرى. لكنّ أيّاً من وزارته أو وزارة العدل لم تستجب لطلبنا، قبل أشهر، معلوماتٍ عن أي تحقيقات تجري حول مزاعم التعذيب، ولم يستطع أي مسؤول حتى هذا الوقت ذكر حادثة مفردة من هذا القبيل.

بعد أن ظهر تقريرنا المذكور، أصدر وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة تصريحاً يقول فيه إن الحكومة سوف تحقق في هذه المزاعم، وتتخذ «الإجراءات الضرورية» في حال وجدت انتهاكات. لكن التصريح العام لوزارة الداخلية أنكر تماماً حدوث أي تعذيب، وقال إن مثل هذه المزاعم تأتي نتيجة دوافع سياسية، وأن منظمة **هيومن رايتس ووتش** لم تقدم أي دليل يؤيد هذه المزاعم، كما جاء في تصريح وزارة الداخلية.

تكوّنت أدلّتنا، بالإضافة إلى شهادات الضحايا المنسجمة التي رصدناها، من وثائق محاكم وتقارير صادرة من أطباء الحكومة، والتي كشفت كلها وبثبات أدلة، عن وجود إصابات تتفق في وصفها مع مزاعم المعتقلين السابقين، الذين أفادوا بأنهم كانوا يُعلّقون في أوضاع مؤلمة ويتعرضون للضرب. كما زعم الكثيرون منهم أيضاً بأنهم قد تعرضوا للتعذيب باستخدام الصدمات الكهربائية.

إن الإخفاق الذريع للسلطات البحرينية حتى الآن في التحقيق في هذه المزاعم، يعود إلى جوهر السبب في أن يطل التعذيب برأسه البشعة مرة أخرى. فلعقود عدة خلت، كانت البحرين تستحق سمعتها كبلد يمارس التعذيب بشكل منهجي، لكنها استطاعت العام 2005 أن تزعم، محقّةً، أمام لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، بأن هذه الممارسة لم تعد موجودة هناك.

كانت تلك سنوات تتسم بهدوء سياسي نسبي. لكن احتجاجات الشوارع بسبب تمييز مزعوم يمارَس ضد مجتمع الأغلبية الشيعية في البلد، أصبحت أكثر تكراراً منذ العام 2007، وتحولت غالباً إلى صدامات مع قوات الأمن. وكان ذلك هو الوقت الذي بدأنا نسمع فيه، بتكرار مقلق، مزاعم عن وجود إساءات منهجية. وقد أحال بعض المدّعين العامين أولئك الذين يقدّمون تلك الشكاوى بالتعرض للإساءة، إلى فحوصات طبية يجريها أطباء حكوميون تابعون لمكتب المدعي العام. ومع ذلك، كان مدّعون عامون آخرون يُخفقون بإصرار في تحمُّل مسؤولياتهم وفق القانون البحريني في ما يتعلق بهذه الإحالات، مثل هذه الإحالات، وحسب معرفتنا، فإن المدعي العام، بوصفه رئيس هيئة الادعاء العام، لم يتحمل مسؤولياته ولو في قضية واحدة وفق القانون، فيأمر بإجراء تحقيق جرْمي في هذه المزاعم. وتستمر هذه الإساءات بالحدوث في ظل الحصانة المقيمة التي تتمتع بها هذه الانتهاكات الخطيرة.

في لقائي مع وزير الداخلية الشيخ راشد، أكد الوزير الحاجة إلى وجود الانضباط في المجتمع، مشيراً إلى التزام مسؤولي فرض القانون بحماية الأرواح والممتلكات في وجه اضطرابات الشوارع. وأجبت أنني أتفق معه تماماً على ذلك، وأن غياب الانضباط والمسؤولية هو السبب الكامن وراء إعادة انبعاث التعذيب، حيث يلجأ ضباط الأمن إلى التكتيكات القديمة بغية الحصول على الاعترافات بأي تكلفة.

ينبغي لهذا الأمر أن يتغير، ويجب أن يأتي التغيير من القمة. ■

Signature Luxurious Offices

تدعوكم للمبادرة بحجز مواقع مكاتبكم و معارضكم التجارية المميزة
في قلب مشروع العبدلي والمطل على مركز البوليفارد.

- كفاءات وخبرات متميزة في المجال العقاري
- الحلول العملية لرفاهية عالية
- المساحات المريحة وبمواقع استراتيجية مميزة
- الخدمات الإدارية المتكاملة

- مساحة البناء ٢٠,٠٠٠ (م٢)
- مواقف سيارات تتسع ٢٢٠ موقف
- ٦ طوابق مكتبية متكاملة
- طابق تجاري استراتيجي

• موعد التسليم : كانون الأول ٢٠١٠

Signature
Luxurious Offices

T +962 6 5005080 F +962 6 5005088 P 3268 Amman 11180 Jordan

Developed by:

FIRSTJORDAN

ArabCorp
عرب كورب

مياه معدنية طبيعية

سما

الحياة في سما

هاتف: ٠٦ ٤٠٥٩٠٩٠ +٩٦٢

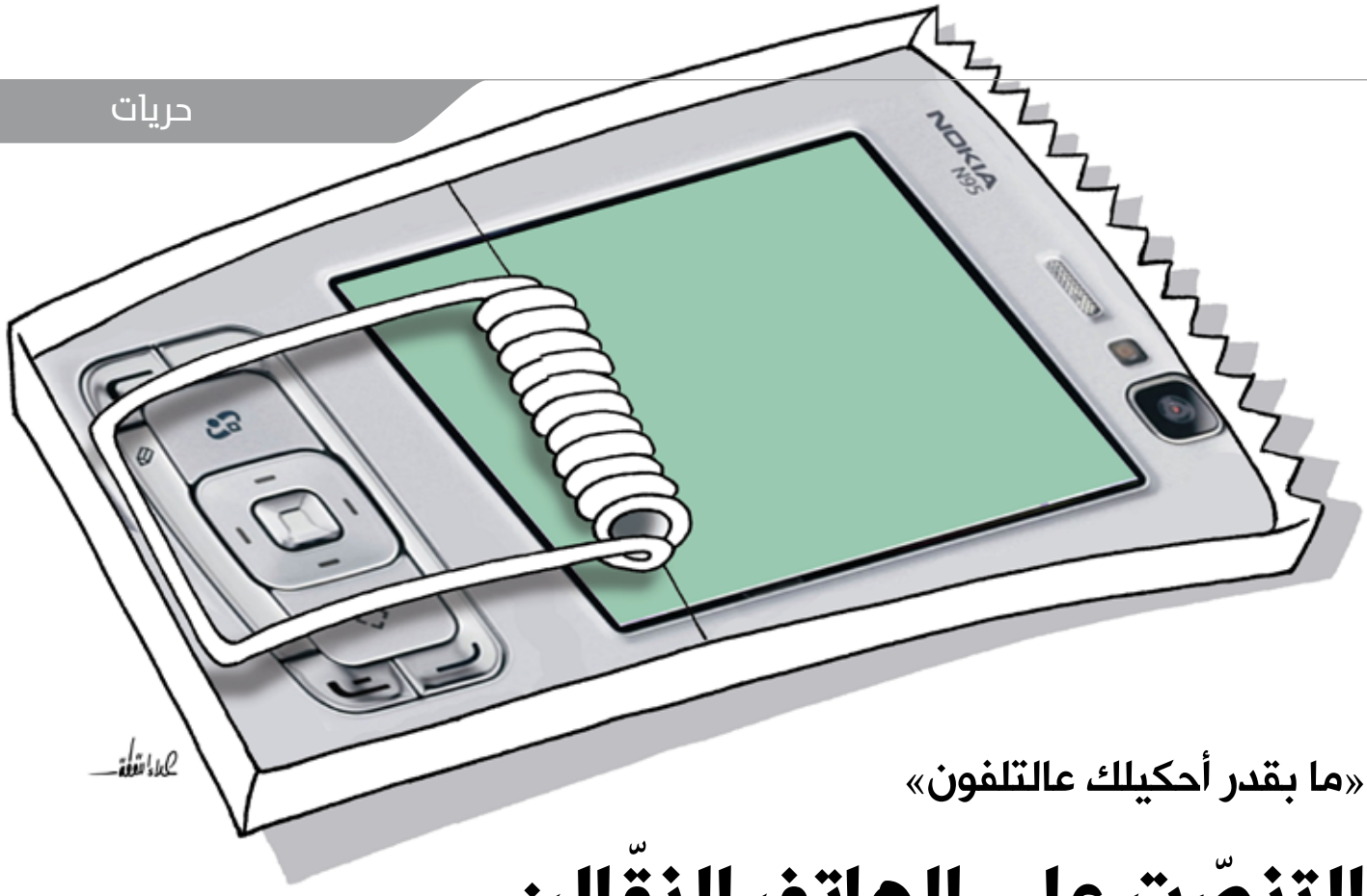

«ما بقدر أحكيلك عالتلفون»

التنصّت على الهاتف النقّال: انتهاك للخصوصية مهما تكن الذرائع

عطاف الروضان

«ما بقدر أحكيلك عالتلفون». هذه العبارة التي تتكرر خلال المكالمات الهاتفية بأكثر من شكل وطريقة، تختزل قضية أصبحت تقضّ مضاجع مواطنين وعاملين في مجال حقوق الإنسان، تتعلق بخصوصية المرء وحقّه في عدم مراقبة اتصالاته أو التنصت عليها، ومدى توافر تشريعات قانونية ملزمة تضمن له هذا لحق.

وإذا كان هناك من يتلفظ بهذه العبارة من باب «النكتة» أو المبالغة أو الاحتراز، إلا أن وقائع يجري الحديث عنها بين فينة وأخرى في الإعلام وأوساط المجتمع، تؤكد أن الأمر ممكن الحدوث، وأن مكالمات بعينها لأشخاص من عامة الناس جرى تعقّبها أو التنصّت عليها.

هذا السلوك الذي كاد يودي بحياة أشخاص، بخاصة من الفتيات، يجعل من أي شخص يمارس «حريته» على الهاتف النقال «ضحية محتملة» في لحظة ما، ويجعل التخوُّف من نتائج الحديث على السجية عبر الهاتف، أمراً مبرراً، في ظل ما تشهده بلدان كثيرة من تهديدات إرهابية، ومن بينها الأردن الذي استطاعت القاعدة اختراق السياج الأمني المحكم فيه قبل سنوات، ونفذت عدداً من العمليات، فيما جرى إحباط العشرات من مخططاتها.

الهاجسُ الأمني فتحَ المجال لإشاعات لم تؤكدها أي جهة أمنية لـ**السّجل**، منها أن هناك كلمات وعبارات بعينها عندما تُذكر في أي مكالمة هاتفية، يتم تعقُّب المكالمة على الفور. من الأمثلة على ذلك: «الملك»، «القاعدة»، «أسامة بن لادن»، «تفجير»، «مخابرات»، وأسماء شخصيات رسمية أردنية. ويعتقد بعضهم أن هناك غرفاً خاصة تتبع لجهات أمنية في شركات الاتصالات، لمراقبة أرقام هواتف معينة، أو ضباط ارتباط تابعين لأجهزة أمنية يقومون بعملهم من تلك الشركات.

لكن، مهما كانت المبررات التي تدفع أحدهم إلى تعقُّب أيّ مكالمة هاتفية، فهي ليست مقنعة لعاملين في مجال القانون وحقوق الإنسان، فكيف بها إذا اندرجت ضمن أغراض أنانية ومناهضة لحق المرأة في مساحة خاصة من الحرية، حدودها أثير هاتفها النقال فقط، فتتدخل «السلطة الأبوية» مجدداً لتحرمها منها.

السّجل رصدت قصصاً لفتيات وقعن ضحايا لانتهاك حقهن في الخصوصية. وهنّ في الوقت الذي أبدينَ فيه تفهماً لتعقُّب مكالمة ما بدعوى «الضرورات الأمنية»، اتفقن على أن التجسس على مكالماتهن الهاتفية، انطوي على سلوك يمتهن إنسانية المرأة، التي توضع تحت المجهر وتبقى حبيسة دائرة الشك حتى لو ثبت العكس.

إذ كادت جريمة شرف جديدة تقع بسبب تصرف موظف بسيط في شركة مزودة لخدمات الهاتف النقال. فقد «تبرع» هذا الموظف بالكشف لأحد أصدقائه عن تفاصيل مكالمات ورسائل قصيرة واردة إلى رقم الهاتف العائد لشقيقة الأخير، أو صادرة عنه.

فاطمة القاطنة في مدينة الزرقاء، تروي لـ**السّجل** أن مجرد شكّ ساورَ شقيقها بأن تكون على علاقة بأحدهم، قادته للبحث في سجلات هاتفها، فلجأ إلى صديق يعمل مراسلاً في شركة اتصالات، الذي زوده بدوره بصورة عن تلك السجلات التي تُظهر الأرقام الواردة والصادرة والرسائل القصيرة المتبادلة.

ولحسن الحظّ، حالَ صوتٌ عقلاني أطلقه أحد أفراد العائلة دون وقوع الكارثة، إلا أن هذا الصوت لم ينجح في إلغاء قرار قاس أصدره الأشقاء الذكور، يقضي بأن تترك فاطمة الجامعة وتلازم البيت، رغم تفوقها الدراسي.

تقول فاطمة: «الحمد للّه أن القصة انتهت على هذا الشكل. كان ممكن أموت لولا اللّه ستر، بس تعرضت للضرب لدرجة إني كرهت أصلاً أني بنت».

التفاصيل تتشابه بين قصة وأخرى من هذا النوع. إذ قررت دعد، القاطنة في أحد أحياء العاصمة، فسخ خطبتها من الشاب الذي ربطتها به قصة حب لسنوات، بعد اعترافه لها بأنه استعان بصديق للبحث في سجل هاتفها النقال.

وفي قصة أخرى في محافظة الكرك، استخدم أحدهم نفوذه وشبكة علاقاته، للاطلاع على سجل هاتف شقيقته «و»، ومعرفة تفاصيل علاقتها العاطفية بأحد الشبّان، ما أدى إلى وقوفه في وجه زواجهما.

تقول «و»: «في العائلة، لا أحد يسأل أي شاب حتى لو كان لا يتعدى الرابعة عشرة من عمرة: مع من تتحدث في الهاتف؟ لكن هذا السؤال طبيعي وضروري بالنسبة للفتيات، حتى لو فاقَ عمرها الأربعين».

التلصص على هاتف أي شخص هو «انتهاك لأبسط حقوق الإنسان، على الصعيدَين الاجتماعي والسياسي، وهو مصادرة لحقّ الفرد في التصرف في حياته الخاصة بالطريقة التي يختارها»، كما يرى الناشط هشام البستاني.

وينظر البستاني إلى الاطلاع على سجلات هواتف المواطنين على أنه «تَعَدٍّ على الخصوصية»، بعكس مما هو معلَن من حماية حريات الأفراد قانونياً. فاتصالات أي شخص من الممكن تسجيلها والاطلاع عليها بسهولة وبشكل غير قانوني أحياناً، كما حدث لعدد من الفتيات. وخطورة ذلك «أننا مجتمع محافظ وذكوري، وقد تتعرض حياة تلك الفتيات للخطر، أو قد يجري ابتزازهن بسبب ذلك».

وهو يؤكد أن خطورة هذا السلوك تكمن في أنه قد يُستخدم للقمع والابتزاز. ورغم كشفه أنه لم يتعرض كناشط لابتزاز من هذا النوع، إلا أنه لا يُخفي قلقه: «لا أحد يعرف ما قد يحدث في ضوء ما يجري من تراجع للقوانين والحريات».

خريسات: تستطيع النيابة العامة في القضايا التي تمس أمن الدولة الطلب من شركات اتصالات الهواتف النقالة أو الأرضية، تزويدها بكشوفات حول الأرقام والرسائل الصادرة من أرقام المتهمين أو المشتكي عليهم في تلك القضايا، أو الواردة إليها

أما في الجانب القانوني، فيؤكد نقيب المحامين الأردنيين أحمد طبيشات لـ**السّجل** أن الشركة المزودة لخدمة الهاتف النقال «مسؤولة بشكل تام عن تسريب أي معلومة في سجلات الهاتف النقال لأي شخص بالغ عاقل استناداً إلى قدسية الحرية الشخصية»، مضيفاً أن الأصل هو «سرية هذه المعلومات»، وأي إخلال بهذا الشرط يحمّل الشركة المسؤولية القانونية والأدبية، وكذلك الموظف الذي قام بهذا التسريب، لأن أي أمر سرّي وذي خصوصية تنبغي حمايته، لذا تتم الملاحقة انطلاقاً من أن التنصت على الحرية الشخصية يسبب ضرراً للشخص المتنصَّت عليه».

هذا التشخيص القانوني يستند إلى الدستور، الذي ينص على أن الحرية الشخصية للأفراد مصونة، ولكن للأسف بحسب طبيشات، لا يوجد نص قانوني صريح يعاقب على هذا الأمر، بعكس دول القانون الديمقراطية التي تُوْقع عقوبات وغرامات باهظة على شركات الاتصالات والموظفين المتسببين بهذا الفعل. لذا «نحتاج إلى إعادة صياغة القوانين المتعلقة بالاتصالات، كي نضمن عدم وجود تجاوزات مثل حالات التنصت أو تسريب سجلات الهاتف الخاصة بأي فرد»، بحسب ما يرى النقيب.

السّجل استفسرت من شركة زين حول إمكانية اطلاع أي مواطن عادي على سجلات هاتف أي مواطن آخر حتى لو كان ولي أمره مثلاً، وحتى لو تم ذلك بطريقة غير مباشرة، بواسطة موظف في الشركة مثلاً. الشركة أكدت في رد رسمي مكتوب بأن «السياسة الداخلية المتبعة داخل الشركة في ما يتعلق في الكشف عن أي من السجلات الخاصة بالزبائن تمنع وبشكل صارم استخراج أي من هذه السجلات إلا في ما يتعلق بالمكالمات الصادرة فقط، إذ يتمكن صاحب الخط شخصياً أو بتفويض خطي يحمل توقيع مطابق للمعتمد لدى السجلات الخاصة بالزبون في أرشيف الشركة الخاص، من الحصول عليه».

وحول وجود اتفاقات قانونية مكتوبة أو متعارف عليها بين جهات رسمية أو أمنية مثلاً مع الشركة، تتيح تسريب هذه السجلات لتلك الجهات، أكدت «زين» في جوابها: «نحن نعي أهمية الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بجميع زبائننا، وذلك في إطار حرصنا على ترسيخ علاقة تتسم بالثقة والأمان في ما بيننا وممارسة عملنا وفق الأسس والأطر التي تكفل عدم الكشف عن البيانات المتعلقة بالزبائن إلا وفقاً للقانون».

وجاء الرد الشفهي من موظفي العلاقات العامة في شركتَي **موبايلكم** و«أمنية» مطابقاً لرد «زين».

تسري تندّرات بين حين وآخر حول قصص أبطالُها شخصيات معروفةً قيل إنه تم الضغط عليها بتفاصيل شخصية، للتأثير في قراراتها ومسيرتها العملية

من جهتها، أكدت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات أن المادة 65 من قانون الاتصالات تنص على أنّ «المكالمات الهاتفية والاتصالات الخاصة من الأمور السرية التي لا يجوز انتهاك حرمتها وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية»، لكن لا يوجد في هذا القانون ولا في التعليمات أو الرخص الممنوحة من الهيئة أو عقود الاشتراك، ما يتيح للهيئة إلزام الشركات المرخصة بعدم تقديم البيانات الخاصة بهواتف زبائنها إلا للجهات المختصة وفقاً لما ورد في المادة 29/ز من قانون الاتصالات، ولغايات محددة تتمثل بتنفيذ الأوامر القضائية والإدارية المتعلقة بتتبع الاتصالات المحددة بتلك الأوامر.

وتابعت الهيئة في ردّها على **السّجل**: «اتفاقيات الترخيص تؤكد الخصوصية والسرية، ويتضمن عقد الاشتراك شرطاً يتعلق بسريّة بيانات المشتركين»، مؤكدةً أن «المرجعيات القانونية المختلفة تؤكد على الحق في السرية، ولا تسمح بتتبع الاتصالات إلا في حدود ضيقة».

ويبدو أن «هذه الحدود الضيقة» هي الاستثناء الذي فتح الباب لمخالفة النص القانوني والقاعدة القانونية العامة والعرف القانوني وحتى الإنساني الذي يقدّس سرية المعلومات الخاصة بالفرد، بحسب المحامي مراد خريسات.

وقد برز مفهوم «الحدود الضيقة» هذا تحديداً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وإعلان الولايات المتحدة والعالم الحرب ضد الإرهاب، إذ «سُنَّ قانون في الولايات المتحدة يسمح بالتصنت على المكالمات الهاتفية في الحدود التي تمنع الإرهاب وتحمي الأمن القومي»، بحسب المحامي محمد قطيشات من مركز حماية وحرية الصحفيين.

طبيشات: نحتاج إلى إعادة صياغة القوانين المتعلقة بالاتصالات، كي نضمن عدم وجود تجاوزات مثل حالات التنصت أو تسريب سجلات الهاتف الخاصة بأي فرد

ويتابع قطيشات أن هذه «الحدود الضيقة» ليست موجودة في قوانين دول أوروبية كثيرة، مثل النمسا والسويد.

مصدر أمني قانوني متقاعد طلب عدم ذكر اسمه، قال لـ**إسنجل**: «من المعروف أن هناك تنسيقاً ممنهجاً بين الجهات الأمنية وشركات الاتصالات لغايات تتبع مكالمات المطلوبين والمشتبه بهم للاطلاع على حلقات ودوائر معارفهم». ويرى المصدر أن هذا التعاون «يصب في مصلحة الوطن والمواطن في النهاية»، معتقداً أن «إساءة استخدام السلطة من بعض الأفراد لمصلحتهم بشكل مخالف للقانون لا يعيب سلوك السلطة في أي حال من الأحوال».

ويوضح المصدر أن أيّ جهاز أمني لا يمكنه مراقبة أي هاتف «إلا بإذن خطي وقانوني من المدعي العام».

يشار إلى أن المدعي العام التابع للأجهزة الأمنية هو أحد أفراد تلك الأجهزة؛ أي أنه ينضوي تحت قانونها.

هذا الأمر يؤكده المحامي خريسات، إذ «تستطيع النيابة العامة في القضايا التي تمس أمن الدولة الطلب من شركات اتصالات الهواتف النقالة أو الأرضية، تزويدها بكشوفات حول الأرقام والرسائل الصادرة من أرقام المتهمين أو المشتكي عليهم في تلك القضايا، أو الواردة إليها»، رغم أن الخبرة الفنية أشارت في بعض القضايا إلى صعوبة تزويد النيابة بالرسائل النصية، وتم الاكتفاء بتزويدها بالأرقام التي صدرت منها تلك الرسائل.

في مديرية الأمن العام، يبدو الأمر مختلفاً، لأن «ضحايا» الاطلاع على تفاصيل الهواتف هم أصلاً ممن اعتدوا على المواطنين أو مشتبه بأنهم كذلك. الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام الرائد محمد الخطيب تحفَّظ على غير العادة في الإجابة عن سؤال حول هذا الجانب، دون أن ينفي أن هناك طرقاً قانونية لمراقبة هواتف المطلوبين والمجرمين والمشتبه بهم «دون المساس بأيٍّ من حقوقهم».

قطيشات: سُنَّ قانون في الولايات المتحدة يسمح بالتصنت على المكالمات الهاتفية في الحدود التي تمنع الإرهاب وتحمي الأمن القومي

في الأوساط الإعلامية المحلية والعربية، تسري تندّرات بين حين وآخر حول قصص أبطالها شخصيات معروفة قيل إنه تم الضغط عليها بتفاصيل شخصية، للتأثير في قراراتها ومسيرتها العملية. هذا الجدل خاضت به الإعلامية المصرية منى الشاذلي في برنامجها الشهير «العاشرة مساء» على قناة **دريم** الفضائية، الذي جمعت فيه ضباطاً مصريين من وزارة الداخلية وضباطَ مخابرات متقاعدين وقانونيين ونشطاء حقوق إنسان.

ولم تختلف الدفوع القانونية المصرية عن الأردنية في حق السلطة باتخاذ إجراءات وقائية احترازية لحماية أمن الوطن والمواطن، حتى لو كان ذلك باختراق خصوصية بعض المواطنين، ولا يمنع كونهم مسؤولين من خضوعهم لهذا الإجراء إن استدعت المصلحة العامة. ولم تنجح حجج نشطاء حقوق الإنسان التي كانت مماثلة لزملائهم الأردنيين رغم ارتفاع أصواتهم، في إقناع الضباط حتى المتقاعدين منهم في تلك الحلقة، بوجاهة الحفاظ على خصوصية الأفراد. ■

مصادرة «الزعيم يحلق شعره» في مصر

◄ صادرت مباحث أمن الدولة في مصر رواية لكاتب مصري بدعوى الإساءة إلى الرئيس الليبي معمر القذافي، حيث داهمت قوة من المباحث يوم 2 شباط/فبراير 2010، دار نشر الوعد، وصادرت جميع نسخ رواية **الزعيم يحلق شعره**، لكاتبها إدريس علي، واعتقلت صاحب دار النشر الشاعر الجميلي أحمد، لكنها أخلت سبيله بعد استجوابه، مع احتفاظها بالنسخ المصادرة.

الرواية التي صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، تتناول الحياة الاجتماعية في ليبيا السبعينيات، وبالتحديد ابتداء من الفترة التي تولى فيها القذافي الحكم العام 1969، وترصد واقع معاناة المصريين فيها في ظل علاقات سياسية مضطربة بين القذافي والسادات، وقد استندت الرواية إلى التجربة الشخصية للكاتب الذي عاش في ليبيا في الفترة 1976- 1980.

الكاتب قال في تصريحات لـ**رويترز**، 3 شباط/فبراير 2010، إن الرواية لا تسيء إلى القذافي، لكنها «نقد لأفكاره من وجهة نظر الشعب الليبي نفسه، وتأثير هذه الأفكار في الحياة الاجتماعية هناك»، منوّهاً في مقابلة مع صحيفة **المصري اليوم**، 4 شباط/فبراير 2010، إلى أنه توقّع «ردّ الفعل الليبي، لكنه فوجئ بردّ الفعل المصري».

رئيس اتحاد كتّاب مصر الأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب محمد سلماوي، احتج على القرار، وقال في تصريح لـ**رويترز** في 4 شباط/فبراير 2010، إن قرار مصادرة الرواية دون حكم قضائي يصوّر مصر وكأنها «دولة بوليسية».

المفارقة أن قرار المصادرة الذي تزامنَ مع معرض القاهرة الدولي للكتاب، لم يُطبَّق على النسخ الموجودة في المعرض، تنفيذاً لقرار يقضي بمنع مصادرة أي كتاب، كان اتخذه صابر عرب، رئيسُ الهيئة العامة المصرية للكتاب، الجهة المسؤولة عن تنظيم المعرض. ■

طفلة في الثانية عشرة تُزَفّ إلى رجل ثمانيني في السعودية

◄ نازلت والدة طفلة سعودية عن دعوى أقامتها أمام القضاء السعودي، لتطليق ابنتها التي تبلغ الثانية عشرة من عمرها، من رجل في الثمانين من عمره، كان والدها قد زوّجها له.

التنازل الذي تمّ مطلع شباط /فبراير 2010، شكّل مفاجأة كبيرة، لأن الطفلة ووالدتها المطلقة حظيتا بدعم كبير من جهات حقوقية عربية ودولية، منذ أثيرت قضيتهما، كما أكد المحامي الذي تولّى القضية في تصريحات صحفية أنه «تمكن من إيجاد صيغة قانونية لإبطال الزواج».

لكن تقارير صحفية ذكرت أن الأم سحبت الدعوى مقابل تنازل طليقها عن دعاوى رفعها ضدها، إضافة إلى اشتراطها إكمال ابنتها دراستها الابتدائية، في حين أن الطفلة قالت أمام القاضي إنها ستعود إلى زوجها «برّاً» بوالدها.

وكان والد الطفلة قد زوّجها في تشرين أول/أكتوبر 2009، لابن عمّه البالغ ثمانين عاماً مقابل مهر مقداره 85 ألف ريال (نحو 22 ألف دولار) هي «سداد لدَين على الأب» كما قال ناشط سعودي هو المحامي سلطان بن زاحم لـ **CNN**.

الخبر أثار ضجة واسعة داخل السعودية وخارجها عندما حرّكت الأم دعوى «فكّ سراح»، ساندتها فيها جمعية «مودة» الحقوقية، التي ترأسها الأميرة سارة بنت مساعد، إحدى بنات العائلة المالكة السعودية، والتي قالت في تصريح صحفي إنه «إذا تنازلت والدة الطفلة عن قضيتها، فإن المجتمع لن يتنازل عن قضايا تزويج القاصرات والمتاجرة بهن».

كان المأذون الذي أبرم عقد الزواج قد دافع عن نفسه أمام الانتقادات القاسية التي وُجّهت إليه بأنه «لا تعليمات صريحة تحدد سن الزواج». المأذون قال في مقابلة أجرتها صحيفة **الرياض** السعودية مع أطراف القضية، منتصف كانون الثاني /يناير 2010، إنه سأل الطفلة وأبلغته موافقتها، لكن والدتها أكدت للصحيفة نفسها أنهم أخبروا ابنتها بأنهم سيحضرون لها هاتفاً خلوياً وألعاباً إن قالت للمأذون إنها موافقة.

الوالد من جهته، أبلغ الصحيفة أن ابنته أصبحت بالغة منذ سن الحادية عشرة، وأنه زوّجها بناء على بنيتها الجسدية وليس عمرها. أما الزوج، فقد عبّر عن استغرابه للضجة التي أثيرت حول الموضوع، وقال في المقابلة إنه لم يفعل «ما يُغضب اللّه». الثمانيني الذي يقيم في بيت شَعر في منطقة صحراوية قال للصحيفة إنه متزوج من ثلاث غير هذه الفتاة، «وكلهن صغيرات مثلها وأنجبن أطفالاً»، مؤكداً أن «الزواج من الفتاة البالغة صحيح شرعاً بصرف النظر عن عمرها»، مضيفاً أن الطفلة تسكن حالياً في بيت والدها لإكمال دراستها، وهو «يأخذها في نهاية الأسبوع فقط». ■

الأزمة الاقتصادية ترفع من انتهاكات حقوق الإنسان في الإمارات

◄ رفضت منظمة حقوقية إماراتية ما ورد في تقرير لمنظمة **هيومن رايتس ووتش**، قالت فيه إن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الإمارات رفعت من حدة انتهاكات حقوق الإنسان فيها، وبالتحديد للعمالة الوافدة.

منظمة الانتماء الوطني لحقوق الإنسان التي «أهابت» بالمنظمات الدولية أن تستقي معلوماتها بطرق تعطي لتقاريرها المصداقية، دافعت في بيان أصدرته يوم 7 شباط/فبراير 2010، عن الحكومة، وقالت إنها «شرعت وخلال السنوات القليلة الماضية في إصلاحات شاملة ترمي إلى تحسين ظروف العمل وحقوق العمال»، وأورد البيان أمثلة على مواد يتضمنها قانون العمل الإماراتي وتنص على «المساواة في الاستخدام والمهنة وحماية الأجور وساعات العمل والإجازات وسلامة العمال ورعايتهم الصحية والاجتماعية».

كان التقرير الذي صدر عن منظمة **هيومن رايتس ووتش**، 24 كانون الثاني/يناير 2010، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان في دول عربية، ذكر أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها دولة الإمارات العربية المتحدة، قد انعكست في صورة انتهاكات متصاعدة لحقوق الإنسان فيها، وبالتحديد للعمالة الوافدة. وأضاف أن تدهور الوضع الاقتصادي جعل الكثير من عاملات المنازل يُحرمن من الأجور والطعام، إضافة إلى معاناتهن مع الإقامة القسرية، والإساءات البدنية والجنسية، وبموازاة ذلك «ضايقت السلطات المدافعين عن حقوق الإنسان، وأحياناً بناء على اتهامات ملفقة».

في السياق نفسه، ذكر التقرير أن عشرات الآلاف من العمال الوافدين أعيدوا إلى بلدانهم في «عطلات غير مدفوعة الأجر»، وذلك كمحاولة للالتفاف على «ضرورة منح المفصولين من العمل التعويضات حسبما تشترط عقودهم».

وأضاف التقرير أن شركات بناء في شتى أنحاء البلاد «استغلت» عمالها بجعلهم يعملون في بيئات غير آمنة تتسبب لهم بالأمراض، وحتى الوفاة، إضافة إلى التحفظ على جوازات سفرهم بغية تقييد حركتهم.

التقرير طالبَ السلطات بإنشاء «هيئة مستقلة» تتولى التحقيق بشكل علنيّ في أوضاع العمال الوافدين، ومنع الشركات من العمل مع وكالات الاستقدام التي تفرض رسوماً على سفر العمال وتأشيراتهم وعقودهم، مع ضرورة فرض غرامات على من ينتهك هذا القانون. ■

«المنع من السفر» يطال أقارب النشطاء في سورية

◄ انتقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية ازدياد أعداد الممنوعين من السفر بأمر من السلطات الأمنية هناك، وقالت إنها تتلقى، وبخاصة في الأشهر الأخيرة، شكاوى من أشخاص جدد في هذا الموضوع.

المنظمة أشارت إلى قوائم كانت أصدرتها خلال العامين 2009 و2010، ضمّت أسماء المئات من النشطاء الممنوعين من السفر، وقالت إن كثيراً من هؤلاء لا يُبلغون في العادة مسبقاً بقرار المنع من السفر، بل يفاجأون به لدى وصولهم إلى الحدود، أو عندما ينوي أحدهم تجديد جواز سفره، فيُطلب منه مراجعة الفروع الأمنية. ونوّهت المنظمة إلى أن الأجهزة الأمنية «لم تعد تكتفي بالنشطاء فقط»، فقد طال المنع من السفر في كثير من الحالات أقاربهم وأصدقاءهم، مضيفة أنه من غير الواضح «على أي مقياس أو أساس يتمّ هذا».

الدستور السوري لا ينصّ صراحةً على حق المواطن في السفر إلى الخارج. وبحسب تقرير أصدره المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في شهر أيار/مايو 2009، فإن المادة 33 من الدستور نصّت على حق المواطن في «التنقل في أراضي الدولة»، في حين أغفلت حقه في التنقل خارجها.

منع السفر وفقاً للتقرير بدأ يتحوّل إلى ظاهرة في سورية أواسط الثمانينيات على إثر الصدامات الدموية بين السلطة السياسية وجماعة الإخوان المسلمين، وكذلك بعد حملة الاعتقالات التي طالت أعضاء الأحزاب السياسية اليسارية آنذاك، لكنه وابتداء من العام 2002، لم يعد مرتبطاً بالاعتقال السياسي، بل أصبح يُستخدم في مواجهة «نشطاء الحراك المدني والسياسي»، وذلك «كإجراء رقابي خارج القانون» مكّن الجهات الأمنية من رصد تحركات النشطاء، وصار بعد ذلك «إجراء روتينياً» يتبع أي نشاط حقوقي يقوم به الشخص.

يروي التقرير في هذا السياق حادثة طريفة؛ ففي أيلول/سبتمبر 2008، أصدر أحد الأجهزة الأمنية قائمة موسعة بكل الأشخاص الذين قاموا بأنشطة سياسية، ما يعني ضمناً أنها كانت قائمة بممنوعين من السفر، وكان من بين الأسماء ناشط حقوقي توفي قبل نحو عامين من إصدار القائمة. ■

25 دار نشر لبنانية على «قائمة سوداء» في البحرين

◄ قال مركز البحرين لحقوق الإنسان إن السلطات البحرينية وضعت «قائمة سوداء» تضم 25 دار نشر لبنانية معروفة، منعت بموجبها هذه الدور من المشاركة في معرض الكتاب السنوي المزمع إقامته في العاصمة البحرينية المنامة في 17 آذار/مارس 2010.

ووفق بيان أصدره المركز يوم 8 شباط /فبراير 2010، قامت السلطات بتسليم القائمة للشركة التي أوكلت إليها مهمة شحن الكتب المقرر عرضها في المعرض، وعلى إثر ذلك امتنعت هذه الشركة عن استلام كتب تلك الدور التي فوجئت بالقرار، كونها كما جاء في البيان لم تعلم به إلا من خلال شركة الشحن.

بحسب المركز، فإن القاسم المشترك بين هذه الدور هو أنها «تنشر كتباً شيعية»، وبذلك فإن القرار ينسجم مع «استهداف الحكومة لأبناء الطائفة الشيعية»، وهو استهداف يتجلّى في «حجب مواقعهم السياسية والدينية والثقافية على شبكة الإنترنت، ومنع الكتب التاريخية التابعة لهم، وتقييد حرياتهم الدينية».

وزارة الإعلام البحرينية نفت الخبر، لكن أصحاب عدد من دور النشر قالوا بحسب المركز لصحيفة **الوسط** البحرينية، إن مسؤولي شركة الشحن رفضوا شحن الكتب، وأخبروهم أن قراراً صدر عن السلطات يقضي بمنعهم من المشاركة.

البيان اتهم جهاز الأمن الوطني بأنه وراء قرار المنع، وذكّر بمسؤولية هذا الجهاز عن حجب مواقع إلكترونية ومصادرة كتب وسحب تراخيص مراسلي وكالات أنباء عالمية، مضيفاً أن هذا الجهاز لا يظهر عادة في المشهد، لكنه «يحتمي خلف وزارة الإعلام».

المركز ذكّر الحكومة البحرينية بالتزاماتها بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، وطرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تكفل المادة 19 منه حق الإنسان في «الْتماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود». ■

تغريم كاتب ودار نشر بتهمة «ذمّ الأديان وتحقيرها» في الأردن

◄ أصدرت محكمة بداية عمّان حكماً بتغريم كاتب سوداني ودار نشر أردنية مبلغ عشرة آلاف دينار لكل منهما، وذلك بعد إدانتهما بتهمة «إثارة النعرات الطائفية والإساءة إلى الأديان».

الحكم صدر يوم 21 شباط/فبراير 2010، إثر دعوى أقامتها دائرة المطبوعات والنشر على دار ورد للنشر، والكاتب السوداني المقيم بصفة مؤقتة في الأردن، النيل عبد القادر أبو القرون.

الدائرة اتهمت أبو القرون بمخالفة أحكام قانون المطبوعات والنشر، في كتابه **رسائل الشيخ النيل.. مراجعات في الفكر الإسلامي**، الذي تناول فيه مجموعة من الأحاديث النبوية الواردة في صحيحَي مسلم والبخاري، وشكك في نسبتها إلى النبي محمد والسيدة عائشة، الأمر الذي عدّته الدائرة «ذمّاً وتحقيراً للأديان»، وشكّل بحسبها مخالفة للمادة 38 من قانون المطبوعات والنشر.

ناشر الكتاب محمد الشرقاوي، قال لصحيفة **الحياة** اللندنية، 22 شباط/ فبراير 2010، إنه سلّم دائرة المطبوعات والنشر نسخة من المخطوط، لكنها تأخرت في الردّ، ما دفع الدار إلى إحالة الكتاب إلى الطباعة دون أن توزّعه.

بعد ذلك كانت المفاجأة بحسب الشرقاوي، أن الدائرة كانت قد أحالت الكتاب إلى وزارة الأوقاف التي قالت في تقريرها إن الكاتب من «أنصار التشيّع»، وأوصت بإحالته إلى القضاء.

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أدانت الحكم، وقالت في بيان أصدرته، 22 شباط/فبراير 2010، إن الكتاب تناول «اجتهاداً للكاتب»، والأصل أن «يحال الاجتهاد إلى المناقشة العلمية، وليس إلى المحاكم».

كانت محكمة أمن الدولة قضت في 8 شباط/فبراير 2010، ببراءة ستة أردنيين من تهمة إثارة النعرات الطائفية والمذهبية، وذلك بعد أن كانت نيابة أمن الدولة قد وجّهت إليهم تهمة «اعتناق المذهب الشيعي، والحضّ على اعتناقه». ■

خمسة أعوام على فايرفوكس:

المستخدم جزء من عملية ترقية المنتج وتطويره

السّجل - خاص

قبل خمسة أعوام، عكفت مجموعة من المهووسين بالإنترنت على وضع اللمسات النهائية على **فايرفوكس** 1,0، المنافس الأول لمتصفح **ميكروسوفت** الشهير **إنترنت إكسبلورر** الذي تمتع حينها بنحو 100 في المئة من حصة سوق المتصفّحات في ذلك الوقت.

من مكتب صغير خرج **فايرفوكس** الذي نما بثبات ليصبح منافساً خطيراً لعملاق التكنولوجيا **ميكروسوفت**، ويستولي على 25 في المئة من حصّة سوق المتصفّحات، بحسب أرقام وإحصائيات عالمية، فرغم ضآلة التمويل من مؤسسة **موزيلا** تمكّن **فايرفوكس** من التطور بمشاركة آلاف الأنصار المتحمّسين في مختلف أنحاء العالم.

مع احتفال مؤسسة **موزيلا** الأم بمرور خمسة أعوام على إطلاق **فايرفوكس**، يأتي إعلانها عن مزيد من التحسينات على المتصفح المجاني، إضافة إلى خطط واسعة للرفع من «محليّة» المتصفح عبر إطلاقه بمختلف اللغات.

رئيس مؤسسة **موزيلا** ميتشل بيكر تؤكد في مقابلة في عمّان على هامش أسبوع الريادة العالمي الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، أن إطلاق المتصفّح بلغات عدة قد يكون عملية عالية التكلفة، ليست ذات جدوى اقتصادية، لكنها مستمرة؛ لأن إيصال المتصفح المجاني إلى الناس في جميع أنحاء العالم، كيفما كانت لغتهم، من أهم مبادئ مؤسسة **موزيلا** غير الربحية.

لكن، ما هدف **موزيلا** من وراء هذا الجهد الذي يتميّز بجعل المستخدمين والمطورين حول العالم جزءاً من عمليات «ترقية» هذا المنتج وتطويره، هل هو، ببساطة، كسر احتكار **ميكروسوفت**؟

بيكر تؤكد أن الهدف يتجاوز كسر الاحتكار إلى قضية أبعد بكثير. المسألة عندها هي كيفية تطوير جزء من شبكة الإنترنت ليكون مساعداً على الابتكار ورفد روح المبادرة والسيطرة على المعلومات الشخصية، بخاصة في ظل انفلات الإنترنت بشكل لا يسمح للناس بالتدخل في المحتوى الذي يرغبون في وجوده على الشبكة عن أنفسهم.

تقول: «هدفنا خلق شريحة من شبكة

الإنترنت مفتوحة بشكل كامل، لأن ذلك هو المكان الذي تحصل منه على الابتكار، لأنه يسمح لك بالاختيار. وأن نكون قد نجحنا في انتزاع حصة من السوق من **إنترنت إكسبلورر** وكسر الاحتكار أمر مهم، والأهم أن يكون جزء من الإنترنت مفتوح المصدر يسمح للناس بأخذه وتطويعه والعمل عليه وخلق شيء جديد لهم».

وعن السؤال: «ما مستقبل **فايرفوكس**، هل سيصبح المتصفح هو نظام التشغيل كما تنوي **غوغل** فعله مع متصفحها الجديد نسبياً **غوغل كروم**؟ تجيب بيك: «هذا ليس هو السيناريو الوحيد الذي تنمو به المتصفحات بالضرورة». وترى أن **غوغل** تهدف إلى توزيع مجاني لـ **لينكس**. «ما ستفعله **غوغل** هو ضبط توزيع **لينكس** فقط لشبكة الإنترنت، وليس لدينا خطط للقيام بذلك، لذا، نحن نعتقد أن الويب نفسه هو أفضل منصّة للتطور، ولكن هناك نظام تشغيل تحته، وهكذا؛ فنحن أيضاً لا نعتقد أن الإنترنت منصة فقط لأنك تملك جهازاً في مكان ما؛ كلنا بحاجة إلى نظام التشغيل للجهاز».

وتضيف: «لكننا لاحظنا كيف أن الإنترنت يمكن أن يكون عاملاً موحداً نضع فيه طاقتنا لصنع منصة شبكية. قد يبدو هذا عملاً براقاً جداً في بعض الأحيان، لكنه في الحقيقة عمل شاق وكبير».

ما تحاول **موزيلا** القيام به، بحسب بيكر، هو بناء شبكة الإنترنت بوصفها منبراً لهذا الابتكار على الصعيد العالمي، كي يتمكن الناس من تنسيق الملفات الجديدة والفيديو والرسومات والعناصر المرئيّة في الويب على شبكة الإنترنت بحيث يمكن أن تتنافس مع غيرها من التكنولوجيّات. وتضيف: «تحقيق هذا على شبكة الإنترنت هو، في حدٍّ ذاته، أمر مثير». ■

من مكتب صغير خرج فايرفوكس الذي نما بثبات ليصبح منافساً خطيراً لعملاق التكنولوجيا ميكروسوفت، ويستولي على 25 في المئة من حصّة سوق المتصفّحات

مزايا فايرفوكس

حاز **فايرفوكس** إعجاب العديد من متصفحي الإنترنت، بحسب بيكر، وتم تنزيل المتصفح على أكثر من 330 مليون جهاز حول العالم. وهو منافس شرس، أيضاً، لمتصفح **سفاري** المدمج في نظام تشغيل **ماك أو.إس إكس**.

ما أسباب ذلك؟

- إنه مجاني.

- إمكانية تكبير الكتابة وتصغيرها إلى ما لا نهاية؛ وذلك من خلال فتح قائمة عرض ثم اختيار حجم النص.

- إنه سريع.

- يمكن للمستخدم أن يكتب العنوان باللغة العربية مثلاً (للمواقع العربية)؛ مثلاً يُكتب في شريط العنوان: **الجزيرة نت**، ثم يضغط على **Enter**.

- **فايرفوكس** برنامج مفتوح المصدر؛ أي أنّ مصدره البرمجي متاح للجميع، ويمكن لكل من لديه خلفية برمجية أن يقوم بالتعديل والتطوير في هذا المصدر البرمجي ليلائم احتياجاته الخاصة في التصفح، كما أن إتاحة المصدر البرمجي للبرنامج يعد فرصة أمام المبرمجين لتطوير مهاراتهم البرمجية واكتساب خبرة أفضل عن كيفية عمل المتصفحات.

- وجود ما يسمى: «الامتدادات»، وهي برامج مصغرة تدمج بداخل المتصفح، وتضيف المزيد من الوظائف للمتصفح. وتتعدد هذه الوظائف وتختلف بدءاً من تشغيل ملفات الموسيقى وعرض درجات الحرارة إلى تطبيقات **ويب** تفاعلية كاملة، ومن الأمثلة المعروفة لهذه الامتدادات أشرطة الأدوات الخاصة بمحركات البحث كشريط بحث **غوغل**، أو شريط بحث **ياهو**، أو **إم إس إن**.

في الإصدار 2,0 من **فايرفوكس**، تغيرت طريقة الوصول لهذه الامتدادات، حيث كان المستخدم يصل إليها في **فايرفوكس** 1,0 والإصدارات اللاحقة عن طريق قائمة الأدوات ثم الضغط على خيار امتدادات، أما في الإصدار 2,0 من **فايرفوكس**، فقد أصبح الوصول إليها عن طريق قائمة الأدوات ثم الضغط على خيار الإضافات الذي يُظهر بعد ذلك نافذة مبوبة ذات ألسنة، أحدهما يعرض الامتدادت، والآخر يعرض السمات المثبتة بالمتصفّح.

- وجود السمات، وهذه السمات تغير واجهة المستخدم، وتضفي شكلاً رسومياً جديداً على المتصفح.

- خاصيّة التصفّح المبوّب، التي تجعل المستخدم يعرض صفحات عدة في النافذة نفسها.

- في حال إغلاقه بشكل غير طبيعي أو فجائي، فإن البرنامج يقوم باستعادة جلسة العمل، واستعادة الصفحات التي كانت قيد التصفح أو كانت مفتوحة داخله، وذلك في أول مرة يعاد بها تشغيله.

- تم إضافة التصحيح الإملائي للكلمات في نماذج المشاركة في المنتديات والمحررات، لكن هذه الخاصيّة لا تدعم تصحيح اللغة العربية بعد.

- تعدد اللغات: يتوفر المتصفّح بواجهة مترجمة لعشرات اللغات العالمية، ومع الإصدار 2,0 من المتصفّح صارت العربية واحدة من اللغات المدعومة رسميا عبر جهود متطوعين من فريق **عرب آيز**. ■

أجهزة صديقة للبيئة

eva2o

اختراع يشبه إلى حد بعيد الطريقة التي كان يستخدمها أجدادنا للحفاظ على الطعام عبر تبريده من دون استخدام الثلاجات. الطريقة بسيطة وتعتمد الإبقاء على الطعام طازجاً عبر استخدام فعالية التبخر الطبيعية في الأطعمة.

المفهوم هو النظام نفسه الذي يستخدمه الجسم لتبريد نفسه عبر عملية التعرق. النموذج هنا يستخدم «علبة» مزدوجة توضع فيها الفاكهة والخضار على صحن داخلي مصنوع من الخزف المزجج، ويسمح التصميم للهواء والماء على حد سواء أن ينتشرا داخل الغرفة الزجاجية، حيث يتجمع الماء أسفل الصحن للمساعدة في عملية التبخر. ■

The Solar Air Purifier

جهاز يمثل وسيلة سهلة لتنظيف الهواء، ما يتيح لمستخدميه حياة صحية أكثر، يتم فيها أيضا تطهير الهواء من أي روائح مزعجة. يعمل الجهاز ببساطة عن طريق وضعه بالقرب من أي نافذة يستمد منها الطاقة الشمسية التي تمدّه بالطاقة لتنقية الهواء وتنظيفه بصمت وبكفاءة عالية. الجهاز أيضاً يقوم بحفز الكربون الذي ينظّف فلتر الهواء من أي دخان أو روائح.

هذا الجهاز يمثل حلاً مثالياً لكثير من القضايا المزعجة، مثل: الدخان، عوادم السيارات روائح الحيوانات الأليفة وروائح الطبخ. ويمكن استخدامه في السيارة والمطبخ، أو في أي مكان يمكن فيه الحصول على الضوء. ■

Stingray Solar Powered Pocket Torch

جهازٌ عبارة عن ضوء أو «شعلة» مدمجة وخفيفة وقوية الصمام. يوفر هذا الضوء الذي يستمد طاقته من الشمس ضِعْف الضوء الذي توفره الشعلات الأخرى العاملة بالبطاريات العادية.

الشعلة التي يمكن وضعها في الجيب، توفر ساعة كاملة من الإضاءة إذا شُحنت تحت أشعة الشمس المباشرة لخمس ساعات. عندما تُشحن بالكامل من الممكن أن توفر إضاءة لساعتين ونصف الساعة. ■

Sunny Bags

حقائب هوائية من صنع **Stefan Ponsold**، الذي يدير شركة تدعى **SunnyBag** مقرّها في النمسا. الحقائب باللون البني الغامق أو الأسود، مصنوعة من الجلد. صُمّمت لتوضع على الكتف، وهي مخصصة لأجهزة الكمبيوتر المحمولة. من الجوانب المميزة للحقيبة اشتمالها على ثلاثة من الألواح الشمسية مع لوحات الطاقة الشمسية «العالية الطاقة».

البطارية الداخلية تسمح بتخزين الطاقة حتى في الأيام الغائمة. ■

Large 3-seat sofa
Caractère in leather
with adjustable headrests /
design Roche Bobois Studio

Les Contemporains Collection

AMMAN
Shmeissani,
Abdul Hameed Badees Street,
Tel. +962 6 5667477 / 499,
jordan@roche-bobois.com

Catalogues,
news and collections
www.roche-bobois.com

Expressing your interior world

rochebobois
PARIS

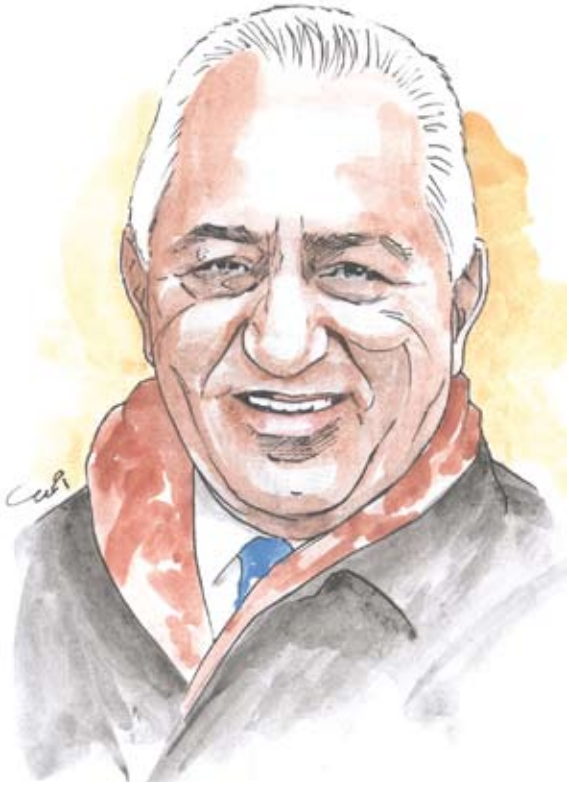

«سياسي يتذكّر - تجربة في العمل السياسي» لجمال الشاعر:

مرجع ممتع ومفيد في معرفة التاريخ الحديث للأردن

إبراهيم غرايبة

يعرض جمال الشاعر في هذا الكتاب تجربته السياسية الممتدة منذ الأربعينيات حتى أواخر الثمانينيات، ثم يكمل استعراض المرحلة التالية في كتابَيه «خمسون عاماً ونيّف» و«دفاتر العمر- أوراق من رحلة الحياة والسياسة».

يتميز المرحوم الشاعر في مذكراته بغزارة الملاحظات والمعلومات، والمعرفة بالأحداث والأشخاص والقيادات السياسية في المراحل المختلفة، لذلك فإن كتابه -يُضاف إليه كتاباه الآخران- مرجع ممتع ومفيد في معرفة التاريخ الحديث للأردن والدول المجاورة، والتعريف بقادة العمل السياسي والعام الذين عرفهم الشاعر. وهو يقدم -رغم قسوته أحياناً- إضاءات كثيرة ومهمة حول تاريخ حزب البعث العربي الذي حكم في سورية والعراق وأدى دوراً مهماً في الحياة السياسية في الأردن.

وُلد الشاعر في مدينة السلط العام 1928، وهو ينتمي إلى فرع من عائلة «المرجي» المستوطنة اليوم بشكل أساسي في بلدة الصريح، في محافظة إربد شمال البلاد، وكانت قد هاجرت قبل ذلك من بلدة سُوف، محافظة جرش. ويبدو أن «سوف» كانت محطة مهمة للعشائر في تحرّكها، وبخاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، عندما بدأت مرحلةُ الاستقرار وإعادة البناء التي مهدت لتشكيل الأردن المعاصر، وهي الفترة نفسها التي وفدَ فيها جدُّ الشاعر إلى السلط مع أفراد وعشائر كثيرة بدأت تعود إلى مواطنها الأصلية التي هُجرت منها بسبب الغارات وعدم الاستقرار، أو تتحرك إلى مواطن ومراكز بدأت تنشأ بما يراعي متطلبات الزراعة والرعي والتجارة.

بعد تخرجه في الثانوية، انتقل الشاعر إلى بيروت لدراسة الطب في الجامعة الأميركية، وتخرج فيها العام 1951، ثم انتقل إلى إيرلندا لإكمال دراسته في تخصص الجراحة النسائية والتوليد، ليكون أول طبيب يمارس هذه المهنة في الضفة الشرقية العام 1960، وقد أمضى كما يروي، حياة مليئة بالمتع والمسرات من مغامرات نسائية وعاطفية، وسهرات حافلة يتخللها لعب الورق الذي أثقله بالديون التي لم يتخلص منها حتى العام 1991.

انخرط الشاعر في الحياة السياسية والحزبية التي كانت في عنفوانها، يقودها القوميون واليساريون، وبدأ رحلته مع الحزب القومي السوري، ثم انتقل إلى حزب البعث، ومن أساتذته ورفاقه أو شركائه في العمل السياسي في مواقع الزمالة والصداقة أو المسؤولية أو الذين عمل معهم مباشرة: جورج حبش، يعقوب زيادين، وصفي التل، خليل السالم، حمد الفرحان، أمين شقير، منيف الرزاز، ميشيل عفلق، سعدون حمادي، نايف حواتمة، سليمان النابلسي، عبد الحميد شرف، ليلى شرف، أكرم الحوراني، صلاح الدين البيطار، عبد الحميد السراج، علي أبو نوار، كمال ناصر وضافي الجمعاني.

اعتُقل الشاعر في أوائل الستينيات، وبعد الإفراج عنه لجأ إلى سورية وعمل فيها، ثم ما لبث أن عاد إلى عمان، وبقي قيادياً وناشطاً في حزب البعث حتى العام 1975، وظل عضواً في القيادة القطرية للحزب مع منيف الرزاز وأمين شقير، لكنّ خلافاً كبيراً دبّ بينه وبينهما جعله يستقيل من القيادة، ثم من الحزب، لينصرف إلى حياته المهنية والشخصية أو العمل العام بعيداً عن الحزب، بل إنه تحول إلى الوسط والليبرالية.

يلاحظ الشاعر أن السياسيين العرب بعامة، والبعثيين بخاصة، يفضّلون المكاسب والمواقع المريحة، وأن البعثيين الأردنيين يفضّلون أن يكونوا تابعين، وألاّ يبادروا أو يلعبوا دوراً مهماً في حياة حزب البعث القومية.

من القصص المحزنة التي يرويها، قصة محام مستقل في إربد كان غنياً جداً، وقد دعمه شبّان البعث في المنطقة، وكان الشاعر يعمل طبيباً هناك، وقد أدت العلاقة الطيبة معه إلى انضمامه إلى حزب البعث، ثم لجأ إلى سورية العام 1957، لكنه عومل بازدراء هناك وتعرض للاستغلال، وتسببت علاقته بالحزب في ضياع ثروته الكبيرة، وانتهى به المطاف مريضاً بالسرطان في عمّان لا يقوى على تكاليف العلاج.

في العمل السياسي، بعد مرحلة اليسار، شارك الشاعر في تأسيس التجمع الديمقراطي الوحدوي، ثم اندمج التجمع مع حزب الوحدويين الديمقراطيين بقيادة أنيس المعشر، والحزب الديمقراطي الوحدوي بقيادة محمد العوران، وتشكّل من تلك الأحزاب: حزبُ وعد، الذي اندمج بدوره مع تسعة أحزاب أخرى في الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يرأسه

يتميز الشاعر في مذكراته بغزارة الملاحظات والمعلومات، والمعرفة بالأحداث والأشخاص والقيادات السياسية في المراحل المختلفة.

عاكف الفايز، وأمينه العام عبد الهادي المجالي، لكن الشاعر والفايز استقالا في مرحلة مبكرة، تبعهما عبد الرؤوف الروابدة رئيس حزب اليقظة.

انخرط الشاعر أيضاً في محاولة تأسيس حزب سياسي أو تيار وطني عريض، بالمشاركة مع عبد الرزاق طبيشات وسمير الحباشنة وعوني فاخر ونائلة الرشدان وأنور الحديد، وجرت محاولة أخرى مع أحمد عبيدات وطاهر المصري، وثالثة مع طاهر المصري وأنور الحديد وعبد الرزاق طبيشات. وهو يلاحظ في كتابه أن طاهر المصري كان متردداً. وجرت محاولات عدة لجمع التيار الليبرالي ليكون حزباً قوياً ينافس الحركة الإسلامية، وفشلت جميع المحاولات، ثم تحولت الفكرة إلى صالون سياسي يُعقد في بيته بمشاركة نحو ثلاثين شخصاً.

يرد الشاعر أسباب الفشل إلى التعصب للرأي والفردية، والتبعية لجهات خارج الحدود، وإلى أن القوى الرئيسية الفاعلة في البلد غير متحمسة للمشروع، ويخلص إلى القول وهو «مرتاح الضمير»، إن حزب البعث العربي الاشتراكي بالتعاون مع جمال عبد الناصر وفئات أخرى، أسهموا في تدمير المنطقة العربية.

يرى الشاعر أن حزب البعث في الأردن لم يستوعب المعاني الكبيرة للثورة العربية الكبرى التي ينتمي إليها، وقد اندفع البعثيون بالاتجاه القومي متجاوزين الأسس الحضارية ودور الإسلام في بناء الوجود القومي نفسه، ومتجاوزين المشاعر الدينية نفسها، وفي المقابل فإن الإسلاميين في مرحلة صعودهم وقعوا في الخطأ نفسه عندما تنكّروا للمشاعر القومية الأصيلة لدى الشعب، وأغفلوا حق المواطن في التطلع إلى الفكر الإنساني المعاصر لتحقيق طموحاته في التقدم.

عندما عاد الشاعر إلى عمّان من بيروت بعد أن أنهى دراسته في الطب العام 1951،

يلاحظ الشاعر أن السياسيين العرب بعامة، والبعثيين بخاصة، يفضّلون المكاسب والمواقع المريحة

◄ **جمال الشاعر: سياسي يتذكّر - تجربة في العمل السياسي، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987**

كانت الحياة السياسية في البلاد تشهد حيوية عظيمة: الأحزاب السياسية مثل الوطني الاشتراكي، الشيوعيين، البعثيين، القوميين العرب، القوميين السوريون، والنقابات المهنية الآخذة بالتشكل والصعود أيضاً. وكان عبد اللّه الريماوي وعبد اللّه نعواس قد شكلا حزباً سياسياً مستقلاً عن دمشق سُمّي «حزب البعث»، ونجح كلاهما في الانتخابات النيابية التي جرت العام 1951.

وبعد أحداث 1957، غادر الشاعر إلى سورية، لكنه اضطر للانتقال إلى بيروت العام 1960 بسبب ملاحقة الأجهزة الأمنية السورية له. وكانت حادثة اغتيال رئيس الوزراء الأردني هزاع المجالي صدمة كبيرة للسياسيين الأردنيين بأطيافهم المختلفة. وقد التقى الشاعر الملكَ حسين في ذلك الوقت، ونصحه منيف الرزاز قبل اللقاء أن يخبر الملك أنه لم يعد مهتماً سوى بعمله الطبي، ويبدو أن هذا الأمر ضايق الملك كما صرح للشاعر في ما بعد، فقد قابله الملك بصفته السياسية وليس الطبية، وأخيراً عاد الشاعر إلى عمّان بمساع بذلها وصفي التل، لكنه سرعان ما اعتُقل بعد أيّام قليلة من عودته.

كان حزب البعث شهد انشقاقاً كبيراً العام 1959 بين عبد اللّه الريماوي ومنيف الرزاز، وبمجيء وصفي التل إلى الحكم العام 1962، أتيحت فرصة واسعة للمشاركة السياسية في الأردن، وكان الملك حسين ووصفي التل متحمسَين لتعاون الشباب الوطني في بناء البلاد، وألا يظلوا في موضع الاتهام، لكن قيادة البعث أحجمت عن المشاركة استجابةً لمواقف سياسية خارجية، ولكن بعثيين شاركوا في الانتخابات مثل المحامي ياسر عمرو وأحمد خريس، اللذَين نجحا في الوصول إلى البرلمان، لكنهما فُصلا من الحزب.

وفي العام 1963 اعتُقل عدد من البعثيين، من بينهم الشاعر، الذي أمضى في سجن الجفر خمسة أشهر، ثم نُقل إلى عمّان لثلاثة أشهر. وكان من بين المعتقلين منيف الرزاز وأمين شقير، ويبدو أنه -وكما يحدث عادة- تشكلت لدى الشاعر في السجن أفكار جديدة عن ضرورة العمل العلني بدلاً من السري. ومن طرائف ما يلاحظ الشاعر، ذلك التناقض لدى كثير من الحزبيين، بين ما يقولونه وبين ما يؤمنون به. واكتشف الشاعر أنه لم يعد قادراً على الاقتناع الحقيقي بالأفكار والالتزام بالاجتهادات السائدة، فأرسل من السجن عن طريق سليم البخيت رسالةً إلى الملك، وأطلق سراحه.

وكان مؤتمر القمة العام 1964 فرصة لعلاقات عربية جديدة، وقد حاول الشاعر بتفويض من الملك إجراء مصالحة مع سورية، والتقى بالفعل صديقه رئيس الوزراء السوري صلاح الدين البيطار، وسُمي سعد الأسطواني سفيراً لسورية في عمّان، وفي خطاب الاعتماد الذي ألقاه السفير، أشار إلى مرجعية الثورة العربية الكبرى لحزب البعث، فأعجب الملك كثيراً بالخطاب، لدرجة أن الأسطواني اغرورقت عيناه بالدموع بفعل تأثره العميق باللقاء.

وبعد حرب 1967 نشط السياسيون في الأردن، وتحرك البعثيون أيضاً للتفتيش عن إمكانات العمل العام والمساهمة في إعادة بناء المعنويات. بعد ذلك ألقى العمل الفدائي بظلّه على البلاد، و«اختلط الحابل بالنابل» كما يقول الشاعر، وفي تلك الأجواء وما تبعها من تداعيات نشأ الاتحاد الوطني الأردني، وفي العام 1975 أعلن الشاعر عن قطع علاقته بحزب البعث، وعُين عضواً في المجلس الوطني الاستشاري العام 1978، وعمل أيضاً وزيراً في حكومة الشريف عبد الحميد شرف، ثم في حكومة خليفته قاسم الريماوي.

يخلص الشاعر في نهاية كتابه، إلى أن الأجيال المتلاحقة من الشبان أصبحت أقل استعداداً لما يُطرح أمامها من شعارات وبرامج من القيادات السياسية، وبخاصة في القضايا الكبرى مثل الوحدة والتحرير، لكن هذه الأجيال التي تتسع قواعدها عاماً بعد عام، وتتعمق ثقافتها وتجربتها، أصبحت تكرس جهودها للمساهمة في البناء المتين لمؤسسات الوطن. ■

الخواجا مدير «البناء المعرفي»:

الأهداف العليا غائبة ونظام التعليم مدمِّر

صادق الخواجا خبير في البحوث والتدريب، مدير المركز الأردني للبناء المعرفي «سرت». وُلد في الكويت، وأنهى دراسته الثانوية فيها العام ١٩٧٨. نال شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والإدارة المالية في جامعة ريتشموند في المملكة المتحدة العام ١٩٨٦.

أنتج مركز البناء المعرفي ٤٠ دليلاً تدريبياً في مختلف المجالات، ومن البرامج البارزة التي نفذها خلال ٢٠٠٧-٢٠٠٩، منح دبلوم في إدارة وتسويق العقار بالتعاون مع الجامعة الأردنية وشركتي تعمير الإماراتية وعبدون العقارية، وصدر عن المشروع كتاب شكّل إضافة مهمة للمكتبة العربية. ومنها أيضاً تنفيذ برنامجين كبيرين مع طلبة كليات مجتمع على تغيير التوجهات المسلكية نحو حقوق الإنسان والمشاركة السياسية شملت ٥٠٠ طالب وطالبة، وتنفيذ برنامج آخر في كلية مجتمع الكرك استهدف تطوير أساليب التعليم لدى أعضاء هيئة التدريس.

حاوره: حسين أبو رمّان

السّجل: بـدأت مـشـوارك الفكري بإنتاج كتاب «العقيدة والإنتاج المعرفي»، هل لك أن تعرّف به؟

- هذا الكتاب المنشور العام 2007، هو بحث في العلاقة بين العقيدة العربية والإنتاج المعرفي منذ القدم حتى 2500 قبل الميلاد. وتوصلتُ فيه إلى أن الإنتاج المعرفي لمجتمع ما منسوج بعقيدة هذا المجتمع، ما يعني أن تُحديد الإطار المعرفي لأي حضارة، يستلزم تحديد عقيدتها. فحين نكون أمام كم هائل من المعلومات في مجالات مختلفة، فإن تحديد عقيدة منتِج هذه المعرفة، يساعد في تحديد الأطر التي يتحرك فيها هذا الإنتاج. هذا يشكل في ما يخص الواقع العربي الراهن، مدخلاً للإجابة عن السؤال: لماذا لم يعد العرب يسهمون في الإنتاج والبناء المعرفي الإنساني؟

السّجل: ما الفرق بين «العقيدة» التي قصدتَها في الكتاب، والدِّين؟

- مفهوم الـدِّيـن فـي الـحـضـارة العربية يختص بشكل عـام بتوضيح العلاقة بين الخالق والمخلوق، يؤكد ذلك أن كلمة دِين لا تختلف في مكّونها اللغوي عن دَين، هناك إذاً علاقة مديونية يكون فيها المخلوق «مديوناً» للخالق وعليه أن يسدّد هذا الدَّين، ومن هنا يأتي مفهوم العبودية للّه. أما العقيدة فهي التي توضح التعليمات والالتزامات لكيفية سداد الـدَّيـن، وهـي مشتقة من كلمة العَقد. بهذا المعنى تكون العقيدة إنتاجاً إنسانياً بحت يعبّر عن فهم الناس لدينها، وهنا يقع الاجتهاد في العقيدة. وإذا نظرنا إلى حجم الالتزامات التي يحددها الفقه لوجدنا أنها أضعاف مضاعفة لما هو موجود في القرآن، لذلك هناك دِين إسلامي واحد وعقائد إسلامية متعددة.

السّجل: أنت تدير «المركز الأردني للبناء المعرفي» وقـد اخترتَ له الاسـم المختصر «سـرت»، فما المقصود بهذا الرمز؟

- «سِـرْت» في التاريخ العربي القديم هي الرَّبّة عشتار، وهي مؤنث كلمة «سِرْ». وعشتار تمثل الأم الكبرى التي تحنو وتعطف على أولادهـا من جهة وتعاقبهم من جهة أخـرى. استعرتُ مفهوم الأم الكبرى لعشتار وعكسته على المعرفة. فجعلت المعرفة هي الأم الكبرى، واخترت أحد رموز عشتار شعاراً لمركز البناء المعرفي، وهو عبارة عن شعلة محبة يحميها حيوانان مجنّحان.

السّجل: برأيك، ما مفتاح هذا التغيير في المجتمع؟

- مفتاح التغيير هو وضوح الهدف من التغيير. والتغيير غير التغيّر، تماماً كالفرق بين التفكير والتفكّر، وبين التعليم والتعلّم. فالياء عندما تدخل على الكلمة تفرض وجود منهجية وخطة معينة لتحقيق أهداف محدّدة. المنهجية والخطة يتم نسجهما بوحي من عقيدة ما، فإذا لم تكن هذه العقيدة هي السائدة في المجتمع، بمعنى الحاكمة للسياسة المتبعة، لا بمعنى تمسك الجميع بها، ستفشل عملية التغيير. ونحن نشهد في الحياة العربية خلطات عَقْدية عجيبة تسعى مثلاً للجمع بين ما هو محافظ وما هو ليبرالي، فيكون مصيرها الفشل.

السّجل: أيـن تكمن أبـرز معيقات التغيير الاجتماعي؟

- تكمن في عـدم وضـوح الأهـداف العليا. فأي إنسان غربي يرى رسالته في الديمقراطية والحرية الفردية، بينما لا يجد العربي ما يقدمه للعالم، وحتى المسلم ماذا لديه ليقدمه؟ وحين تغيب الغايات العليا لـدى الـنـاس، يفتقدون الرسالة التي يسترشدون بها، ويحصرون أنفسهم في القضايا الشخصية، فيفتقدون الدافع للعمل من أجـل المجتمع. والشعارات العامة الكبرى المطروحة بين مرحلة وأخرى، لا تبدو مقنعة. بهذا يحتاج التغيير الاجتماعي إلى توضيح أهدافه، وصياغة رسالته، كما أن طرح أية غايات ليعمل المجتمع على تحقيقها، بحاجة إلى أن تكون منبثقة من ثقافة المجتمع أو يتم تأصيلها حتى لا تبقى غريبة.

السّجل: كيف ترى علاقة النظام التربوي ببناء الجيل الجديد؟

- النظام التربوي بكلّيته من البيت إلى المدرسة فالجامعة ثم العمل، نظام مدمر. فهو مبني على إطاعة التعليمات، على حساب بناء الشخصية المستقلة، والقدرة على صنع القرار. لذا نجد أن الجيل الجديد غير قادر على التعبير عن نفسه، وعاجز عن البحث والتطوير. وعندما يواجه الشاب مشكلة يتعامل معها بمستوى متدنٍّ من المهارة، ويفضّل الاستعانة بمن يساعده بدل أن يبحث عن الحل. ويتجنب الشباب كل شيء بحاجة إلى مجهود، لأن الأولوية هي للبحث عما هو جاهز، فنحن لم نتربَّ على تجهيز الأشياء بأنفسنا. على صعيد المعلم، فالتحدي الـذي يوضع أمامه هو كيف يلتزم بتعليمات الوزارة في التعامل مع الخطة، أكثر من الاهتمام بأسلوب التدريس، وبالبيئة الصفيّة.

السّجل: كيف تبني برامجك التدريبية؟

- المدخل أو المقاربة في بناء برامجنا التدريبية، يتمثل فـي تغيير السلوك تجاه موضوع التدريب. لذلك نخصص 70 في المئة من البرنامج نحو تغيير التوجه المسلكي، و20 في المئة للمهارات الجديدة و10 في المئة لتقديم معلومات جديدة. هذا في حين أن الهمّ الأساسي في الوطن العربي هو إكساب المتدرب مهارات ومعلومات جديدة، ظناً أن الموظف سيبدأ بالتنفيذ بمجرد أنه اكتسب المهارة. وفي تجربتنا الأردنية فإن المعيق الأساسي في تعظيم نتائج التدريب هو انتشار توجهات مسلكية سلبية تعيق تحسن الأداء الوظيفي، وهذا يجعل نظرة الشاب الخريج، مثلاً، ضيقة، فهو يبحث في مؤسسته عن التقدير وترجماته المادية، بدل أن يعطي الأولوية لإتقان عمله الذي يبني له سمعة جيدة. لذا يكون استعداد هذا الشخص لتطبيق مهارات جديدة محدود، ومع ذلك تجده في حالة إحباط «لا يعجبه العجب»، إذاً هناك مشكلة عند الفرد وكيف يصنع قراره. الشباب يجب أن يطوروا قدراتهم ويثبتوا جدارتهم في عملهم، ودائماً هناك فرص أمامهم، لأن المجتمع لا يستطيع أن يضع سياسات على «هوى» الأفراد الأقل جدارة، هذه تكلفة لا يحتملها. وكما هو شائع أيضاً لدى العاملين في مجال التدريب، فإن غالبية الموظفين تنظر للتدريب على أنه فرصة للترقية أو إجازة من العمل، أو فرصة للتمتع بخدمات فندقية، وليس سعياً وراء تطوير أنفسهم أو مؤسساتهم، فهذا آخر الاهتمامات.

السّجل: كيف تفسر ذلك؟

- يعود السبب إلى أن البرامج التدريبية لا تخاطب احتياجاتهم الحقيقية، بينما علينا أن نضمن استعداد المتدرب على تفعيل المهارات الجديدة قبل تقديمها إليه، وهذا يتطلب تغييراً في التوجه المسلكي تجاه موضوع التدريب من شقّين؛ أولاً أن يتخذ المتدرب قراراً بتغيير سلوكه تجاه الموضوع التدريبي؛ وثانياً أن يتم بناء بيئة مساندة للتغيير المطلوب على صعيد المؤسسة، أي إحداث تغيير في بيئة العمل حتى تكون مساندة حقاً للتغيير المطلوب.

السّجل: لقد عملتم على تقديم برامج مجانية للقطاع الحكومي، هل تشرح لنا أحد هذه البرامج التي استهدفت الجانب السلوكي؟

- نفذنا مشروعاً مع وزارة تطوير القطاع العام استهدف العاملين في خدمة الجمهور في مديريات دائـرة الأراضـي والمساحة. وطورنا لذلك أداة خاصة لقياس التوجه السلوكي نحو خدمة الجمهور لتحديد المشكلة وتصميم البرنامج التدريبي الملائم، فاكتشفنا أن أبرز مظاهر الخلل تكمن في نظرة الموظف لعمله. فرغم أنه يعمل في وظيفة مضمونة، إلا أنه ينظر إليها أساساً بوصفها مصدر رزق، ويتناسى صلتها بخدمة الجمهور. لذلك لا يشعر بتأنيب ضمير إذا قصّر. البرنامج التدريبي يراجع الآلية التي أدت بالموظف لصناعة قـراره على هذا النحو، فيكتشف وجود الثغرات في نمط تفكيره وقراره، وعند ذاك يتولد لديه الاستعداد لتغيير سلوكه. لكن الموظف يحتاج إلى رعاية حتى يترسخ سلوكه الجديد، ما يتطلب وجود بيئة مساندة تذكره باستمرار بالتغيير المطلوب، وتحسسه أن الإدارة العليا مهتمه بهذا التغيير، وهذه عملية تعبوية يتقنها الجيش والأمن العام ولا تتقنها الدوائر الحكومية المدنية بالقدر نفسه. ■

AVATAR :
اعتذار مبطَّن أم إحساس قاتل بالذنب؟

لمياء الراعي

«إني أحدثك لترى، فإن رأيتَ فلا حديث». هذا ما يقوله النفّري. فماذا لو كان المرء يحدّث من لا يريد سماعه، يدعوه أن يلتفت إليه وإلى وجوده، ذلك الذي لا يرى شيئاً سوى عالمه المغلق ومصالحه، يريد استباحة الأرض ومن ثم استباحة هوية الآخر بالمطلق.

بالتأكيد أن المرء في هذه الحالة سيقاوم حتى النهاية، لكن الخاسر الأكبر هو الرؤية، أو الرؤيا بالعين والقلب، بحسب ما تعارَفَ عليه العرب. إذ ها هنا تنتهي إنسانية الغاصب.

تلك هي بعض المشاعر التي يخرج بها المشاهد عند رؤية فيلم **Avatar**، من إخراج جيمس كاميرون الذي كتب النص أيضاً.

هذا الفيلم موجه في أساسه لجمهور أميركي أولاً، وغربي ثانياً، وعالمي ثالثاً. وقد كُتب له السيناريو العام 1995، أي قبل حقبة جورج دبليو بوش وصعود اليمين في الولايات المتحدة بفترة طويلة. وظل المخرج ينتظر التقنية المناسبة لإخراجه 15 عاماً حتى تسنى للجمهور مشاهدته.

ورغم أن الموضوع تناولته سابقاً أفلام مثل «الرقص مع الذئاب» و«الضاحية التاسعة»، إلا أن التقنية التي اختار المخرج تطويرها جاءت لتحقق الرسائل التي حاول السيناريو إيصالها إلى المتفرج. وهو ما تسبب بتكلفة ضخمة لهذا العمل بلغت نحو 310 مليون دولار، وهي الأعلى في تاريخ السينما الأميركية.

وربما كان الانتظار 15 عاماً بحثاً عن التقنيات التي تحقق رؤية المخرج، ناتجاً عن أن موضوع الفيلم هو الرؤية في مقابل فقدانها. إذ يسيطر جهل الإنسان الأبيض في قدرته على التعامل مع الواقع والشعوب، إلى درجة فشله في إدراك وجود عوالم متناغمة مكتفية بنفسها، يسودها تناغم وجمال وروحانية ووحدة وجود.

يرصد الفيلم عالمين متوازيين من الناحية البصرية ومحتوى السرد. حيث يعمل البشر بعد أن استنفدوا مواردهم كافة، على طرد السكان المحليين لمكان متخيَّل «باندورا»، طمعاً في جلب ثروات للأرض تقدَّر بالملايين لتعوض ما استنزفوه من مواردهم.

لذا يبدو البشر «أهل الجو» في عالم معزول من الزجاج والآلات، عالم محايد بصرياً إلى درجة البرودة، يخلو من أي جماليات، وتكاد شخصياته تكون مبرمجة، همُّها الوحيد اغتصاب ثروة المكان.

هذا العالم يتقاطع معه عالم بصري مبهر يجسد وحدة الكائنات والروح. وينظر أولئك البشر إلى ساكني هذا العالم نظرة «دونية»، فيصفونهم تهكماً بـ«القرود الزرقاء» وإذا ما ارتفع مستوى هذه النظرة فهم في نهاية الأمر مشروع اكتشاف علمي يُرضي نزعة الفضول والغرور لدى علمائهم.

العلاقة بين هذين العالمين تشوبها الانتهازية منذ البداية، الأمر الذي يعيه سكان «باندورا». فالبشر يريدون استباحة المكان دون ساكنيه،

ويحاولون ذلك بالطرق «الدبلوماسية» للحفاظ على ظاهر من التحضر عن طريق إرسال فتات ما يقررون أنه احتياجات «المحليين». هؤلاء المحليون الذين يرونهم جيداً ولا يرون من سلوكياتهم إلا الجهالة والصلف وعدم الرغبة في الفهم. ويدرك سكان «باندورا» بوضوح أن هؤلاء البشر أصحاب قناعات جاهزة لا مجال لتغييرها، لذا لا فائدة حتى من التحاور معهم، أو كما جاء على لسان الزعيمة الروحية للقبيلة: «الكأس الممتلئة لا يمكن ملؤها»، إذا لا حيز فيها لشيء آخر.

تبدأ رحلة البشر داخل هذا العالم، بعد ابتكار يؤهلهم للانتقال داخل أجساد سكان «باندورا» والذهاب إلى هناك. تتوالى الرحلات بهدف دراسة المنطقة وأهلها، علّهم يتقبلون الرحيل إلى مكان آخر دون معركة تسيء لصورة البشر.

تبدأ رحلة الاستكشاف (أو التجسس) عن طريق إرسال جندي مشلول يعتقد أن إبعاد شعب «باندورا» عن أرضهم جسدياً هو المشكلة، لكن رحلاته المتعددة التي تبدأ بحسّ استخباراتي، تتحول إلى تعلُّم يفتح أمامه آفاق الأسئلة، ويبدأ البطل «جيك» عُلاقة حقيقية مع المكان وساكنيه ورموزه، إلى درجة التعلّق بابنة رئيس القبيلة «نيتري». وينقلب البطل متحولاً من «منفذ للأوامر» إلى شخص يريد الانتماء للعالم الذي جاء بهدف تدميره، لكن الثمن هو خيانة العالم الذي أتى منه. ليس هذا فقط، بل إنه يعلن الحرب على عالمه السابق وعلى قيمه، ويسوق شعبه كما العبيد خارج «باندورا».

ينتهي الفيلم بكادر مؤثر بعد فوز المحليين بقيادة «جيك»، الذي قرر قيادة شعب «باندورا» إلى النصر، إذ يختار أن يصبح «قرداً أزرق»، عبر طقس محلي. أما المشهد الأخير فلقطةٌ ثابتة لعينيه المفتوحتين على الاحتمالات كافة.

أثار الفيلم ردود أفعال متباينة عند عرضه في الولايات المتحدة، إذ رأى اليمين الأميركي أنه ينطوي على إدانة للقيم التي أسست الولايات المتحدة، بل دعوة إلى خيانتها. أما اليسار الليبرالي، فقد اتهم الفيلم بالترويج للإمبريالية اليسارية، حيث «لا ثورة بلا بطل خارجي أبيض (البطل المنتظَر)».

إنه عمل فني محمَّل برسائل تثير الأسئلة ولا تدّعي العثور على إجابات. هل هو اعتذار عن الحقبة الاستعمارية، ووضع الرجل الأبيض المستعمِر أمام خيار القطيعة مع الماضي والانضمام إلى الآخر؟ أم هو فانتازيا حول الفكر الاستعماري الذي يقرر ويفرض ويستبيح على المستوى السياسي بحجة المصالح الفضلى للآخرين، التي لا يفقهها، لكنه يصر عليها، مما يُنشئ حالة عداء شديدة نظراً لجهله وخيلائه؟

الفيلم يترك المتلقين أمام أسئلة برسم الإجابة، يجيب عنها كلّ منهم وفقاً لرؤيته وثقافته.

جدير بالذكر أن صانع هذا الفيلم هو نفسه مخرج فيلم «أكاذيب حقيقية» 1984، الذي منعت بعض الدول العربية عرضه، للصورة العنصرية والسلبية التي ينقلها عن العرب بوصفهم إرهابيين.

ربما كان كاميرون على حق. لعلّ حفنةً من الناس «ترى» في النهاية، ولكن هل تُغيّر جلدها؟ ■

مانديلا «الذي لا يُقهر»:

فيلم عن المتسامح الشجاع

محمود الزواوي

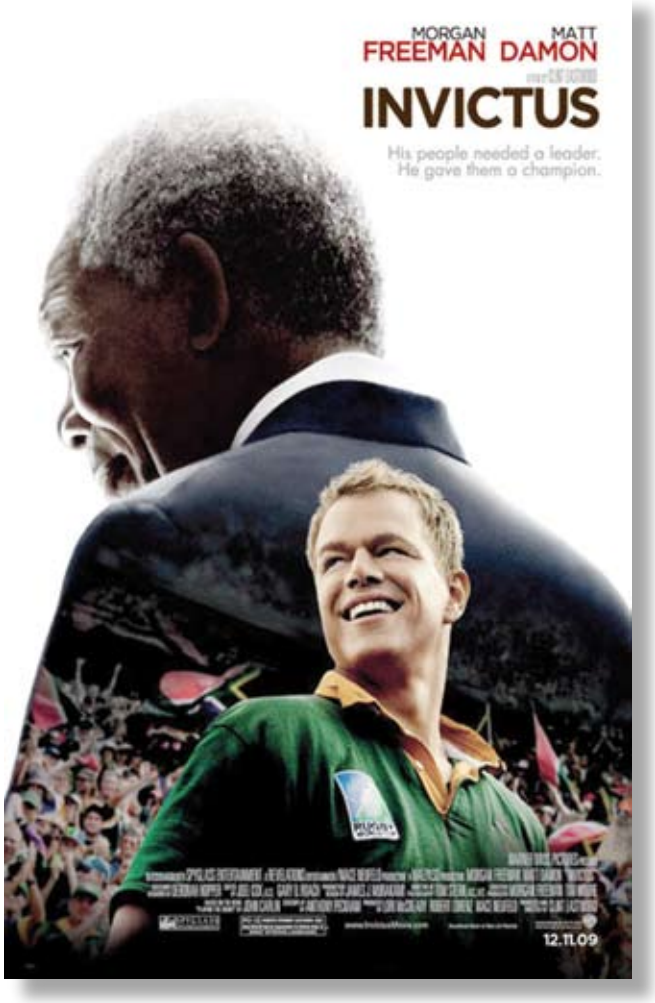

Invictus، هو الفيلم الواحد والثلاثون من إخراج كلينت إيستوود منذ العام 1971، حين بدأ ممارسة الإخراج في ذروة نجوميته السينمائية.

يستند الفيلم إلى سيناريو للكاتب السينمائي أنثوني بيكهام، مبني على كتاب **اللعب مع العدو: نيلسون مانديلا والمباراة التي غيّرت أمّة** الذي صدر في العام 2008 للكاتب والإعلامي البريطاني جون كارلين. ويستمد الفيلم عنوانه من كلمة: **Invictus**، وهي كلمة لاتينية تعني «الذي لا يُقهر»، وهي مأخوذة من عنوان قصيدة مشهورة للشاعر البريطاني وليام إرنيست هينلي، وَضعها العام 1875 وهو على سرير المرض.

كان الزعيم الإفريقي نيلسون مانديلا، الشخصية الرئيسة في الفيلم، يعلّق نسخة من تلك القصيدة على جدار زنزانته في السجن الذي أمضى فيه 27 عاماً قبل أن يصبح رئيساً لجنوب إفريقيا العام 1994، بعد انتهاء نظام التمييز العنصري في تلك البلاد.

يستند الفيلم إلى أحداث وقعت العام 1995، بعد تولي مانديلا دفة الرئاسة، حين كان التوتر ما زال يسود العلاقات بين الأكثرية الإفريقية السوداء والأقلية الحاكمة السابقة البيضاء، وحين كانت الدولة منقسمة عرقياً واقتصادياً.

ويدور الفيلم حول الجهود التي بذلها مانديلا (أدى دوره الممثل مورجان فريمان) لرأب الصدع بين المواطنين السود والبيض في بلاده، بعد انقسام دام لعقود. وفي هذا السياق يقيم علاقة وثيقة مع كابتن الفريق القومي لرياضة الرجبي في البلاد فرانسوا بيينار (أدى الدور الممثل مات دامون) ويشجعه على قيادة الفريق في مباريات بطولة العالم للإسهام في توحيد الجانبين، إدراكاً منه لأهمية اللغة العالمية للرياضة. ويقنعه بأن حلم الفوز بكأس العالم ممكن التحقيق، ويردد له البيتين الأخيرين في قصيدة «الذي لا يُقهر»: «أنا صانع مصيري.. أنا ربّان روحي».

بدا الكابتن بيينار في موقف فريد، بوصفه رجلاً أبيض يمثل فريقاً رياضياً يتألف من لاعبين بيض، تحوّل إلى رمز للمواطنين البيض، وقوبل بكراهية المواطنين السود في جنوب إفريقيا، لأنه يمثل في نظرهم نظام التمييز العنصري. كان الفريق خسر معظم مبارياته حين تولى مانديلا رئاسة البلاد، لكن مانديلا شجع الكابتن على تحسين أداء فريقه، مؤكداً له ما يمكن أن يلعبه نيل كأس العالم من دورٍ في توحيد صفوف أنصار الفريق من البيض والسود على السواء، وما سيترتب على ذلك من أثر إيجابي طويل الأمد في توحيد البلاد. وقد تحقق أمل مانديلا بفوز الفريق في البطولة التي أقيمت في مدينة جوهانسبيرغ بجنوب إفريقيا، بعكس التوقعات.

ولتبيان الصعوبات التي واجهت عملية الدمج العنصري، وكشف مناخ عدم الثقة السائد بين السود والبيض بسبب سياسة التمييز العنصري، يُبرز فيلم «الذي لا يُقهر» المشاكل التي واجهت قوة الأمن المرافقة للرئيس مانديلا. فقد بدأ تشكيل تلك القوة من حراسه الشخصيين السود، ثم أضاف إليهم رجالاً بيضاً خدموا النظام العنصري السابق، ما أصاب حراسه الأصليين بالصدمة والذهول، لأن رئيسهم أجبرهم على العمل مع جلادي الأمس. وتعكس عملية البناء التدريجي للثقة بين الفريقين صورة مصغّرة للواقع المؤلم الذي كان يسري في البلاد بأسرها.

إلا أن الفيلم يركز أساساً على خصوصية العلاقة بين مانديلا وبيينار. ويحقق المخرج كلينت إيستوود ذلك ببراعة. فرغم أن لقاءاتهما وجهاً لوجه قليلة نسبياً، ولا تشتمل على أحاديث طويلة أو عميقة، إلا أنه يُبرز أهمية تلك العلاقة من خلال تفاعلهما وتأثير كل منهما في الآخر، ومدى تأثير قراراتهما وأعمالهما في جنوب إفريقيا ككل.

يُظهر الفيلم المقدرة التقليدية للمخرج إيستوود في تقديم عمل سينمائي يتميز بسلاسة أسلوب سرد القصة والانسياب الطبيعي لأحداثها. ويزخر كل مشهد من مشاهد الفيلم بتفاصيل غير متوقّعة تقدِّم في محصلتها النهائية عرضاً غنياً بالانطباعات والانفعالات التاريخية والثقافية.

كما يتميز الفيلم بأداء بطليه الرئيسين مورجان فريمان ومات دامون اللذين جسّدا شخصيتَي نيلسون مانديلا وفرانسوا بيينار، على التوالي، بواقعية نادرة. يشار إلى أن فريمان الحائز على جائزة الأوسكار أبدى رغبته في تجسيد شخصية مانديلا منذ سنين، كما أنه كان الخيار الوحيد لنيلسون مانديلا نفسه لتجسيد شخصيته على الشاشة.

يعالج إيستوود في فيلمه موضوع التعصب العنصري بحساسية، وبأسلوبه المتوازن والعادل المعتاد. وقد سبق له أن عالج هذا الموضوع في أفلام أخرى مثل: «بيرد» (1988) الذي تناول فيه الحياة المأساوية القصيرة لموسيقار الجاز الأسود تشارلي «بيرد» باركر، و«جران تورينو» (2008) الذي عالج مشكلة التعصب ضد المهاجرين الآسيويين في الولايات المتحدة.

لقد تحوّل إيستوود إلى نموذج يُحتذى بين المخرجين السينمائيين في نظر أستوديوهات هوليوود. فقد قدّم سلسلة من الأفلام التي جمعت بين القيمة الفنية وقطفت عشرات الجوائز السينمائية، وبين النجاح الكبير على شباك التذاكر. ويتميز إيستوود بسمات إيجابية تعزز مكانته السينمائية. فهو من المخرجين القلائل الذي يكملون أفلامهم ضمن الميزانيات المرصودة والجدول الزمني المحدد، كما يمارس الاعتدال في قراراته الفنية. ■

NIVEA
FOR MEN

توقف عن الأحلام...
انطلق بالقيادة!

اربح عطلة أسبوعية مع سيارة أحلامك في دبي!

اشترِ أي عبوة ترويجية من **نيفيا للرجال** ثم امسح الكوبون وسجل الرقم الظاهر عليه في الموقع الإلكتروني **www.NIVEA-me.com/dreamcar** للحصول على فرصة الفوز!

ما يريده الرجال

Logitech
NEED FOR SPEED UNDERCOVER
PS3
PlayStation 3

نيكول تايلور في عمّان:

صوت مدرَّب ينهل من المعاناة

فورَ إطلالتها على الخشبة، خطفت مغنية السوبرانو الأميركية نيكول تايلور **Nicole Taylor** عيون جمهورها وقلوبهم، بفستانها الأبيض وابتسامتها السمراء الدافئة، كاشفةً خلال الحفل الذي حضره جمهور كبير، وحظي بتغطية إعلامية محلية وعربية وأجنبية واسعة، عن صوت عميق ومدرَّب بطبقاتٍ متعددة.

الحفل الذي أقيم على مسرح مركز الحسين الثقافي، 2 شباط/ فبراير 2010، احتفى بالحياة، رغم ما بدا من أجواء المعاناة التي صبغت كلمات الأغاني وإيقاعاتها. فقد بدأته تايلور بأغانٍ تستقي موسيقاها ومضامينها من الروحانيةً الإفريقية التي سادت في الولايات المتحدة أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كردّ فعل على المعاناة الاجتماعية التي عاشها الأفارقة الأميركيون.

وتروي الأغاني «قصص المعاناة والمقاومة والإلهام الديني التي عاشها الأفارقة خلال محاولتهم الاندماج في المجتمع الأميركي متنوع الثقافات»، بحسب ما قالت الفنانة خلال مؤتمر صحفي عُقد قبيل الحفل في السفارة الأميركية، مشيرةً إلى أن الأغاني الروحانية الإفريقية متنوعة، وأن تلك التي ظهرت في أميركا خلال العشرينيات من القرن الماضي اتسمت بطابعها الخاص وموسيقاها المميزة بألحانها وإيقاعاتها. وهي أغنيات لم تنشأ في الأصل لتقدَّم على خشبة المسرح، بل تشكّلت في إطار الاجتماعات السرية التي انخرط فيها الأفارقة الأميركيون، دفاعاً عن هويتهم في ظل محاولات البيض منعهم التحدث بلغات البلاد التي قدِموا منها، أو استخدام آلاتهم الموسيقية الخاصة من مثل **الإكسيليفون** التي تسمّى **ماريمبا**، و**الترومبيت** والطبول بأنواعها.

تايلور التي زارت الأردن للمرة الأولى، نقلت معاناة الأفارقة الأميركيين في ذلك الحين، وتوقهم للحرية الذي جسّدته موسيقاهم ومقطوعاتهم التي كثيراً ما ترنّموا بها وهم يعملون عبيداً لبناء أميركا.

بصوتها الأوبرالي الرقيق ذي الطبقات العالية المنساب عذوبة، وبمصاحبة بيانو دانييل إرنست **Daniel Ernst**، حلّقت تايلور بجمهورها الذي تواصلَ معها، فبدا أن لا حدود أو فواصل بين الأزمنة والأمكنة، وواصلت بأداء حركي وتعبيري ممسرَح، سردَ معاناة بني جنسها، داعيةً إلى المحبة والتسامح وسيادة قِيَم الإنسانية.

ختمت تايلور الأمسية التي جاءت ضمن احتفالات السفارة الأميركية بتاريخ الأميركيين من أصل إفريقي التي خُصص لها شهر شباط/ فبراير، بثلاث أغانٍ عربية، رافقها فيها قانون رلي جرادات وإيقاع شادي خريس، وهو ما شكّلَ مفاجأة جميلة للجمهور الذي أخذ يردد معها: «طلعت يا ما حلى نورها»، و«لما بدا يتثنى»، و«ع الروزنا»، وكشف في الوقت نفسه عن الجهد الذي بذلته المغنية للتدرّب على تلك الأغاني العربية صعبة المفردات ومركّبة الألحان، وتأديتها بأسلوبها الخاص أمام جمهور ناطق في معظمه بالعربية.

كانت تايلور خلال المؤتمر الصحفي، قالت إنها أحبّت الموسيقى العربية رغم اختلاف الشكل بينها وبين الموسيقى الإفريقية – الأميركية، وأضافت: «عندما أستمع للموسيقى العربية أشعر كأنني في وطني». ■

«مونولوج وديالوج»:

غناء يستعيد الزمن الجميل

في إطار تعزيز التواصل بين المشرق والمغرب العربيَّين، قدّم الأردني أيمن تيسير بمرافقة المغربية فردوس، وعلى مدار ساعتين من الزمن، حفلاً مشتركاً تضمن أغاني من القالبين اللذين أحدثهما الموسيقار محمد عبد الوهاب: المونولوج (غناء مناجاة النفس)، والديالوج (مغناة حوارية رومانسية بين مطربين).

الحفل الذي أقيم على مسرح مركز الحسين الثقافي، 18 شباط/فبراير 2010، استُهلّ بمونولوج «أمل حياتي» الذي أدته فردوس بأداء عذب وحسّ عالٍ وصوت متعدد الطبقات، وبعد انتهائها قدمت لتيسير عوداً مغربياً تثميناً لتوجّيه الدعوة إليها للغناء في الأردن الذي تزوره للمرة الأولى.

وسط تصفيق حار، اعتلى تيسير المسرح وحيّا الجمهور ليقدم المونولوجَين «أحب عيشة الحرية» و«يا ما بنيت قصر الأماني». بدأ الفنان بموال شجن بصوته المنفرد تفاعل معه الجمهور، غير أنه جاهد لرفع طبقات صوته بعد أن بدأت الفرقة الموسيقية بقيادة المايسترو جورج أسعد عزفَها، ثم توالى الحفل الذي حضرته الأميرة سناء عاصم، ووزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال نبيل الشريف مشتملاً على ثمانية مونولوجات، وثلاثة ديالوجات.

رغم التفاعل الكبير مع ما قدمه الفنانان، علّق أحد الشبان الذين حضروا الأمسية فضّل عدم نشر اسمه، على ما دعاه «غياب التجديد في التوزيع الموسيقي»، لافتاً إلى أن مثل هذا التجديد يمكن أن يضفي نوعاً من التغيير على ما ألفه جيله في أغاني عمالقة الغناء.

ووصفت إحدى الشابات الأمسية بـ«التقليدية»، فيما أكدت صبية برفقتها أنها تفضّل شراء أسطوانة موسيقية لأغاني عبد الوهاب وسماعها بدلاً من حضور الحفل.

لكن محمد جابر، طالب في كلية مجتمع، قال لـ**السّجل** إنه استمتع بالحفل، وإن بدا «طويلاً أكثر مما ينبغي» بحسب تعبيره. وأوضح الشاعر طارق مكاوي أن الحضور الأبرز كان لأداء الفنانة فردوس «بصوتها المميز وحسها الموسيقي العالي»، مؤكداً أهمية إشاعة مثل هذه الأجواء الفنية في عمّان، بحيث «تكون قِبلة للباحثين عن متعة سماع الغناء القديم، وأداة تُطلع الجيل المقبل على ثراء الموسيقى الكلاسيكية العربية التي غابت أو تكاد في لجة ما تبثه الفضائيات من صخب وضجيج».

من جهته، أوضح تيسير لـ**السّجل** أن ما يقدمه هو «فن ينتمي للحقبة الكلاسيكية في الغناء العربي، الذي له مواصفات محددة من حيث الأداء وأسلوب التسجيل المتبع في ذلك الوقت»، لافتاً إلى أن إعادة تقديم هذا الفن في حفل مباشر «يرسخه في الأذهان ويُبقي شعلته متقدّة».

وشدد تيسير على أن الجديد في ما يقدمه يكمن في الإحساس المختلف الذي يمنحه فنان هذا العصر للأغنية القديمة، قائلاً: «لا نقدم الفن الغنائي العربي كما قُدم في زمنه، هناك عناصر استجدت بالتأكيد مع مرور الزمن»، ورأى أن تفاعل الجمهور مع هذه الأغاني يتجسد في الحضور الحي للمطرب على خشبة المسرح، مضيفاً أنه «ضد التوزيع الجديد، ومع الحفاظ على الغناء القديم كما هو». وهو ما وافقته فيه الفنانة فردوس، التي تعتقد في حديث لـ **السّجل** أن أهمية الأغنية الطربية تكمن في «تطوير الذائقة الموسيقية لدى الأجيال الجديدة». ■

www.jordan-kuwait-bank.com

بنك الانترنت بنسخته الجديدة والمطورة يوفر لك المزيد من السرية والأمان* والسهولة في التعامل مع خيارات أوسع من الخدمات المصرفية الالكترونية

الاستعلام عن أرصدة الحسابات وتفاصيل الحركات، طلب كشف حساب، التحويل بين الحسابات الشخصية، طلب أمر تحويل ثابت، التحويل لطرف ثالث من عملاء البنك، طلب دفتر شيكات، عرض نشرة أسعار العملات والفوائد بالإضافة إلى الخدمة الجديدة:

التحويل لحساب طرف ثالث لدى أي من البنوك الأردنية

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على هاتف ٥٦٨٦٧٥١ – ٠٦

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

" أكثر من بنك "

* One Time Password "OTP"& Virtual Keyboard

«كولاج من الألوان والثقافة»:

تحديث المأثورات باستخدامات جديدة

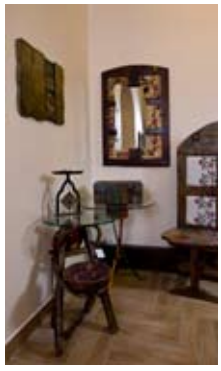

يضم معرض «كولاج من الألوان والثقافة» الذي تحتضنه دار بدر الدجى (جبل عمان، الدوار الثاني) مجموعة من التصاميم الحديثة المستوحاة من روح التراث العربي القديم، والتي تفيد من مستحدثات العصر من خامات وأدوات وتقنيات، في الوقت نفسه.

الكولاج هو السمة الأبرز في القطع الفنية ذات القيمة الوظيفية والجمالية في آن، وفيها وظّفت المصممة والفنانة مي خوري قِطَعَ الأثواب المطرزة لإنتاج لوحات جدارية، وغرابيل قديمة شكلت مسانِدَ للمقاعد، ورفوفاً اعتلتها منحوتات رملية، ولوحات تشتمل على تطريزات لأثواب عتيقة، مع مراعاة تمازج الألوان بصرياً.

في المعرض الذي افتُتح في التاسع من كانون أول/ ديسمبر 2009، وما زالت أبوابه مفتوحة، تحولت تشكيلات من قطع خشبية إلى طاولات متعددة الاستخدامات، فيما صار العقد الفضي القديم شمعداناً، أو قاعدة يمكن استخدامها كآنية لتقديم الضيافة، وصارت الأباريق المعدنية القديمة أقداماً لأريكة، والخواتم الأفغانية الكبيرة قطعاً تزيّن شمعدانات ولمبات إنارة صغيرة، فيما غدت مصفاة قديمة ثريّا معلّقة في السقف.

كل منمنمة في التصميم الواحد شُغلت بدقة ووُظفت ضمن سياقات تستفيد من القيم الجمالية للقطع والثراء الفني الموجود فيها، الذي يتمازج مع حداثة التصميم العصري في الشكل والملمس واللون، وهو ما من شأنه الحفاظ على التراث من الاندثار، وفي الوقت نفسه دراسته وتحليله واستيحائه. تقول خوري لـ **السّجل**: «هناك عاطفة كبيرة بيني وبين كل قطعة أنجزها، لإيماني برسالتي المتمثلة في الحفاظ على تراثنا وتأكيد هويتنا».

تقوم تصميمات خوري على فكرة أن الطابع الشرقي يتمثل، لا في تقليد الماضي أو نقله كما هو أو تبسيط عناصره، وإنما في الاختزال الفني لخصائصه وإعادة الاشتغال على مفرداته تفكيكاً وتركيباً بما يلبي حاجات إنسان العصر الحياتية والروحية.

البساطة والجمال والأصالة سماتٌ تجذب العين منذ تخطي العتبة الأولى للدار. ثمة قطع انطوت على لمسات بسيطة موحية من خلال تطعيمها بمفردات تراثية من قطع السجاد والمفارش والأقمشة وأدوات الإنارة والمشكاوات والشمعدانات وقطع الأثاث الخشبية من الكراسي والصناديق والصوفات، والأحجار الكريمة، واستخدام الخطوط العربية السواء في التطريزات من ملابس وأثواب أو في جداريات خزفية وفسيفسائية.

تقول خوري التي تركز في تصميمها على خلط العناصر وتركيبها: «تستهويني الميديا المختلطة بشكل كبير، وأرى فيها سماء بلا حدود»، وتتحدث حول المنجم الذي تستمد منه إلهامها: «كثيراً ما شغفتُ باقتناء الأشياء التراثية القديمة، ومع الزمن صار لدي مجموعة واسعة من الأقمشة والأثواب والمطرزات الفلكلورية، والسجاد وحلي الفضة وقطع الأثاث والمفروشات والإكسسوارات المنزلية. من هنا بدأتُ أفكر في إعادة إحياء هذا الموروث بروح جديدة، فكان أن دمجت في تصميم القطعة الواحدة عدداً من الأيقونات التراثية مما توافر في مجموعتي الخاصة».

هذا الخليط من التقنيات والمواد، دفعَ خوري للعمل مع عددٍ من الحرْفيين المهرَة كلٌ في مجاله، حيث إنجاز القطعة الواحدة يتطلّب مرورها بين يدَي مجموعة من الحرْفيين. كانت دار بدر الدجى افتُتحت برعاية الأميرة منى الحسين العام 1999، بهدف تطوير التصاميم المنبثقة من التراث الأردني وتنويعها، عبر صياغات جديدة مميزة ورؤيا جمالية وتثقيفية حديثة.

في العام 2002 حازت الدار من منظمة **اليونسكو**، الجائزة الثانية في العالم العربي لأحسن ابتكار وتصميم لمنتوج حرْفي. ■

التمويل الأسهل مع التسهيلات

برامج تمويل متعددة ومتكاملة

يمكنك الإطمئنان بالتعامل معنا بنظام المرابحة الإسلامية

وتستمر تسهيلات التسهيلات وسهولة الإجراءات

شركة التسهيلات التجارية الأردنية م.ع.م.
Jordan Trade Facilities Company PLC
نحن هنا لنساعدك!

www.jtf.com.jo

الفرع الرئيسي 06/5671720
فرع المدينة الرياضية 06/5158816
فرع الزرقاء 05/3984306
فرع الوحدات 06/4735666
فرع اربد 02/7255959

بمناسبة مرور 33 عاماً على تأسيس «التشكيليين»

تظاهرة يتوّجها تكريم الرواد

حركة غير مسبوقة دبّت في أوصال رابطة التشكيليين الأردنيين بمناسبة مرور ثلاثة وثلاثين عاماً على تأسيسها، إذ أقامت الرابطة تظاهرة احتفاءً بالمناسبة حملت عنوان «ذاكرة الفن التشكيلي الأردني»، تواصلت فعالياتها خلال الفترة 3 – 18 شباط/فبراير 2010.

هذا الحدث عدّه عضو الهيئة الإدارية في الرابطة كمال الدين أبو حلاوة، «تتويجاً لإنجازات الهيئة الإدارية في دورتها الحالية». وقال أبو حلاوة لـ**السجل**: «خلال عام ونيف، عملنا بجدّ لا يفتر للنهوض بالرابطة»، مضيفاً أن الفائزين بعضوية الهيئة الإدارية خاضوا معركة الانتخابات الأخيرة باسم «كتلة التغيير والإنقاذ»، التي «تصدّت لدعوات أرادت هدم الرابطة وبناء مؤسسة جديدة بدلاً منها».

وأكد أبو حلاوة أن الكتلة نفسها ستخوض الانتخابات المقبلة باسم «كتلة التطوير»، موضحاً أن هناك عدداً من الفنانين الذين استقالوا من الرابطة سابقاً، «أبدوا رغبتهم في العودة إليها، لما لمسوه من تحسّن في الأداء الإداري وإعادة الاعتبار للرابطة ومكانتها في المشهد الفني».

الرابطة خلال العام 2009، شهدت تغييرات ملموسة في مسيرتها. هذا ما أكده لـ**السجل** فنانون تابعوا فعاليات التظاهرة التي افتتحها وزير الثقافة نبية شقم، واشتملت على تكريم لرواد الفن والمؤسسات الفنية في البلاد. وعبّر غيرُ فنان من أعضاء الرابطة عن ارتياحهم لما تحقّق خلال فترة وجيزة.

وفي هذا السياق، يُعرب الفنان محمد أبو عزيز عن تفاؤله إن استمرت الرابطة بهذه «الاندفاعة الممنهجة» بحسب تعبيره، ويرى أن أهمّ ما أُنجز هو «إعادة لَمّ شمل الفنانين الذين تفرّقوا في اتجاهات مختلفة»، مباركاً مبادرة الرابطة لإفساح المجال أمام الفنانين الجدد وعرض أعمالهم التي كشفت عن رؤى فنية جديدة ومبتكرة، إضافة إلى تكريم رموز الحركة التشكيلية.

وكان رئيس الرابطة الفنان غازي انعيم أكد في المؤتمر الصحفي الذي عُقد للإعلان عن فعاليات التظاهرة، أن إدارة الرابطة سعت منذ تسلمها مهامها في تموز/يوليو 2008، إلى «مد جسور الحوار بين الفنانين، وبناء علاقة شراكة معهم»، مشيراً إلى أن تحقيق ذلك «يتطلب حواراً بين الأجيال الفنية على اختلافها»، وهو ما تشتغل الرابطة عليه ضمن برامج ومشاريع متنوعة.

انعيم شدد على أهمية تكريم الرواد لعطائهم الإبداعي ودورهم المؤثر في الحركة التشكيلية، وقال إن الاحتفال بمسيرة الرابطة لم يكن من الممكن أن يتم دون تكريم الرواد من فنانين ونقاد فنيين، صنعوا تحولاً في مسيرة الفن التشكيلي في البلاد، وأثمرت جهودهم في تأسيس الرابطة وخروجها إلى النور العام 1977.

كُرّم في التظاهرة كلٌّ من: رفيق اللحام، مهنا الدرة، أحمد نعواش، محمد بشناق، عبد الرؤوف شمعون، والراحلين توفيق السيد ورباح الصغير.

كما كرمت الرابطةُ الفنانةَ سهى شومان على جهودها في تأسيس مؤسسة خالد شومان - دارة الفنون، أمانة عمّان الكبرى، وزير الثقافة السابق صبري الربيحات وأمين عمان عمر المعاني.

وفي الوقت الذي عُرضت فيه مختارات من أعمال الفنانين المكرَّمين، قدّمَ قراءاتٍ نقدية في تجاربهم كلٌّ من حسين نشوان، محمد العامري، راتب غوثاني وغسان أبو لبن.

اختُتمت التظاهرة بافتتاح المقر الجديد للرابطة باللويبدة، وهو المقر «التاريخي» السابق لرابطة الكتاب الأردنيين الذي غادرته إلى الشميساني قبل عامين. كما جرى إطلاق الموقع الإلكتروني للرابطة **www.rfo-jo.org**، وافتتاح قاعة رفيق اللحام لتدريب الفنون. ■

ليس كل ما يشبه الـ HiGeen® هاي جين هو هاي جين

هاي جين HiGeen®
Anti-bacterial
Hand Sanitizer

هاي جين طوق حماية لجميع أفراد العائلة
من البكتيريا والجراثيم والفيروسات

إنتاج شركة صناعة مستحضرات التجميل. سختيان - الاردن.
Produced by Households and Toiletries Mfg. Co. Sukhtian - Jordan.
Tel: 5688888 Fax: 5601568
www.sukhtian-htm.com
For shopping online : www.sukhtian-store.com

HTM SUKHTIAN

«عاطفة الصحراء» تنبض بزهو نسل الأنباط

«كل ما في الأمر أني (أتهقش) على قوائم الحنين، يأخذني سيق الذكرى الجنوبي عبر صخر الزمان، حيث خزنة الغصّات الكثار».

بهذه الكلمات تفتتح الكاتبة والفنانة التشكيلية هند خليفات فيلمها الوثائقي «عاطفة الصحراء»، جاعلةً من صوتها خلفية لمشهد صحراء مترامية، وفلاحين يغازلون أشجار الرمان ويبثون عشقهم لوادي موسى وشمسه التي تبتلعها الجبال عند الغروب فتغفو عيون المها الجبلي وتظل البترا مستيقظة تحرس الذكريات.

يصور الفيلم على مدار نصف ساعة وادي وموسى والبترا، وقد أنجز بعد «الخيبة الشعبية التي انتابت المشهد الاجتماعي والسياحي عقب انتخاب البترا أعجوبة عالمية جديدة» بحسب خليفات التي تُبرز عبر لقاءاتها مع باحثين وأكاديميين من أبناء المنطقة، الحس الوطني الذي يمتلكه ابن الوادي، وشعوره بالفخر لقناعته أنه من «نسل الأنباط

العرب العظام». يعرض الفيلم قصة نجاح بيت الأنباط الذي يمثل نموذجاً لمؤسسة غير حكومية وغير ربحية أكدت أن المبادرات الفردية والمحلية لها تأثير لا يقل أهمية، عن أهمية المؤسسات الحكومية، بل قد يزيد عليه.

تلتقي كاميرا خليفات بسعيد الطويسي من جامعة الحسين بمعان، الذي يتحدث عن الأنباط وتاريخهم وإدراكهم أن القوة الاقتصادية هي السبيل الأمثل لتحقيق المدنية والحياة المستقرة، ويلفت الطويسي إلى أن الأنباط أدركوا أيضاً أهمية مشاركة المرأة ومنحها حقوقها في الميراث والتملك، وهو ما تؤكده النقوش والمسكوكات النبطية القديمة. تلك النظرة التي امتدت عبر الزمن وحافظت عليها المرأة في وادي موسى اليوم، إذ تشارك الرجلَ في الأعمال الاقتصادية، وتندمج في القطاعات المختلفة وأبرزها السياحية، بأسلوب يحافظ على التقاليد الاجتماعية المتعارَف عليها.

ويتحدث محمد النصرات عن حضارة الأنباط، والشعور القومي العربي لديهم، وإسهامهم في الفتوحات الإسلامية ضد الدولة البيزنطية. ويشير إلى أن معظم الاكتشافات الأثرية الحديثة لا تغطي سوى 15 في المئة من تاريخ الأنباط، لذا ركّز بيت الأنباط على نشر حضارة الأنباط وتاريخ الأردن والمشرق العربي لسد الفجوة المعرفية لدى القارئ، فكان أن أصدر دراسات تاريخية جادة، منها: **هندسة الري**، **عهد الملك الحارث الرابع** و**مملكة الأنباط: التاريخ السياسي**.

وتلتقي خليفات بأحمد الحسنات، من بيت الأنباط «الهيئة العربية للثقافة والتواصل الحضاري». والهيئة تهتم بالتراث الحضاري الأردني، وتعمل على إبراز الهوية الثقافية العربية من خلال الأبحاث والدراسات، والعناية بحركة الترجمة، وعقد المؤتمرات العالمية التي تُعنى بالحضارة النبطية ومنها «ملتقى علماء الاجتماع العرب»، وتنظيم الندوات، وتنفيذ مشاريع من مثل مشروع دار شقيلة للأزياء، ومشروع التأليف والنشر. كما تسعى الهيئة بحسب الحسنات، إلى التواصل مع أبناء المجتمع وتفعيل دورهم في الحركة الثقافية، وتخصيص جائزة للطلبة المبدعين في مجالات الأبحاث العلمية.

كذلك، يتحدث الفيلم عن مريم النصيرات، أول امرأة تنضم إلى بيت الأنباط وتُنتخب عضواً في هيئته الإدارية، وتتجول الكاميرا في بازار سياحي، وتلتقي مستثمرين في هذا القطاع، يطالبون المؤسسات الرسمية والخاصة، بتوجيه الدعم والاهتمام لمشاريعهم، لكونها تندرج في إطار تطوير السياحة الوطنية. يوافقهم في ذلك محمود الطويسي، وهو مغترب عائد من أبو ظبي، يقول: «رغم اختيار البترا من عجائب الدنيا السبع، إلا أن منطقتها تفتقر لمنجزات تنموية حقيقية، أو تسويق سياحي من الجهات الرسمية، لا يوجد غير جمعيات وجهات متطوعة تبذل ما بوسعها للتعريف بالأنباط وتاريخهم».

وبين الأصالة والمعاصرة تلتقط خليفات «كمشة» حكايا وأساطير ما زالت حية في ذاكرة «العجايز المعفّرات بحكمة السنين والصبر»، وتستمع لأحلام طفلة بحدائق وجنائن خضراء، ومشاريع وأفكار كبيرة يغلّفها عمرها الصغير.

يشتمل الفيلم في خلفية المشهد البصري المتحرك، على أغنيات مختارة لفيروز ونصري شمس الدين عن بترا وشعب الأنباط العظيم. ■

www.osram.com

تكنولوجيا وصناعة ألمانية

أقوى لمبة هالوجين في العالم

كاسر الليل

OSRAM NIGHT BREAKER

- رؤيا أوضح... إضاءة أكثر بـ ٩٠ ٪ من الإضاءة العادية.
- رؤيا أبعد... حزمة ضوئية أطول بـ ٣٥ متر من الإضاءة العادية.
- إضاءة أريح... الإضاءة البيضاء أكثر بـ ١٠ ٪ لراحة أكثر في القيادة.

كل هذه الميزات تجعل القيادة أكثر راحة ومتعة وامان بسبب الإضاءة البيضاء التي توفرها NIGHT BREAKER والتي هي اقرب إلى ضوء النهار الطبيعي.

•جميع مصابيح OSRAM متطابقة وممتثلة لمتطلبات الجودة لمصنعي السيارات وللمعاييرالاوروبية .

GEORGE ABUZEID & Co.
شركة جورج أبو زيد وشركاه
AUTO PARTS

SEE THE WORLD IN A NEW LIGHT OSRAM

قافلة سينما المرأة العربية واللاتينية:

أفلام تلغي الحواجز وتفيض بالحنين

ثلاثة عشر فيلماً من إخراج نساء، عُرضت ضمن مهرجان «ما بين سنمائيات – قافلة سينما المرأة العربية واللاتينية»، مسلّطةً الضوء على واقع المرأة في بلدان عربية ولاتينية وإسبانية، بأسلوب موضوعي وتسجيل وثائقي يتلمّس المشكلات السياسية والاجتماعية في بلدانهن.

عروض المهرجان التي تواصلت في الفترة 7-15 شباط/ فبراير 2010، هدفت إلى «تجاوز الحواجز ومد جسور التبادل الثقافي، وتشجيعه بالتركيز على القيم المشتركة»، إضافة إلى «دعم المخرجات الملتزمات بإنتاج سينما مستقلة وغير تجارية»، بحسب ما قالت مديرة قسم الثقافة والإعلام في الهيئة ندى دوماني لـ**السجل**، لافتةً إلى أن ما يقدمه المهرجان للجمهور أفلام لم يعتد رؤيتها في صالات السينما التجارية.

تفند الأفلام المشاركة في مضامينها، تلك النظرة النمطية تجاه ما تنجزه المرأة من إبداع، والتي ترى فيه مجرد «بكائيات» نتيجة معاناتها من سلطة المجتمع الذكورية، متهمةً المرأة بأنها تتحرك ضمن هذا الإطار الضيق ولا تخرج منه. حيث عُرضت أفلام تكشف وجهة نظر النساء صانعات الأفلام في ما يحيط بهن من قضايا اجتماعية لا تنفصل بحال من الأحوال عن القضايا السياسية في بلدانهن.

لذا، ليس من المستغرب أن يُفتتح المهرجان بفيلم «خذني إلى أرضي» للأردنية ميس دروزة، وفيه تصور حياة أسرة فلسطينية في الشتات من خلال ذكريات جدة تحمل في وجدانها تاريخ القدس، بما ينطوي عليه من تراجيديا بطلها شعبٌ اكتوى بالألم وما زال.

كما عَرَض فيلم «صباح الخير قلقيلية» للفلسطينية ديما أبو غوش، التغيرات الإنسانية التي أحدثها جدار الفصل العنصري، فالجدار لم يقطع أوصال الأرض الفلسطينية فحسب، بل مزّقَ أيضاً علاقات الناس بعضهم ببعض.

ويروي «أحببت كثيراً» للإسبانية دليلة إنادري، مغامرة امرأة مغربية ذهبت مع جيش الاحتلال الفرنسي إلى الهند الصينية عندما كان عمرها عشرين عاماً، لترافق الجنود المغاربة المنخرطين في الجيش الفرنسي. أما «أنا التي تحمل الزهور إلى قبرها» للسورية هالة عبدالله وعمار البيك، فترسم فيه مخرجته خريطة لبلادها وحياتها. ويتناول «هايدا لبنان» لإليان راهب، قدَر بلد تتكرر فيه الحروب، ويحكي «الكاميرا المظلمة» لماريا فيكتوريا، قصة من التاريخ الأرجنتيني يرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر.

وتطرق عدد من أفلام المهرجان، للعلاقة الجدلية بين الشرق والغرب. في هذا السياق عُرض فيلم «عبور المضيق» للإسبانيتَين إيفا باتريثيا فيرنانديث وماري وديلا توري، وهو يتتبع رحلة المئات من الأطفال المغاربة عبر مضيق جبل طارق باتجاه أوروبا التي ما إن وصلوها حتى أدركوا أنهم أصبحوا مهاجرين غير شرعيين وملاحَقين.

المهرجان الذي أقيم في عمّان بالتعاون مع السفارة الإسبانية، أفسح المجال لعرض أفلام تفيض بالحنين، إذ شاركت الإسبانية فرانكا جونثاليث سيررا بفيلم «خلف قضبان القطار»، فيما قدمت المصرية أمل رمسيس فيلمها «حياة» الذي يحكي قصة تعلق أمها بأبيها بعد وفاته، وذكريات طفولتها، وهناك أيضاً فيلم «نظرات ساهرة» لآلبا سوتورا كلوا، الذي حظي بإعجاب الجمهور.

بالإضافة إلى الأفلام الطويلة، شاركت في المهرجان مجموعة من الأفلام القصيرة بعنوان «رسائل بين النساء» لمخرجات من دول مختلفة، بعضها مدته دقيقة واحدة فقط، وأُنجزت في إطار ورشة لصنع أفلام الفيديو عُقدت على هامش المهرجان.

تم البدء بتنفيذ مشروع «ما بين سنمائيات» العام 2008، عبر مبادرة شركة الإنتاج المصرية «كلاكيت عربي» والمؤسسة الثقافية الإسبانية «كلاكيت لاتيني» بهدف تأسيس شبكة من النساء المخرجات العربيات والناطقات بالإسبانية بشكل يسهل عليهن تبادل الخبرات والوصول إلى جماهير مختلفة في العالم العربي وإسبانيا وأميركا اللاتينية. ■

New In & Out

Visiting Zahi Darwazeh & Co showroom after the latest renovations and the new displayed items has become a worthy experience. International trade marks displayed in a totally new setting ensuring ample space for freedom of movement and special lighting that brings out the luxury of all displayed items.

زاهي درويزة وشركاه

Zahi Darwazeh Group

• Zahi Darwazeh & Co. • Darwazeh Fabrics • Darwazeh Kids • Zdesign

tel. +962 6 5927050 www.zahidarwazeh.com

مشروع «الأستوديو»:

فضاء إبداعي بإمكانات متواضعة

التقَين في كلية الفنون بالجامعة الأردنية، وهناك رسمنَ الخطاطات الأولى لمشروعهن الخاص الذي قررن تدشينه بعد تخرجهن، متيقّنات أنّ الإمكانات المتواضعة يمكنها أن تفعل الكثير إذا ما توافرت الرغبة والإرادة.

سارة الرشدان، منى عمارين، غاليا برغوثي وسارة حتاحت، بدأ حلمهنّ بالتحقق عندما عثرنَ على بيت من طابقين في شارع الأمير محمد في قلب العاصمة، أسَّسْنَ فيه «الأستوديو»، ليكون فضاء إبداعياً يمزج بين أصالة الماضي وحداثة الحاضر، ويُبرز ديناميكية الفن وقدرته على التفاعل مع شرائح المجتمع على اختلافها.

خلال اللقاء الذي نظمته مؤسسة خالد شومان – دارة الفنون حول المشروع، 2 شباط/فبراير 2010، تحدثت الفنانات عن أملهن أن يحتضن الأستوديو «الإبداع الفني داخل فضاء متنوع، وأن يخلق بيئة خصبة تقوم على الحوار الحر الذي يتيح تبادل الخبرات بين الفنانين».

حيث ستُعقَد ورش عمل للنشء يشرف عليها مختصون كلٌّ في مجاله، وتُنظَّم لقاءات لتعميق الصلة بين الفنانين من جهة، وبين الفن وجمهوره من جهة أخرى.

خُصص الطابق الأرضي في «الأستوديو» ليكون محترفاً لفن الطباعة والحفر، ومكتبة صغيرة تحتوي إصدارات فنية. أما الطابق الثاني فيشتمل على قاعة عرض للأعمال الفنية على اختلافها، وقاعة أخرى متعددة الاستعمالات، وركن لعرض المشغولات والقطع الفنية وبيعها.

المشروع ما زال في طوره الجنيني، والقائمات عليه يأملنَ أن يخرج إلى النور خلال آذار/مارس 2010، عبر معرض لأعمال من إنتاجهن في مجال الحفر والطباعة، وهو الفن الذي وضعَ «الأستوديو» في أولوياته نشرَ الوعي المجتمعي بطبيعته وجمالياته.

تؤكد عمارين لـ**السّجل**: «نحن نتلمس الدرب، ولدينا العديد من الأفكار التي يمكن تقديمها»، وتوضح الرشدان: «سيتيح لنا المشروع فرصة تطوير خبراتنا وتجاربنا، ومساعدة الشبان عبر توفير مكان ينجزون فيه أعمالهم ويعرضونها أيضاً»، وسيعمل «الأستوديو» على استضافة فنانين يعقدون ورشات عمل للطلبة من الفئات العمرية المختلفة، ما يعزز التواصل مع المدارس والجامعات كما أكدت الفنانات عبر عرض **داتاشو** لِمَرافق «الأستوديو». وفي النهاية، فإن هذه البرامج تؤسس لـ«بذرة خصبة قوامها حب الفن وفهمه» كما تؤكد حتاحت. وتوافقها في ذلك برغوثي التي ترى أن المشروع يستهدف جعل الناس على تماسّ مع الفنون البصرية التي تنسجم وتتناغم مع أشكال التعبير المختلفة عن الذات.

الفنانات الأربع، جذبنَ انتباه الجمهور الذي ملأ قاعة المبنى الرئيسي في الدارة، لما أظهرْنَه من حماسة وحيوية، وبدا أنّ هناك من بدأ يفكر بإنجاز مشروعه المؤجل بحسب ما قالته هبة بشير، بكالوريوس فنون جميلة، التي تنوي كما أوضحت لـ**السّجل** تأسيس مكان خاص تعرض فيه أشغالها من قطع غرافيكية، متيقّنة أن الإمكانات المتواضعة لا تقف حائلاً دون الإنجاز، بل ربما تكون دافعاً لمزيد من العمل. كما تحمّس أحد الموسيقيين لتقديم معزوفاته خلال عرض افتتاح مشروع «الأستوديو».

حتاحت كشفت لـ**السّجل**، أنهن بدأن يتلقَيْن العديد من الاتصالات الهاتفية، وأصبحن يستقبلن عدداً متزايداً من طلبة جامعات ومدارس يرغبون في الانضمام للمشروع. ■

برنامج «شباب ثقافي»:

تعريف النشء بساحة زاخرة بالفعاليات

«جوانب كثيرة من شخصيتي تغيّرت»، يقول وليد النبالي، طالب ثانوية عامة، موضحاً لـ**السّجل** الأثر الإيجابي الذي تركه فيه انضمامه لبرنامج «شباب ثقافي» الذي أطلقه مركز التميز الشبابي التابع لحدائق لملكة رانيا العبد اللّه مطلع شباط/فبراير 2010.

أما هديل الأيسر، طالبة المحاسبة والقانون التجاري في الجامعة الهاشمية، فترى أن البرنامج جدّد مفهومها حول الفعاليات الثقافية، وأكد لها أهمية متابعتها. تقول لـ**السّجل**: «طريقتي في قضاء وقت فراغي تغيرت، لم يعد ما أتلقاه عبر شاشات التلفزة هو وسيلتي الوحيدة لرؤية العالم المحيط بي».

مديرة الحدائق في الأمانة نانسي أبو حيانة، أوضحت لـ**السّجل** فكرة البرنامج القائمة على توفير وسائل نقل ومشرفين يصطحبون معهم الشبان، من شرق عمّان بخاصة، لحضور الأنشطة التي تنظمها جهات متعددة في العاصمة، وهذا من شأنه بحسبها، تكريس عادة البحث عن الفعاليات وحضورها لدى الشبان، إذ إن «معظم هذه النشاطات مجاني وغير مكلف مادياً».

كما يهدف البرنامج إلى «كسر حاجز الخجل أو الرهبة من دخول معارض الرسم والفنون التشكيلية ومحاورة الفنانين»، بحسب أبو حيانة التي تضيف أن البرنامج يقدم رسالة ضمنية للشبان مفادها: «لا تشكوا الملل وعدم وجود وسائل ترفيه، فالساحة الثقافية زاخرة بالفعاليات، وليس مطلوباً منكم سوى الحضور وقضاء الوقت بالمتعة والفائدة».

كانت انطلاقة البرنامج وفقاً لمنسق فريق الشباب بالحدائق ناصر عساف، باصطحاب الشبان لحضور فعاليات احتفالية أمانة عمان بعيد ميلاد الملك عبد اللّه، ثم حضور أسبوع الأفلام في الهيئة الملكية للأفلام الذي أقيم بالتعاون مع السفارة الإسبانية، 7 – 15 شباط/فبراير، وحضور معرض التصوير الفوتوغرافي للفنان وائل حجازين، 7 شباط/فبراير، والأمسيات الشعرية التي نظمها بيت الشعر الأردني.

استقطب البرنامج مجموعة من الشبان الباحثين عن ملء أوقات فراغهم بما هو ممتع ومفيد، وبدا أن فكرته تنتقل بين الشبان كما النار في الهشيم. يقول النبالي المهتم بمجال الكمبيوتر: «زرتُ أماكن ثقافية لم أكن أتخيل أنها موجودة في عمّان، ودعوتُ أصدقائي للانضمام لنا»، وتقول الأيسر: «حدّثتُ صديقاتي في الجامعة عن فكرة البرنامج، ولمستُ منهن إقبالاً على الانضمام إليه». وطالبت هديل أن تتبنى مؤسسات رسمية وخاصة فكرة البرنامج وتعممها لتشمل الشبان في مختلف مناطق المملكة.

هذه الدعوة تؤيدها أبو حيانة، التي ترى أنه من الضروري أن تتعاون المؤسسات على اختلافها لإنجاز برامج تفعّل دور الشبان في الحراك العام، والإفادة مما يقدَّم في هذا المضمار، وهو ما سيعكس أثره الإيجابي في المجتمع وفي الهيئات الثقافية التي تشكو غالباً من شُحّ الجمهور. ■

طاقم حكام مباراة البقعة والجزيرة في مرحلة الذهاب للدوري الممتاز، يغادر الملعب محاطاً برجال الأمن

«يا حَكَم بدنا جول»:

قضاة الملاعب «مأكولون ومذمومون»

محمد فرواتي

رغم ظروفهم الاقتصادية الصعبة، ومكافآتهم القليلة عن المباريات التي يديرونها، إلا أن الحكام الأردنيين مطاردون بأرزاقهم تلك، عبر طلبات تتقدّم بها أندية لاستقدام حكام من الخارج لإدارة مبارياتها.

«مأكولون ومذمومون»، هكذا ينظر كثيرون إلى حكام كرة القدم في الأردن، فرغم كونهم قضاة الملاعب الذين توكل إليهم إدارة المباريات، والتي لا يمكن لرياضة كرة القدم أن تستوي من دونهم، إلا أنهم أول من يُشْتَمون في سياق غياب «الرياح التي تشتهيها السفن».

لعل الأمر لا يقف عند حدود الشتم، أو التعرض إلى الضرب والاعتداء في الملاعب من قبل «جمهور غاضب على النتيجة»، ولكن يتعداه نحو التشكيك بنزاهة حكام وحياديتهم، وذلك من خلال الطلب من اتحاد كرة القدم الأردني استقدام حكام من خارج الأردن لإدارة مباريات معينة، بخاصة مباريات الفيصلي وشباب الأردن والوحدات، فالفرق الثلاثة تقدمت، وفي أوقات متفرقة، بطلبات مشابهة.

آخر الطلبات تقدم بها النادي الفيصلي الذي أرسل خطاباً للاتحاد في تشرين الأول/أكتوبر 2009، يطالب فيه باستقدام حكام من الخارج لإدارة مبارياته مع فريقي الوحدات وشباب الأردن.

اتحاد اللعبة لم يوافق على طلب الفيصلي، وأوكل المهمة إلى «طاقم حكام محلي أدار المباراة بنجاح»، بحسب رئيس دائرة الحكام في الاتحاد سالم محمود.

وفي لقاء آخر بين الفيصلي وشباب الأردن، وافق الاتحاد على استقدام حكام مصريين لإدارة المباراة، مما يضع المرء في حيرة، لغياب سياسة ثابتة للاتحاد في هذا المجال.

محمود يرى أن «مهمة الحكم الرئيسية هي إيصال الحق لأصحابه والعمل على إمتاع الجمهور بإخراج المباراة بأحلى صورة ممكنة عن طريق قيادته للمباراة بشكل سلس، واتخاذه القرارات الصحيحة». ويؤكد: «دائرة الحكام تثق بحكامها، وهم قادرون على قيادة أي مباراة محلية، فهم من خيرة الحكام في المنطقة».

الأمين العام لاتحاد الكرة خليل السالم يبدي ثقة مطلقة بقدرات الحكم المحلي، ويقول: «لدينا ثقة بقدراتهم على إدارة أي مباراة بالبطولات المحلية، وأحيانا نرسلهم إلى خارج الأردن عند الطلب، وهذا دليل على كفاءة حكامنا».

يعود أبو إبراهيم الخمسيني، بذاكرته إلى ستينيات القرن الماضي، مستعرضاً التنافس بين المدارس حينها، ففي الوقت الذي تقترب فيه المباراة من نهايتها، يبدأ جمهور الفريق الخاسر بالهتاف: «يا حكم بدنا جول»، مطالباً

الحكم بـ«التدخّل شخصياً»، لاحتساب مخالفة ضد الفريق الآخر، ويفضّل أن تكون ضربة جزاء «بانالتي».

يعلو صوت أبي إبراهيم بالضحك وهو يؤكد: «في حكام ما كانوا خيّابين»، في إشارة منه إلى أن حكاماً كانوا يستجيبون إلى نداء الجمهور، ويتحيزون ضد الفريق الآخر، بخاصة إذا كان الحكم هو مدرّس الرياضة في مدرسة فريق الجمهور، أو أحد أبناء المدينة نفسها.

دائرة الحكام تقوم بتنظيم دورات نظرية وعملية لحكامها لإطلاعهم على آخر مستجدات قانون اللعبة الذي يحدّثه الاتحاد العالمي لكرة القدم باستمرار، كما تقوم بإجراء تحليل لبعض المباريات العالمية والمحلية لإطلاع الحكام على الأخطاء التي يقع فيها حكام المباريات، وكيفية معالجتها، إضافة للقيام بعمل اختبارات بدنية للحكام للوقوف على جاهزيتهم البدنية.

إلا أن محمود يطرح مسألة غاية في الأهمية بالنسبة إلى الحكم الأردني، تتمثّل في عدم تفرغه للمهنة، ويقول «الحكام غير متفرغين، ويمارسون أعمالا مختلفة لكسب رزقهم»، كاشفا عن أن هناك حكاما «يأتون من عملهم مباشرة إلى الملعب لكي يديروا مباراة، وقد يكون الحكم مرهقاً لطبيعة عمله».

المكافأة التي يتقاضاها الحكم الدولي الأردني عن إدارته لمباراة في دوري الممتاز للمحترفين تبلغ 100 دينار، ولمباريات الدرجة الأولى 70 ديناراً، في حين يتقاضى الحكم في دولة الإمارات 1200 دولار عن كل مباراة، وفي الدوري الإنجليزي يتقاضى الحكم 2000 دولار، أما في بطولة دوري أبطال أوروبا فيتقاضى 5000 يورو.

لعلّ هذه الأرقام هي ما يدفع محمود إلى التمني أن يصل الأردن إلى مبدأ «احتراف الحكام أسوة ببعض الدول المتقدمة كروياً»، مبيناً أن قانون الاحتراف الذي تم تطبيقه مؤخراً «جعل كل أطراف المباراة محترفين؛ اللاعبين، المدربين، وأحياناً الإداريين، ما عدا الحكام».

مهمات الحكم خلال عمله من داخل الملعب عديدة، تبدأ بتوقيت المباراة، وإعطاء الفرصة لمعالجة أي لاعب حتى لو اضطر لإيقاف المباراة إذا تطلب الأمر ذلك، إضافة لتطبيق قانون اللعبة وحماية اللاعبين من اللعب العنيف عن طريق التنبيهات الشفوية أو منح البطاقات الصفراء أو الحمراء.

التعليقات والانتقادات التي يتعرّض لها الحكام يرى محمود أنها «عادة ما تصدر من جمهور وإداريي ومدربي ولاعبي الفريق الخاسر، أما الفريق الرابح فيقول: إن الحكم كان موفّقاً بإدارة المباراة».

ويبين أن دائرته تنظم زيارات للأندية، تقوم خلالها بإطلاع المهتمين واللاعبين على مواد القانون وشرحه لهم بشكل مبسط، وعرض بعض مباريات هذا الفريق والتعليق عليها، ما يسهل مهمة الحكام بإدارة المباريات.

الأمر لا يخلو من أخطاء، بحسب محمود، الذي يؤكد أن دائرة الحكام تقوم بتطبيق مبدأ الثواب والعقاب لحكامها، حيث تقوم بتكليف الحكم الناجح بإدارة المزيد من المباريات، بينما تقوم بمعاقبة الذين لا ينجحون بإدارة المباريات من خلال تقارير من مراقبين من الدائرة يتابعون

دائرة الحكام تقوم بتنظيم دورات نظرية وعملية لحكامها لإطلاعهم على آخر مستجدات قانون اللعبة الذي يحدّثه الاتحاد العالمي لكرة القدم باستمرار

المباريات، ويبين إن دائرة الحكام قامت قبل شهور بإيقاف طاقم حكام مباراة البقعة والجزيرة في الدوري الممتاز، «الذين لم يوفقوا بإدارة المباراة كما يجب».

وحول وجود أمور معينة تأخذها دائرة الحكام بعين الاعتبار لدى اختيارها حكام المباريات، يؤكد أن ذلك يتلخص في «أهمية المباراة، وإن كانت للتنافس على مركز متقدم أو للهروب من شبح الهبوط، إضافة إلى معرفتنا بالحكم وقدراته ولياقته البدنية».

المدرب الوطني نهاد صوقار الذي يشرف على تدريب النادي الأهلي يرى أن أركان اللعبة الأربعة؛ الجمهور، اللاعبون، المدربون والحكام، ويجب تطويرهم معاً لرفع المستوى التنافسي.

ويركز صوقار على أن من مهمات المدربين تطبيق قواعد سلوكية منضبطة في المباراة، وأن يحترموا قرارات الحكام إن كانت سلبية أم إيجابية، مبدياً رضاه عن مستوى الحكام الأردنيين، وأنه «مستوى يتناسب مع اللعبة».

صوقار لا يرى ضرورة للاستعانة بحكام من الخارج، مؤكداً أن ذلك «يضعف الثقة بالحكم الأردني، وهو تدمير للطاقات التحكيمية»، داعياً في الوقت نفسه إلى رفع الضغط عن الحكام، بخاصة من الفريق الخاسر الذي «يعلّق أحياناً سبب خسارته على حكم المباراة».

الصحفي الرياضي صلاح الدين غنّام، يؤكد أن قدرات الحكم الأردني لا تقلّ عن مستوى نظرائه العرب. لكن غنّام يقرّ أن هناك فِرقاً ظُلمت نتيجة التحكيم، وهو أمر لا يضعه في خانة الخطأ، بقدر ما يضعه في خانة التحيّز.

اللاعب الدولي السابق في المنتخب الوطني ديان صالح، يرى أن لا ضرورة للاستعانة بحكام خارجيين، مبيناً أنه يتابع الكثير من المباريات الدولية، ويشاهد وقوع الحكام بأخطاء متنوعة، لكن ذلك لا يقلل من النظرة إليهم، ولا يتم التشكيك بانحيازهم أو نزاهتهم.

لكن مدرب النادي الفيصلي والمنتخب الوطني سابقاً محمد أبو العوض، يدافع عن فكرة الاستعانة بحكام خارجيين، وهو الأمر الذي يراه «حقاً لأي نادٍ»، مبيناً أن دولاً كثيرة تتخذ هذا الإجراء، ومنها الاتحاد المصري الذي يستعين بحكام من الخارج لإدارة مباريات القطبين؛ الأهلي والزمالك. ■

تحوّلات الحياة الاجتماعية

العزاء: مناسبة للبهرجة والتسلية

صلاح العبّادي

«متى ينتهي هذا الأمر.. عن جَد تعبنا»، هذا ما ردده الخمسيني أبو إبراهيم، متحدثاً إلى شخص يجاوره في طابور طويل لتقبل التعازي بوفاة أحد الأقارب. كان ذلك في اليوم الثاني للعزاء الذي استمر ثلاثة أيام في قاعة «فخمة» استُؤجرت لهذه الغاية.

لم يكن الرجل الخمسيني يقصد ما أصابه من إنهاك وإرهاق جسدي فحسب، بل التكلفة المالية الباهظة التي تكبدها مع أقاربه، لفتح بيت عزاء «مفتخَر» يليق بالمرحوم، وبالذين يتوافدون لـ«المواساة» من معارفه في أرجاء البلاد.

وأضاف أبو إبراهيم هازّاً رأسه بضيق: «ويا ريت بنعرف كل اللي أجونا، ويا ريت إنهم شاعرين بالحزن عن صح وصحيح، كله نفاق في نفاق، وما فيه مشاعر حقيقية».

إقامة بيوت عزاء فخمة، والإعداد لمراسيم تتسم بـ«الأبّهة» لتقبُّل العزاء، ظاهرة أصبحت تتكرر في كل منطقة أردنية، يزيد من مشقتها أن كثيراً ممن يعملون ويقيمون في المدن، عمّان تحديداً، يقرّرون دفن موتاهم وإقامة بيوت العزاء في مسقط الرأس، وغالباً ما يكون قرية؛ ما يعني، من جهة أخرى، عبئاً إضافياً على أولئك «المضطرّين» إلى التعزية، لقرابةٍ أو نسبٍ أو زمالة أو علاقة مصلحيّة مع المتوفى.

في بيت عزاء بشقيق مسؤول سابق، في منطقة أم العمد، انتظم أبناء العشيرة في صف طويل لاستقبال المعزين الذين توافدوا من

مناطق مختلفة، لكنهم لم يُخفوا ما أصابهم من عناء جرّاء الوقوف لساعات دون أن يتمكنوا من الحصول على قسط من الراحة. فـ«سيل» المعزين واصل تدفقه بلا انقطاع من الصبح إلى المساء على مدار الأيام الثلاثة، وكان لا بد من الاستعداد له بـ«ما يليق».

وفي قصة مشابهة، وتتكرر على الدوام، لم يمنع طولُ المسافة «بعضَهم» من التردد غير مرة على بيت عزاء والد وزير المالية السابق، حمد الكساسبة، الذي أقيم في بلدة مؤتة التي تبعد عن العاصمة 135 كم جنوباً.

تغيرات كثيرة أصابت أنماط المواساة في البلاد. فإلى وقت قريب، وربما حتى منتصف التسعينيات، كان العزاء يقام في بيت المتوفى أو والده، ويتوافد الناس إلى بيت العزاء بعد الصلاة والدفن حاملين معهم الأرز أو القهوة أو السكّر، أو بعضاً مما تنتجه أرضهم، للإسهام في تخفيف الأعباء على أهل المتوفى، وهذا ما ظل عليه الوضع سائراً في المجتمعات الفلاحية المستقرة تاريخياً، إذ يتكاتف الناس في السراء والضراء.

أما أقارب الفقيد ومعارفه الذين يقطنون بعيداً، في عمّان أو القدس مثلاً، فيكتفون بإرسال البرقيات. وفي حالات القربى الشديدة أو الصداقة المتينة، أو إذا كان الميت وجيهاً وشخصية معروفة، فإن مثل هؤلاء يتحملون مشقة قطع المسافة للقيام بواجب العزاء حسب الأصول.

المعاناة العاطفية الأشد هي عندما يجد أهل المتوفى أن بيت عزاء فقيدهم الغالي قد تحوّل إلى «ساحة علاقات عامة»

هذا النمط المبنيّ على التعاضد والتكاتف أو تحركه دوافع الصداقة الوثيقة، يبدو معرّضاً للزوال بالتدريج، مع شيوع أنماط الاستهلاك في المجتمع، مثلما حدث مع مناسبات اجتماعية أخرى كالأعراس.

أحمد الزعبي، المختار في قرية نحلة في محافظة جرش، يرى أن الحزن في الماضي، كان يبدو على ملامح المعزين الذين يقصدون بيت العزاء الذي يتسم بالبساطة، قبل أن تتبدل الحال. ويذهب الزعبي إلى وصف كثير من بيوت العزاء التي تقام حالياً بـ«الأعراس»، نظراً لاهتمام ذويها بالجانب الجمالي للمكان، ونصب أفخم أنواع خيم العزاء، عدا المبالغة الملحوظة في الضيافة.

لقد بات مألوفاً أن يشاهد المرء في أحياء المدينة، صيوانات مفروشة بالسجاد المخملي ومؤثثة بالمقاعد الوثيرة. والمفارقة أن هذه «الفخفخة»، لا تعكس بالضرورة الوضع المادي للمتوفى وأسرته، بل إنها في كثير من الأحيان تعبير عن إنفاق استهلاكي وبهرجة زائفة، أو لإظهار صورة المتوفى وأهله على غير ما هي عليه.

لكن هناك من يرى أن ذلك يدخل في باب «الضرورة الاجتماعية». عمر القيسي، شاب فقدَ عمّته مؤخراً، يقول إن إظهار «الأبّهة» من خلال صواوين العزاء، أمرٌ لم يعد بالإمكان تجنبه، بخاصة إذا كانت عائلة المتوفى ذات مكانة في المجتمع، فـ«النخب» تحرص على زيارة بيوت العزاء من هذا النوع.

شاب فضّل عدم نشر اسمه، يرى أن بيوت العزاء أصبحت تثقل كاهل ذوي المتوفى، لكثرة متطلباتها، مبيناً أنه تكبد مع أشقائه ما يزيد على 20 ألف دينار خلال العزاء في أيامه الثلاثة، إضافة إلى دعوة المعزين إلى وليمة غداء عقب انتهاء أيام العزاء؛ مشيراً إلى اضطرارهم الاستعانة بشركة خدمات طعام وشراب لتولّي مهمة ضيافة المعزين وإعداد الطعام لهم. وهو ما يؤكده محمود البرماوي، الذي وجد نفسه وهو واقف على المقبرة يراقب التراب ينهال على جسد شقيقه الذي توفي قبل ساعات، يفكّر بترتيبات الغداء الذي سيقدَّم إلى المعزين الذين توافدوا من مناطق بعيدة، وكيف أن الأمور يجب أن تسير كما يجب للخروج بـ«بياض الوجه».

ويتساءل الحاج سالم الخلايلة: لماذا لا تتغيّر العادة ليصبح من المقبول مثلاً التعزية ببرقية أو مكالمة هاتفية مثلاً، وأن يقتصر الحضور شخصياً على حالات القربى الشديدة، أو الصداقة المتينة؟ لأن هؤلاء في رأيه هم الذين يقدّمون الدعم الحقيقي الذي يحتاجه ذوو المتوفى، ولا يشكل حضورهم عبئاً عليهم، لافتاً إلى أن نمط العزاء في الماضي كان يشكّل مساندة حقيقية لعائلة الفقيد.

المعاناة العاطفية الأشد هي عندما يجد أهل المتوفى أن بيت عزاء فقيدهم الغالي قد تحوّل إلى «ساحة علاقات عامة»، يعمد فيها بعضهم إلى تسويق أنفسهم. يحدث هذا بالتحديد في بيوت عزاء الشخصيات التي تتمتع أو يتمتع قريب لها بثقل اجتماعي أو رسمي، كما هي الحال مثلاً في بيت العزاء بجدّة الكاتبين عبد اللّه ومحمد أبو رمان، الذي أقيم في السلط، إذ توافد عليه أيضاً كثيرون وجدوا فيه فرصة للتقرّب من مسؤولين ورجال دولة، وتسويق أنفسهم أمامهم.

الأمر نفسه حدث في عزاء الفريق المتقاعد محمد ماجد العيطان الذي توفي في 24 أيار/مايو 2009، إذ تحول العزاء إلى «صالون سياسي» لأشخاص قصدوه لتقديم واجب العزاء؛ والالتقاء بشخصيات تحظى بمكانة سياسية واجتماعية.

وتكرر الأمر في العزاء بوالد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، الذي توفي في 28 آب/أغسطس 2009. فنظراً للمكانة السياسية التي يتمتع بها مشعل، كان من المتوقَّع توافد كثير من المعزّين من أطياف اجتماعية وسياسية وثقافية مختلفة، انتظروا في صفوف طويلة للسلام على مشعل. لكن هذا العزاء هو الآخر لم ينجُ مما يحدث في عزاءات مشابهة، فقسطٌ من الذين جاءوا للمواساة وعجّت بهم القاعة، لا يعرفون المتوفى، ولا يرتبطون بابنه بعلاقات شخصية، ورغم ذلك لم يتردّدوا في المشاركة، لما تتيحه لهم الأجواء في بيت العزاء من فرص للتعارف مع آخرين، وإظهار الذات، وربما التقاط الصور التذكارية عبر هواتفهم النقالة مع مشعل.

النمط المبنيّ على التعاضد والتكاتف أو تحركه دوافع الصداقة الشديدة، يبدو معرّضاً للزوال بالتدريج

يجيء هذا في وقتٍ أحجم فيه عددٌ من الراغبين بالتعزية عن القدوم إلى بيت العزاء، خشية لحاق ضرر أمني بهم.

وفي أواخر العام 2008، وفي بيت العزاء بوالدة رئيس الديوان الملكي السابق باسم عوض اللّه، تساءل أحد المعزّين عن سرّ العلاقة بين شخص من الحضور وعوض اللّه، بعد أن دار بينهما حديثٌ أظهرَ للمحيطين أن عوض اللّه يعرف الآخر حق المعرفة، والحقيقة أن عوض اللّه لا يعرفه، ولم يسبق أن التقاه، لكن هذا الشخص واصل إثارة النقاش، والمداخلة بين حين وحين، بما يُعتقَد معه أن علاقة طيبة تربطه بعوض اللّه.

وفي بيت عزاء أقيم في محافظة الزرقاء في تشرين الأول/أكتوبر 2009 لوالدة شخصية متنفذة، حرص عدد من المعزّين على التواجد في بيت العزاء خلال الأيام الثلاثة، واختيار مواقع لجلوسهم على مقربة من معزّين من صناع القرار الحاليين والسابقين، وغيرهم من شخصيات نخبوية، وحاول بعضهم التقرّب من هذه الشخصيات، دونما مراعاة لطبيعة

المناسبة، بل إن أصوات ضحكهم لم تنقطع، وهم يتحاورون ويتداولون في قضايا يبدو بيت العزاء مكاناً غير ملائم للخوض فيها.

إذا كان هناك من «يحترف» العزاء طمعاً في منصب، فإن هناك من يحترفه طمعاً في «وجبة طعام»

ذوو شخصية عامة توفيت مؤخراً، أبدوا أسفهم جرّاء هذه السلوكيات التي يقترفها نفرٌ من «الوصوليين»، مشيرين إلى أن عدداً من الذين قصدوا بيت العزاء داوموا على الحضور طيلة الأيام الثلاثة، وكانوا يتعمّدون اختيار مواقع جلوسهم قريباً من شخصيات متنفذة، وقالوا «إنهم أحرجوا شخصيات عامة من المعزين؛ إذ كانوا يتنقلون بينهم بـ«ثقالة ظل»، في محاولة للتقرب منهم، وبعضهم كان يطلب أرقام الهواتف النقالة لهذه الشخصيات بإلحاح، ودون مبرر».

يرى ابن شخصية عشائرية توفيت قبل نحو عام، أن العزاء واجبٌ اجتماعيٌ للتعبير عن مشاركة أهل المتوفى أحزانهم بفقيدهم، و«ليس فضاء مفتوحاً لنسج علاقات مصلحية أو التعبير عن الذات بطرق مشوهة، من بينها إجبار شخصيات سياسية واقتصادية على الانخراط في حوارات، بيت العزاء ليس مكاناً لها».

من جانبه، يربط أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية موسى شتيوي، ما يدعوه «احتراف العزاء»، بـ«النفاق الاجتماعي»، في وقت أكد فيه أن مواساة الأصدقاء والأقارب بوفاة فقيد لهم واجب اجتماعي. وهو يعزو ذلك إلى «عدم وجود أطر سياسية وقنوات تواصل للطامحين في العمل العام، يدفعهم لاغتنام فرصة العزاء لتسويق أنفسهم أمام شخصيات عامة وصاحبة نفوذ؛ على أمل اختيارهم في مواقع عمل متقدمة».

ويرى شتيوي أن الظاهرة «تحمل أبعاداً سياسية، وإن كانت نوعاً من النفاق، بخاصة مع عدم وجود صلة معرفة بين المعزّي وأهل المتوفى». ويلفت، في الإطار نفسه، إلى أنه كثيراً ما يصادف وجوهاً لأشخاص في بيوت عزاء لشخصيات عامة، دون أن يكون لهم أي حضور على الصعيدين السياسي أو الاقتصادي، ودونما رابط لهم بأهل المتوفى أو أقاربه.

ويوافقه الرأيَ الطبيبُ النفسي كرابيد زكريان؛ مشخِّصاً الحالة بـ«مرض الهوس»، ومستهجناً هذه التصرفات التي «تنم عن حالة مرضية تستوجب علاجاً سريعاً»، بحسب تعبيره.

توفر بيوت العزاء فرصةً للتعارف، والحوار في الشؤون العامة، وإبداء الآراء حول مسائل معيشية، مثلما تتسع لأحاديث الانتخابات، وفرص الفوز، وغير ذلك من موضوعات ذات صلة. فخلال آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2009 مثلاً، «اقتنص» كثيرٌ من مرشحي غرف التجارة بيوت العزاء لتسويق أنفسهم أمام الناخبين. والأمر نفسه يتكرر في مواسم الانتخابات النيابية.

جاسر هناندة، يقول إن بيت العزاء بوالدته الذي تزامن مع موسم الانتخابات النيابية 2007، تحول إلى ملتقى للمرشحين الذين واصل كلٌّ منهم التردد عليه طمعاً في أصوات المعزّين، دون أن يأخذ أحدهم في الحسبان طبيعة المناسبة.

إذا كان هناك من «يحترف» العزاء طمعاً في منصب، فإن هناك من يحترفه طمعاً في «وجبة طعام»؛ فهناك، بحسب أهالي بعض المتوفين، صنف من المعزّين يؤمُّون بيت العزاء طيلة أيامه، ولكن في أوقات الغداء حصريّاً، ويغادرون بعده مباشرة. ومنهم من ينهمك في «تفحّص» اللحوم المستخدمة في إعداد المناسف، لمعرفة إن كانت بلدية أم مستوردة، وربما يبدي تعليقاً على مستوى جودة الطعام، رغم أنه غير مدعو أصلاً، ولا يرتبط بصلة مع المتوفى أو أقاربه.

في هذا السياق، يقول محمد نعيم الرواشدة، من ذوي أحد المتوفين، إن بيت عزاء أحد أقربائه غدا مقصداً لسائقي سيارات عمومية، سرعان ما يركنون مركباتهم جانباً عند مشاهدتهم «المناسف»، ويغادرون على الفور بعد تناول الطعام، مشيراً إلى أن بعضهم لم يخجل من انتقاد اللحم لأنه «مستورد».

بيوت العزاء في المجتمع الأردني تحولت من مناسبة للتعاطف والمواساة، إلى عبء اجتماعي، وتسرب إليها النفاق الاجتماعي، وانتقلت إلى خانة الاستعراض والبهرجة، فطالتها بذلك تحوّلات طالت العديد من مظاهر الحياة في المجتمع، ويبدو أن الطرفَين، أهل المتوفى والمعزّين به، مضطرَّان كلاهما إلى دفع ضريبتها، في وقت لم تعد تنفع فيه وثائق شعبية كثيرة وقَّع عليها أبناء مناطق مختلفة في البلاد، للتخفيف من الأعباء التي تثقل كاهل أهل المتوفى.■

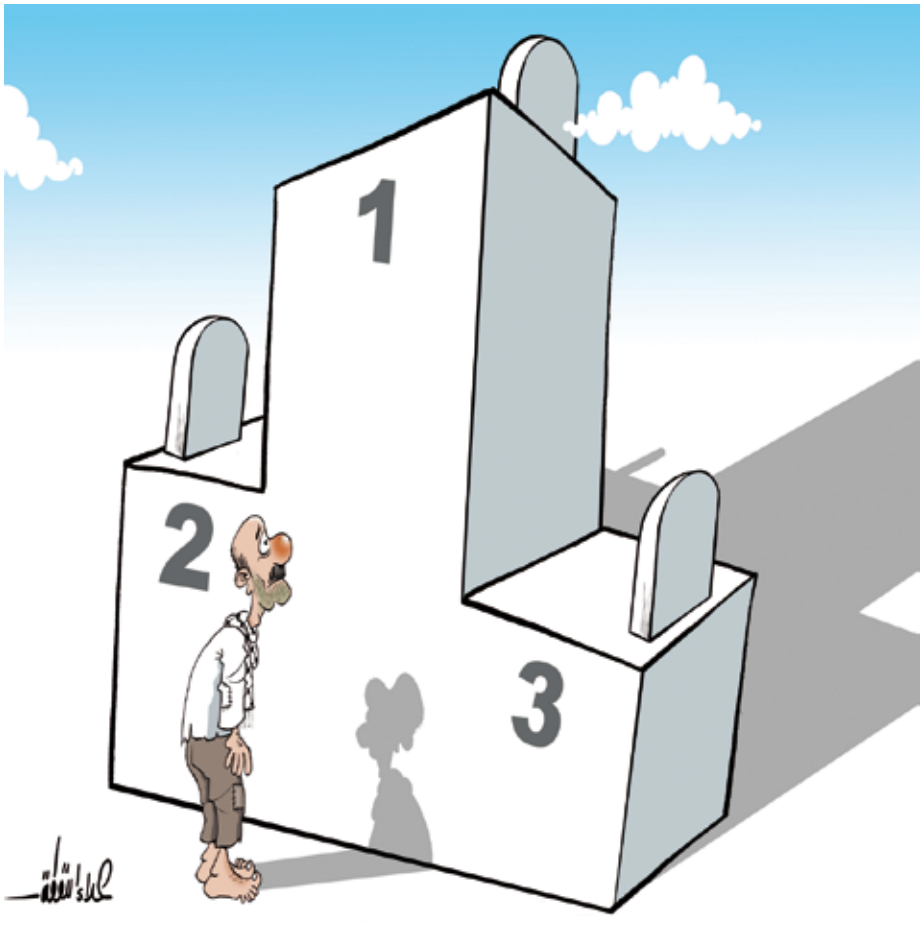

GEORGE ABUZEID & Co.
شركة جورج أبو زيد وشركاه
OFFICE FURNITURE

Created not Imitated

not only furniture..
but also concept.

Showroom
60 Arar Street "Wadi Saqra"
Tel: +962 6 4620620
Email: furniture@abuzeid.com.jo
Website: www.abuzeid.com.jo

your partner for success

ليلى سليم

عندما تلتقي رجاء، 32 عاماً، بنساء كبيرات في السن من العائلة أو الجيران، فإنهن غالباً ما يختمن مصافحتهن لها بالدعوة التالية: «اللّه يستر عليك».

تتساءل رجاء، معلمةُ رياضيات تقيم في الزرقاء، لماذا لا يدعو أحد بـ«الستر» لشقيقها الذي يكبرها بسنتين وغير المتزوج هو الآخر، ولماذا يكتفي أهلها بتذكيره بين وقت وآخر بضرورة أن يتزوج، في حين أن عدم زواجها هو الهمّ اليومي «الذي يكبس على نفَس الجميع»، ولماذا لا يُشعره أحد بالذنب أو بالنقص، كما يفعلون معها عندما يذكّرونها بالعرسان الذين رفضَتهم في الماضي، ويحمّلونها مسؤولية عدم الارتباط. وهي تتساءل أخيراً: لماذا تكون العنوسة وصمةً؟ ولماذا لا يكتفي المجتمع بجعلها وصمة، بل يلصقها بالمرأة فقط؟

رجاء واحدةٌ من 100 ألفٍ تعدّين الثلاثين من دون زواج، وفقاً لما كشفته دراسة أجرتها وزارة التنمية الاجتماعية. الدراسة التي أُطلقت نتائجها أواخر العام 2008، ذكرت أنه في العام 1979، كان هناك 7 آلاف فتاة فقط تعدّين الثلاثين دون زواج.

العنوسة تشمل الذكور والإناث

100 ألف أردنية بانتظار «الستر»

العنوسة، بحسب أستاذ علم الاجتماع حسين محادين، وصفٌ للرجل والمرأة على السواء، لكن حصرها بالمرأة كما هو حاصل «غير منصف، وسببه أننا نعيش في مجتمع ذكوري وفي ظل ثقافة مجتمعية تفضّل النساء صغيرات السن، وهو أمر يتعلق أساساً بالتركيبة البيولوجية للمرأة التي تجعل لخصوبتها سنوات محددة تكون فيها قادرة على الإنجاب».

القدرة على الإنجاب كانت أحد المعايير الأساسية التي اختار وفقها معروف، 43 عاماً، عروسه. معروف الذي بقي إلى سن الثامنة والثلاثين دون زواج، لم يجد صعوبة في الارتباط بفتاة عمرها 27 سنة. «حسبتها بالطريقة التالية: أريد أربعة أطفال، وإذا قلنا إن بين كل طفل والثاني ستكون هناك سنتان أو ثلاث، فهذا يعني أنها يا دوب تلحّق تجيبهم».

لكن حياة، 34 عاماً، مهندسة، ترى، بعيداً عن الاعتبارات البيولوجية، أن عدّ العنوسة مشكلةَ المرأة فقط، سببه أننا نعيش في «مجتمع ما زال يرى أن المرأة ومهما بلغت من العمر والمستوى العلمي والمهني والاستقلال الاقتصادي، يجب أن تكون في حماية رجل». وهي تروي في هذا السياق موقفاً حدث معها عندما ذهبت لاستئجار غرفة في سكن للموظفات، فطلبت منها المسؤولة عن السكن رقم هاتف «ولي أمرها». تقول: «سألتُها: شو يعني: وليّ أمري؟ فقالت: والدك. قلت لها إن والدي متوفى، فقالت: واحد من إخوتك الذكور، قلت لها: عندي أخ واحد عمره 21 سنة، وأنا أدفع أقساطه الجامعية، فقالت لي: طيب أعطيني رقم تلفونه».

معروف، الذي تزوج من فتاة تصغره بأحد عشر عاماً، لم يكن أبداً محرَجاً من وضعه كأعزب، بحسب ما قال لـ **السّجل**، وهو يفسّر ذلك بقوله: «الشاب عندما يبقى دون زواج فهذا خياره، أما الفتاة فأعتقد أنها تعنّس رغماً عنها».

وهنا تشير الكاتبة لانا مامكغ، إلى حقيقة أن خيارات الرجل دائماً أكثر من خيارات المرأة، فالرجل «يمتلك حق المبادرة تجاه أيّ امرأة يراها مناسبة، أما خيارات المرأة فمحصورة بمن يتقدّم لها».

كثيرٌ من الفتيات يعلّقن على الطريقة التي تدار بها المناقشات حول قضية العنوسة، عندما يتم تصوير ارتفاع تكاليف الزواج بوصفه العامل الوحيد لهذه المشكلة، وتركيز التوصيات بالتالي على تخفيض تكاليف الزواج، ومنح الشبان قروضاً ميسرة. تقول عرين، 28 عاماً، فنية مختبر، إن إهمال العوامل النفسية والعاطفية ، يجعلها تشعر أنها «سلعة». وتتذكر أنه قبل عشر سنوات، كان التلفزيون يبث إعلاناً عن قرض بشروط ميسرة لأحد البنوك. الإعلان يصوّر شاباً تستوقفه في الشارع لافتة تبين مزايا القرض، فيقف للحظاتٍ منغمساً في حلم يقظة يتخيل فيه قائمة «الأشياء» التي سيحصل عليها بوساطة القرض: سيارة فخمة، شقة مريحة، وفتاة جميلة كانت تقف على شرفة منزل أهلها.

تقول عرين إنه في حالتها لم تكن التكاليف يوماً هي العائق، لكن مشكلتها كفتاة تعيش في مجتمع محافظ قائم على الفصل

بين الجنسين، أنه لا تتاح لها فرصة حقيقية لمعرفة من يتقدمون لها. «لا أعرف كيف يمكن أن أشارك حياتي مع شخص جلست معه مرة أو اثنتين في صالون العائلة. لو كنت سأشاركه في محل خضار يجب أن أعرفه أكثر».

متخصصون يؤيدون أن التركيز على الجانب الاقتصادي للقضية، وتصويره بوصفه العامل الوحيد ليس صحيحاً. يقول المتخصص في علم الاجتماع محمود عياد، إن في ذلك إغفالاً لعامل آخر، يتمثل في ارتفاع منسوب الوعي والاستقلالية لدى النساء، وهو أمر «فرضته التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع الأردني في السنوات السابقة».

هذا ما تؤكده مامكغ، حيث ترى أن بقاء المرأة دون زواج لا يكون دائماً رغماً عن إرادتها. «في حالات كثيرة يكون هذا هو خيارها الشخصي، فوعيها واستقلالها المالي، وهامش الحرية الذي تحصل عليه نتيجة ذلك، يجعلها ترفع من سقف شروطها، ولا تعود الفكرة مجرد الزواج في حد ذاته».

محادين: نعيش في مجتمع ذكوري وفي ظل ثقافة مجتمعية تفضّل النساء صغيرات السن

حياة، إحدى اللواتي اخترن البقاء دون زواج. تقول: «لا أدعي أنني عازفة عن الزواج، لكنني الآن مستقلة في حياتي اجتماعياً واقتصادياً، وإذا كان الزواج يعني أن هناك من سيأتي ويكتم على نفَسي فأنا لا أريده». لكن حياة التي تنتمي إلى وسط منفتح اجتماعياً، وتعيش حياتها بحرية، فتخرج بعد العمل مع أصدقائها، وتتابع الكثير من النشاطات الفنية والترفيهية التي تقام في عمّان، ترى أنه ليس عليها أن تدفع الثمن الذي تدفعه عرين، تلك التي تنتمي إلى وسط محافظ، وتقول إن المصير النمطي للعانس في بيئتها يرعبها. «أفكر في حالي عندما يموت والداي. في عائلتنا لا تعيش النساء وحدهن، هذا يعني أنني إذا بقيت دون زواج، سوف أتشرّد بين بيوت إخوتي الذكور».

الخلل في المناقشات الدائرة حول القضية يكمن، لا في تصوير العامل الاقتصادي بوصفه الوحيد، وإنما أيضاً في أن التعاطي مع هذا العامل تعوزه الدقة، بحسب عياد. «غالباً ما يتم تحميل الفتيات وأهاليهن مسؤولية العنوسة، عندما يتم تصويرهم بوصفهم متعنّتين يتمسكون

لانا مامكغ

حسين محادين

بالمظاهر الاجتماعية، وتنطلق بالتالي الدعوات إلى التخفيف من الغلواء. المجتمع نفسه ما زال يضغط على هؤلاء باتجاه رفع التكاليف، لأنه ينظر إلى الفتاة على أنها سلعة تتحدد قيمتها بالمبلغ المدفوع فيها».

يضيف عياد: «المتعارَف عليه اجتماعياً أن تكلفة الزواج تتناسب طردياً مع توافر مواصفات معينة في الفتاة، مثل أن تكون متعلمة وعاملة وجميلة. تكلفة الزواج من فتاة جامعية أكبر من تكلفة الزواج من غير الجامعية، والموظفة أعلى سعراً من غير الموظفة، والجميلة أغلى من غير الجميلة. إن لم يكن هذا تسليعاً للنساء، فماذا يكون إذن؟».

عوض، 57 عاماً، سائق سرفيس، يؤكد الفكرة نفسها. عوض لديه تسع بنات تراوح أعمارهن بين العاشرة والسابعة والعشرين، ويقرّ لـ **السنجل** أنه تساهل في تزويج ابنته الأولى، علّ ذلك يساعد على «تمشية حال أخَواتها»، لكن تساهله انقلب بمأساة. «قبلت بذهب مقداره ألف دينار، مع أن المتعارف عليه في وسطنا 2000 دينار، وقبلت أن تقام الحفلة في منزل أهله وليس في صالة أفراح، كما قبلت أن تسكن البنت في غرفة مع أهله، وعند أول مشاجرة بينها وبين زوجها قال لها: لا تشوفي حالك كثير، أهلك رموكِ عليّ ببلاش».

متوسط سن الزواج في الأردن		
متوسط سن الزواج لدى الذكور والإناث في الأردن، وفقاً لدراسة أعدها عادل البدارنة، وأطلقت نتائجها خلال تموز/يوليو 2009:		
العام	الذكور	الإناث
1961	20 سنة	17.5 سنة
1979	26 سنة	21 سنة
2004	30 سنة	27.5 سنة

يقول عوض بحسرة إن شباناً «قادرين على الدفع» تقدموا لبناته، غير مرّة، لكنهم كانوا «يفاصلون»، لأنهم كانوا يعرفون أنه يريد «تصريف البنات».

الحل في رأي عياد، هو إخراج الزواج من صيغته التقليدية التي لا يرى أنها إنسانية.

مامكغ: بقاء المرأة دون زواج لا يكون دائماً رغماً عن إرادتها

«الزواج التقليدي نتاجُ عملية تقييم لمواصفات مادية يجريها كل طرف للآخر، يتلوه تعارف، هو أشبه بالمعاينة السطحية يقوم بها الطرفان مع الأهل. الحلّ هو الدفع باتجاه تغيير المجتمع كي يعترف بحق الشبان والفتيات في أن يندمجوا ويختبروا أنفسهم في علاقات قائمة على التفاعل الحقيقي».

لكن ثمة من يرى أن هناك نمواً متزايداً في العلاقات خارج إطار الزواج، بما يشي بـ«تساهل المجتمع تجاه علاقات مستورة ومسكوت عنها»، كما يقول محادين.

عياد يقول إن كونها «مستورة»، هو بالضبط ما يجعلها محاطة بالمحاذير. «كثيرون ينتقدون العلاقات ما قبل الزواج، ويقولون إنها مدعاة للانحراف. الأخطاء تحدث لأن أصحابها يضطرون لإخفائها. أما إخراجها إلى النور وإعطاؤها الشرعية، فيسمحان لها بالنمو بشكل صحيّ، وتشكل، من ثم، أرضية مناسبة لمؤسسة الزواج». ■

«يا ما في البيوت مظاليم»

العنف الأسري: تابو خلف أبواب مغلقة

آمال إرشيد

طارق، فتى عشريني يمتلك ماضياً سوداوياً، وحقيبة ذكريات زاخرة بالعنف الأسري، بعد سنوات أمضاها في صراع دموي مع أبيه الذي اعتاد ضرب والدته وإهانتها كلما تجادل الاثنان وتعالت أصواتهما، لتنتهي المشاجرة دائماً بضرب الزوجة وانحسارها باكيةً لغرفتها، قبل أن يسود الحياةَ هدوءٌ نسبي حتى يحين وقت «مشاجرة أخرى» بحسب تعبير الشاب.

شتيوي: تمثل هذه الممارسات وغيرها عنفاً جسدياً ظاهرياً، ومشاكل نفسية وعاطفية غير بادية للعين المجردة

في محاولة مستميتة للدفاع عن والدته، كان طارق يرفض «عربدة الأب وظلمه المستمر»، ويبادره بقذف «المخدّات أو الأحذية»، لينتهي به الأمر غالباً مكدوماً ومجروحاً، نتيجة ضرب والده المبرح، والذي اعتاد بعد كل جولة من هذا النوع العودة للمنزل مساء، تعلو وجهه إمارات الندم والمحبة، ملاعباً ابنه وزوجته ليغرقهما بـ«القُبَل والاعتذارات».

«تمثل هذه الممارسات وغيرها عنفاً جسدياً ظاهرياً، ومشاكل نفسية وعاطفية غير بادية للعين المجردة، لعلاقة أسرية غير متوازنة»، يقول أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية موسى شتيوي، مؤكداً أن عدم معالجة هذه المشاكل والوقوف على أسبابها «يؤدي إلى تفاقمها وتناميها».

منظمة الصحة العالمية عرّفت العنف في سياقه المجتمعي، وكإطار دولي للتعريفات الوطنية للعنف داخل الأسرة العام 2002، بأنه «الاستخدام المتعمد للقوة الجسدية أو القدرة على التهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي والفعلي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي لحدوث أو رجحان حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان».

بدوره، أنجز المجلس الوطني لشؤون الأسرة، دراسة ميدانية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، نُشرت العام 2008 وشملت 1500 رجل وامرأة أردنيين تبلغ أعمارهم 18 عاماً فأكثر، ممثلة بعينة تمثل مناطق المملكة كافة.

بينت الدراسة أن إقليم الوسط، والفئة العمرية 58 عاماً فما فوق، أكثر الفئات إدراكاً لمفهوم العنف. وأشارت إلى أن فهم هذه الظاهرة مرتبط بشكل أساسي بالعنف الجسدي بأشكاله المختلفة، وبشدته وتكراره، مع نسب عالية من العينة عدّت ضرب الزوج زوجته وشتمها، أو ضرب الأخ أخته وشتمها في حالات معينة أمراً مقبولاً، ما يدل على إضفاء مشروعية على العنف الأسري، مع وجود نسبة ليست بالقليلة من الإناث يَقبلن بأن تُضرب الزوجة أو الأخت، إذ بلغت هذه النسبة نحو 20 في المئة، كذلك فئة 28-37 لضرب الزوجة، وفئة 18-27 لضرب الأخت.

طارق، يؤكد عدم معرفته جوانَب مفهوم العنف كافة، ويرى في الضرب الجسدي الذي كان أبوه يمارسه سلوكاً مبرَّراً: «شقاوتي وتدخُّلي في ما لا يعنيني، كانا يثيران غضبه».

هذا الشاب، وبعد صراع يومي خلف أبواب مغلقة لم يلحظه أحد، دام أكثر من عشر سنوات، تزوج من منى، الحاصلة على شهادة بكالوريوس في العلوم السياسية، طالباً منها ترك العمل، والتفرغ لبيتها وزوجها، فانصاعت لرغباته، رغم تعلقها بالعمل، وتركت حياتها الاجتماعية وصديقاتها «غير الصالحات» بحسب تعبيره، لتدخل حالةً مماثلةً من الصراع، وبسبب «تملّكية» زوجها لها وحرمانه إياها من حقها في حياة أسرية «متوازنة وطبيعية»، أصبحت تعاني

من الاكتئاب و«ثورات غضب» قوبلت من زوجها بأشكال مختلفة من العنف.

دراسة المجلس كشفت عن أنواع العنف الأسري الجسدي، مثل اللكم والعض والحرق؛ والانفعالي، مثل الرفض والتحقير والإهمال؛ والنفسي، مثل الإهانة والعزل عن الأهل والأصدقاء؛ والجنسي، مثل الاغتصاب والتحرشات والتعليقات الجنسية المرفوضة، والإساءة الجنسية للطفل بإغرائه أو إجباره على المشاركة في نشاطات جنسية، سواء أكان مدركاً لذلك أم لا؛ والاقتصادي الاجتماعي، مثل حرمان المرأة من تلقي العلم والعمل تحت ذرائع أخلاقية، وحرمان الطفل من حقه في التعليم والرعاية الصحية ودفعه للعمل خارج المنزل.

كرادشة: تُستخدم في العنف العاطفي وسائل يراد بها طمس شخصية الضحية، وإضعاف قدرتها الجسدية والعقلية

منظمة الصحة العالمية عدّت العنف الأسري ثالثَ سبب للوفاة بين الناس الذين تراوح أعمارهم بين 15 و44 عاماً في أنحاء العالم المختلفة. وهو مسؤول في العام 2002، عن 14 في المئة من وفيات الذكور، و7 في المئة من وفيات الإناث. أما إدارة حماية الأسرة، فنظرت العام 2004 إلى ظاهرة العنف الأسري بوصفها إحدى أهم المشاكل الاجتماعية عالمياً، لارتباطها بالأسرة، اللبنة الأساسية للمجتمع.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة أشار في دراسته، إلى ازدياد حالات العنف الأسري والقضايا التي تعاملت معها، ما فسره شتيوي بازدياد ثقة الناس ومبادرتهم للإبلاغ عن الحالات والمشكلات التي يتعرضون لها.

الباحثون القائمون على الدراسة: شتيوي، فاروق شخاترة، منتهى غرايبة وأروى حداد، عزوا أسباب انتشار العنف الأسري إلى «التوترات الناجمة عن اضطرابات داخل الأسرة، الصعوبات المالية، عدم السيطرة على النفس، الغضب السريع، إضافة إلى تعاطي المخدرات والكحول».

منى تلتقي صديقاتها نادراً، وبغير علم زوجها، خشية الطلاق الذي هددها به في حال خالفت تعليماته. والدتها لاحظت انقلاب ابنتها إلى شخص «هادئ، غير متحدث أو مرح» بعد الزواج، وأن حالتها الآن لا تشي بما تمنّته من سعادة أرادتها لكبرى بناتها، والأولى بينهن في الزواج.

أستاذ علم الاجتماع في جامعة اليرموك منير كرادشة، علّق على حالة منى، بوصفها إحدى حالات العنف العاطفي والنفسي والمعنوي التي يندرج تحتها تقييد صداقات الذكور والإناث داخل الأسرة أو حرمانهم من اختيار شريك حياتهم، وعدم السماح للإناث بالعمل، والتدخل في نوع لباسهن أو حرمانهن من المشاركة في المناسبات المختلفة. وعدّه من أقسى أنواع العنف، بسبب صعوبة إثباته قانونياً أو الاعتراف به.

كرادشة أضاف: «تُستخدم في العنف العاطفي وسائل يراد بها طمس شخصية الضحية، وإضعاف قدرتها الجسدية والعقلية، والتهديد والوعيد الدائم، وإحباطها، وإدخالها حالة من القلق الدائم، ما يُحدث تأثيراً سلبياً في حياتها وصحتها النفسية».

تقول منى: «أعرف أنه عانى من ماضٍ مليء بالعنف، لكني أصبحت أعتمد عليه في كل شؤون حياتي»، وتضيف بأسى ملحوظ: «إذا طُلقت فسأغدو وحيدة، ولن يتحملني أي شخص بوصفي امرأة مطلّقة وفي حضني طفل لم يكمل بعد الشهور الثلاثة».

حالة الإنكار وسياسة الصمت هذه ليست بالغريبة، فكثيرون يحاولون جاهدين إنكار وجود ممارسات أسرية تبيح استخدام العنف وتبرره. اختصاصية علم النفس الإرشادي هالة شقم، توضح أن أهم أسباب عدم الإبلاغ عن حالات العنف الأسري هو «الخوف على سمعة الأسرة وتفككها»، مضيفة أن الخوف من زيادة العنف من جانب المعنِّف، وضعف الثقة بالآخرين، والخوف من سجن المعتدي، وعدم ضمان السرية في حال إبلاغ الآخرين، يؤرق كثيرات.

قضية الطفل يزن ذو السنوات الخمس الذي توفي نتيجة تعذيب جسدي قاس على يد أقربائه بعد سجن والده، والتي أثيرت في نيسان/إبريل 2009، أعيد بحثها مؤخراً في وسائل الإعلام، لتكشف عدم وجود إطار تشريعي موحد لقضايا العنف الأسري، إذ يحكمها أكثر من قانون، إضافة إلى الحاجة الماسة لإجراء تعديلات في قانون الحماية من العنف الأسري يفرضها التطبيق العملي، فضلاً عن تعدد الجهات التي تتولى التحقيق في قضايا العنف الأسري من محاكم صلح وادعاء عام ومراكز أمنية وإدارات حماية الأسرة والحكام الإداريين.

لجنة تقصي الحقائق التي شكّلها المجلس الوطني لشؤون الأسرة على خلفية قضية يزن، أشارت إلى عدم فعالية التعهد الذي يؤخذ من جانب الحاكم الإداري، وعدم وجود أي إجراءات حقيقية لمن لم يلتزم بالتعهد، إضافة إلى عدم وجود آلية متابعة، وأن غالبية التعهدات تتم من قبيل الكفالة المالية والعدلية.

اللجنة كشفت عن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالعنف الأسري، وعدم وجود آلية واضحة للتعاون بين المؤسسات الحكومية والجهات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال العنف الأسري، مع وجود فجوة كبيرة بين التنظير والتطبيق العملي.

الصحفي في **الغد** موفق كمال، لفت في اتصال مع **السّجل**، إلى نتائج لجنة تقصي الحقائق التي توصلت إلى عدم وجود نظام فعال للإبلاغ عن حالات العنف الأسري لدى غالبية المؤسسات، والتعامل الفردي مع أي حالة عنف من دون التطرق إلى بقية أفراد الأسرة، إضافة إلى عدم الرجوع للدراسات الاجتماعية السابقة للحالة لدى وجودها، وغياب الشعور الرقابي لدى غالبية هذه المؤسسات بوجود جهة تراقب أعمالها، أو وجود نظام متكامل لتتبع حالة العنف لدى المؤسسات المختلفة، أو دراسات اجتماعية عن الأسرة والأطفال.

كمال قام بتقصي قضية الطفل يزن ضمن عمله الصحفي، وأشار إلى صعوبة تصنيف الحادثة على أنها عنف أسري من زاوية نظر عدد من الجهات المسؤولة، رغم وضوح الإطار الوطني في هذا الخصوص، إذ تُصنف حالات العنف الأسري لدى بعض المؤسسات بوصفها «قضية أساسية»، بينما تراها مؤسسات أخرى «قضية عادية»، مع عدم وجود إطار تشريعي يحدد سبل النهج التشاركي.

كمال: تُصنف حالات العنف الأسري لدى بعض المؤسسات بوصفها «قضية أساسية»، بينما تراها مؤسسات أخرى «قضية عادية»

القضايا التي يتم الإبلاغ عنها يتم التحقيق فيها بـ«سرية». والعنف الأسري وفقاً للنظرة الدارجة اجتماعياً، أمرٌ من «الخصوصيات»، وتابو لا يتم التداول فيه إلا في جلسات ضيقة، ونادراً، بين أفراد العائلة الواحدة التي لا تكشف عن «غسيلها الوسخ» أمام أحد، كي لا تفتح الباب على عيوب مجتمعية وصراع قوى بين الذكر والأنثى وأصحاب القرار من أفراد العائلة الواحدة، الأمر الذي يستدعي توجه الجهات المختصة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية لإخراج هذه القضية من دائرة «السريّة»، وبحث الوجوه المحيطة بها بوصفها قضية حق عام أيضاً. ■

NATUZZI

It's how you live

ITALIAN CREATIVITY GOES BEYOND DESIGN

elite

Where Quality & Price Meet!

231, Mecca Street
Tel: 06 586 5557

Discover in our Natuzzi Gallery the latest in living room furniture. Choose from the exclusive new collection of sofas and armchairs, designed and made in Italy since 1959. Harmonise them with wall units and furnishing accessories by Natuzzi, the leading Italian furniture company.

OPUS three seater orange. Furnishings and accessories belongs to the Natuzzi collection.

www.natuzzi.com

أحمد أبو خليل

طعة ونائمة

يحفظ لنا التاريخ الشعبي للعمل السياسي الأردني الحادثة الفريدة التالية:

أراد أهل مدينة الرمثا أثناء مشاركتهم بالاحتجاجات والتظاهرات الواسعة ضد انضمام الأردن إلى حلف بغداد العام 1955 رفع وتيرة الاحتجاج وتطوير أشكاله، فتوجهت إحدى تظاهراتهم نحو سورية مشياً على الأقدام بهدف إعلان تأييد الموقف السوري آنذاك الرافض للحلف، ولما كانت المسافة بين الرمثا ومدينة درعا السورية لا تتجاوز بضعة كيلومترات، ونظراً لغياب نقطة الحدود بسبب الأحداث آنذاك، فقد وصل المتظاهرون إلى درعا بسهولة.

لكن السلطات السورية وقعت في ارتباك، فماذا تفعل بمواطني دولة أخرى وصل عددهم إلى حوالي 300 شخص تجاوزوا الحدود الدولية ودخلوا بطريقة غير شرعية، لكنهم قادمون لتأييدها؟ هي لا تستطيع معاقبتهم، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع تركهم وحالهم، فإقامتهم غير شرعية.

الذي حدث أن المسؤولين المحليين في مدينة درعا احتفظوا بالمتظاهرين وقرروا استشارة الحكومة المركزية في دمشق، وكان الرد هو أن تقوم سلطات درعا بتوجيه شكر للمتظاهرين على موقفهم، وأن تطلب منهم العودة إلى بلادهم مع إتاحة الفرصة لمن يرغب باللجوء السياسي أن يبقى في سورية.

انتعش المتظاهرون وسجّل حوالي خمسين شخصاً منهم أسماءهم كلاجئين، لكنهم عادوا إلى الرمثا مباشرة مواصلين إقامتهم فيها، وصار الواحد منهم يتمتع بلقب «لاجئ سياسي في سورية».

الموقف الأطرف ما حدث عند وصول المتظاهرين لدرعا، فقد تدافع الصحفيون نحو الموقع وأخذوا يطرحون أسئلتهم عن الوضع في الأردن الذي كانت أخبار التظاهرات فيه قد انتشرت، ولم يتعرف الصحفيون على القائد الفعلي للمتظاهرين، نظراً لصغر حجمه وعمره، فتوجهوا نحو أضخم شخص من بين المتظاهرين وافترضوا أنه القائد وراحوا يمطرونه بالأسئلة الفصيحة والكبيرة. كان القائد المفترض مجرد رجل بسيط، فلما رآهم منهمكين صائحين بالأسئلة أشار إليهم بيديه طالباً الهدوء وقال لهم: «اسكتوا.. اسكتوا، البلد طعّة وقايمة».

شكّل ذلك التصريح، على قِصَره، عبارة شهيرة ظل الناس يتداولونها، والملاحَظ أنه ما زال صالحاً للاستعمال كثيراً مع تعديل بسيط؛ فالوضع في البلد «طعّة»، لكنها «نائمة» وليست «قائمة». ■

في أمسّ الحاجة

يموت رجال السياسة والفكر ونحن في أمسّ الحاجة إلى وجودهم، وكلما مات واحد منهم سارع كثيرون إلى القول: لقد مات ونحن في أمسّ الحاجة إليه.

الذين يقولون ذلك لا يكونون في العادة من أهل بيت المرحوم، وهو ما يضفي قدراً من الموضوعية على قولهم، لكن المؤسف أن أحداً لا ينبّه قبل رحيل المرحوم إلى تلك الحاجة الماسّة لبقائه حياً، مما قد يمكّن المحيطين من الاستفادة من الأيام الأخيرة للمرحوم على الأقل من أجل أن تكون الحاجة إلى بقائه عادية وليست ماسّة.

هي مجاملة غير موجهة لأحد على وجه التحديد، فالميت نفسه لا يعلم عنها شيئاً، ولو علم بها لأصابه الغيظ لأنه لم يسمعها حياً. إنهم لا يقولونها له حتى وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة بين أيديهم وكأنهم يخشون لو قالوها له أن يبقى حياً، لذلك تراهم ينتظرون حتى يتأكدوا من موته فيشرعون بالادعاء أنهم في أمسّ الحاجة إليه. ■

دجاجة حفرت

في الأخبار الجانبية مؤخراً، أن دراسة حديثة كشفت عن أن عين الدجاجة تتفوق في قوتها على عين الإنسان؛ فهي تتمتع بشبكية عالية القدرات تكشف الأشعة فوق البنفسجية وترى ألواناً أخرى كثيرة غير التي يراها البشر بعيونهم العادية.

هذا الاكتشاف يستدعي بعض التغيرات في الثقافة السائدة عند البشر والمتعلقة بالدجاج. فقد اعتاد الإنسان على أن يضع للدجاج موقعاً دونياً، وبخاصة ما يتعلق بالنظر وبُعد النظر.

«خرابيش الدجاج» مثلاً التي اعتدنا على وصف الخط غير الواضح بها، سوف لن تعود كذلك، فقد تكون تلك الخرابيش غنية بالكثير من المعاني التي لا نراها بعيوننا القاصرة كونها من صنع عيون متفحصة فائقة القدرة. كما أن مشهد الدجاجة التي حفرت وعلى رأسها عفرت سيكون محتمَلاً، لأنه قد يعني أن الدجاجة تتحمل التعفير على رأسها سعياً وراء اكتشاف أمور لا نراها بعيوننا الآدمية.

تقول إحدى النكات ذات البعد الجندري، والتي لن تعجب نشيطات العمل النسائي وأنصارهن من الرجال، إن «عشرة نساء أعطين عقولهن لدجاجة فأضاعت علفَها»، وعادة ما ابتهج الرجال من خصوم المرأة بهذه النكتة، ولكن عليهم بعد اليوم أن يعرفوا أن الدجاجة ذات العيون المتفحصة بعد أن أخذت عقولَ عشرة نسوة لم تعد تنظر للعلف بوصفه شأناً مهماً يستحق الركض خلفه كما يعتقد رواة النكتة من الرجال بعيونهم البشرية الضعيفة وعقولهم الرجالية التي لم تستوعب الموقف الجديد للدجاجة من العلف.

من الواضح أن الخيارات أمام الدجاجة مفتوحة كثيراً بحكم تبصرها الزائد.

الدراسة لم تتحدث عن قدرات دجاجية بصرية في ما يتعلق بالمسافات البعيدة، ولكن من قال إن بُعد النظر أمر يتعلق بالمسافات أكثر مما يتعلق بالتفاصيل الدقيقة؟ ■

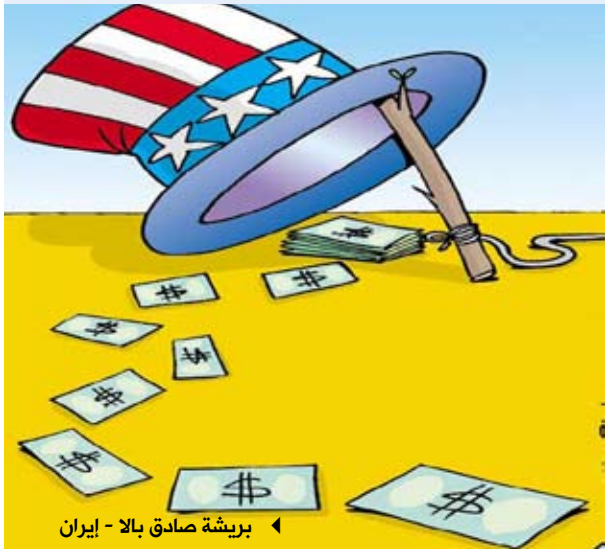

بريشة صادق بالا - إيران

نادرة عمران: تراجيدية سيزيف

حسين نشوان

تبدو متشائمة، ليس في الحقل الذي تعمل فيه بعد «اختلاط الحابل بالنابل» على الخشبة، بل بعموم المشهد الذي تقول فيه: «الأفق لا يبشّر بكوّة أمل»، معبّرةً بمقولة للشاعر محمود درويش: «في الظلام يضيع الفرق ويتسع التأويل».

الفنانة نادر عمران، تقول عباراتها باختزال وحِدّية جارحة، وتحنّ، على الدوام، إلى طفولة مضت، وهي رغم تعلّق الناس بأدوارها، تبدو في أعماقها «حزينة»، وتلبُسها تلك الأدوار التي تقترب من روحها مثلما ظهرت في سهرة «سيدي رباح» لموفق الصلاح.

لها في المسرح نحو 40 عملاً، منها: «جلجامش»، «برناردا إلبا»، «مكبث» و«أوديب». وفي التلفزيون أكثر من ألف ساعة تلفزيونية، منها: «الاجتياح»، «الدرب الطويل»، «الحجاج»، «أيام متمردة»، «صلاح الدين»، «امرؤ القيس»، «فنجان الدم» و«سلطانة».

كانت الطالبةَ المشاكسة في المدرسة، وفارسةَ الموقف بإضفاء الفرح في كل اجتماع أو حفل أو رحلة للطالبات، إذ يلتقي فيها روح مرحة وصوت جميل ثقّفته بأداء أغنيات أم كلثوم وسيد درويش والشيخ إمام.

شاركت مع طلبة المدارس في التظاهرات احتجاجاً على الاحتلال الإسرائيلي في 1967 و1982، لكنها لم تنتم إلى أيٍّ من التنظيمات أو الأحزاب. وعندما تسألُها: «لماذا كنت تتظاهرَين؟»، تقول: «عشان نحرر فلسطين». تسألها مرة أخرى: «وبعدين؟»، فيصطبغ جوابها بالأسى: «كما ترى، لقد تحررتْ!».

تصف خطواتها الأولى في عالم المسرح بقولها إنها كانت كمن يقف على «ضفاف الحلم». وتوضح: «اكتشفت بعض المستحيلات، تباطأتُ حفاظاً على جمال الحلم، ثم أخذتني العزّة بالإثم، ولم يبقَ من الحلم إلا شرذمات تثقل رحلتي كثيراً، وأخشى أنْ لم يعد من الحلم إلا الحسرة».

بدأت تجربتها المسرحية «سرّاً» وهي طالبة في مدرسة حلحول الثانوية، بعمل من تأليفها وإخراجها وتمثيلها، بعنوان «أبو جاسر»، وهو شخصية فلسطينية كثيرة الشكوى (شَكْوَنجي). ثم قدّمت في المدرسة مسرحية «محكمة الكبار»، من إخراج شقيقتها هويدا التي تسبقها بصفّين، وتتحدث عن الصراع بين الأجيال ورغبة الصغار أن يكون لهم مساحة رأي في القرارات.

تصف والديها بـ«الحنّية»، وتُميّز والدَها بالصوت الجميل، ومداعبة خيال الصغيرة بحكايات أبي زيد الهلالي، والحب العذري، والزير سالم، وكان يتلو كل ذلك شعراً.. إلا أنه كان «صارماً» بحسب تعبيرها، إذا تعلّق الأمر بوقوف ابنته على المسرح في قرية محافِظة من قرى الخليل. لذلك لم تحترف المسرح إلا بعد وفاته، وسانَدَها عندئذ شقيقها نادر، الذي درس الديكور في مصر، ولم يَنْجُ هو الآخر من رفض خياره لدراسة الفن.

تنسب الفضل لشقيقتها التي عرّفتها على الأدب، فقرأت: غسان كنفاني، الطاهر وطار، ناظم حكمت والطيب صالح. وما زالت تواظب على القراءة في الحقول الفنية والأدبية والسياسية، وآخر كتاب تلقّفته يداها يحمل عنوان «الحكومة الخفية».

شاركت في مؤتمرات فنية بدراسات حول الفن، وتُعِدّ لكتاب يحمل عنوان «رؤيتي في عالم التمثيل»، تلخّصه بمقولة تؤمن بها ترى أن السُّلطة للدَّور وليس للممثل. فالدور عبر سلطته يقف عند الخيال، أما السلطات الأخرى فتبحث عن البقاء والمصالح والمنفعة.

بعد مجيئها إلى عمّان 1983، أتيح لها تقديم أول عمل احترافي العام 1985، وهو مسرحية أطفال بعنوان «الشاطر زعرور» من إخراج أكرم أبو الراغب، ثم قدمت مسرحية «رحلة حرحش» بإمضاء خالد الطريفي، وتؤمن أن المسرح هو «الجزء الأهم لممارسة حقوق الخيال».

لا تريد لابنها عبدالله 17 عاماً، وابنتها ليلك 12 عاماً، أن يَرِثا «مهنة الوجع» بحسب تعبيرها، كي لا يتعبا، وإن كانت تلمس أن ابنها يَتجه إلى المسرح، أما ليلك فـ«ممثلة ساحرة».

تتحدث عن صعوبة التواصل مع الأجيال الجديدة. «أتعامل مع أبني وابنتي، دقة على الحافر ودقة على المسمار». غالباً ما تكون بمثابة صديق لهما، وأحياناً تبدو «شرطياً»، وفي الحالتين «أنا الخسران» تقول. أما دور الأم، فـ«خلّيها في القلب تجرح ولا تطلع وتفضح»، فجيل اليوم بحسب ما ترى «يشبه الحياة نفسها: جيل صعب».

تقرّ أن المسرح لا يُطعم خبزاً، وتصف المشهد المسرحي في الأردن بـ«المشوَّش»، وتعزو ذلك إلى اختلاط الأهداف وسيادة مبدأ «اللّي سبق لبق».

يحلو لها وصف الدراما بـ«مول»، وتوضح: «لأنها تلبي متطلبات العصر الجديد والإنسان الجديد والعالم الجديد». أما السينما العربية فـ«سوبر ماركت»، لكنها مهمة للشهرة والنجومية، وهي وثيقة تاريخية. وتكتفي بالقول عن الصحافة: «صوتها مبحوح».

وعلى ما تملك من صوت جميل، إلا أنها تكشف أنه لم يكن لديها طموح بالعمل في الموسيقى والغناء، لكن ذلك لم يعدم تجارب مع فرقة «النغم العربي» مع الراحل عامر ماضي، وفرقة رم طارق الناصر.

عن النماذج الفنية التي تعجبها، تميل إلى التصنيف اللوني بالقول: غالبية فترة الأسود والأبيض، ومنهم محمود المليجي، محمود مرسي، فاتن حمامة، عمر الشريف، سعاد حسني، والتزام نور الشريف، مبرّرةً هذا الميل: «لأنهم كانوا صادقين. ورغم أن مزاياهم الفنية بسيطة والتقنيات متواضعة، إلا أنهم امتلكوا براءة وصدْقية نفتقدها الآن».

حصلت على تقدير أفضل ممثلة في مهرجان بغداد المسرحي العام 1990 عن دور «الليدي مكبث»، وجائزة أفضل ممثلة في مهرجان المسرح الأردني 2000 عن دور «بنيلوبا» في مسرحية «الخيط».

تعتقد أنها نجحت في تحقيق جزء مما طمحت إليه، وتقول إنه لو قُيّض لها أن تعيد عقارب الساعة وتبدأ من جديد، فإنها ستختار الطريق نفسها: «تراجيدية سيزيف». ■